الدكتور محمد أحمد النابلسي

علم النفس الأمني

مركز الدراسات النفسية

محمد أحمد النابلسي

علم النفس الأمني

الدور الوظيفي للسيكولوجيا في خدمة الأمن

الفهرس

المقدمة ٧

الفصل الأول

الأمن الاجتماعي في مجتمعات الحروب و الكوارث العربية ١١

الفصل الثاني

التعاون بين أجهزة الأمن الإعلامي ٢٣

الفصل الثالث

دينامية العلاقة بين الجريمة والعقاب ٦١

الفصل الرابع

الآثار النفسية لممارسات الاحتلال على الجمهور العراقي ٧١

الفصل الخامس

سيكولوجية الإرهاب ومتغيرات عصر النهايات ٨٧

الفصل السادس

مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي. رؤية استقرارية تكاملية ١٠١

الفصل السابع

علاقة حوادث السير بتشويه الدفاعات النفسية ١١٥

الفصل الثامن

الحقوق الليبرالية والفكر التقليدي ١٣١

الفصل التاسع

قراءة في الكارثة الأمريكية الجديدة وانعكاساتها ١٥١

المقدمة

يشكل القلق أكثر الاضطرابات النفسية شيوعاً. بل أنه تحول إلى علامة سواء في ظل التنافس المرافق لتطورات الحياة اليومية وتعقيداتها. حتى باتت بعض أنواع القلق تعتبر سوييية وضرورية لدعم قدرة الفرد على المنافسة وتحقيق النجاحات. مثال ذلك أن قلق الامتحان يعتبر طبيعياً ودافعاً للتحصيل وللنجاح. وهو لا يتحول إلى اضطراب إلا في الحالات التي يتجاوز فيها حدوده الطبيعية أو المشتركة بين المعروضين للامتحان.

مصطلح الأمن هو المقابل لمصطلح القلق وهو يسعى لعلاجه بتأمين أجواء الأمان التي تدعم الفرد في مواجهة مخاوفه وقلقه. حتى أصبح الأمن مسؤولية جماعية تتقاسمها الدولة،عبر أجهزتها الأمنية، مع الجمهور المستفيد من الأمان والساعي له. وبذلك تتداخل دلالات الأمن مع مختلف وجوه النشاط الإنساني لكونها تترافق مع عوامل القلق. بما يدفع الباحثين للحديث عن تصنيفات أمنية متعددة. فهنالك الأمن الداخلي الذي يعنى بحماية المواطن من تهديدات الاعتداء على شخصه وأملاكه وأحبائه. سواء كان التهديد فردياً أم جماعياً داخلياً أو خارجياً. وهنالك الأمن الخارجي الذي يعنى بتحصين البلد ومواطنيه ضد احتمالات التهديد الخارجي. أما الأمن العام فهو صلة وصل بين الصنفين السابقين. ونأتي إلى الأمن العسكري الذي يعنى بحماية الدولة ومواطنيها من الاعتداءات العسكرية الطابع. أما الأمن الاجتماعي فيعنى بتأمين ممارسة الفرد لحرياته الشخصية بدون تهديدات. وهذه الفروع تأتي جميعها في إطار عام محدد وناظم لها. وهو ما يسمى بإستراتيجية الأمن القومي.

ومن طبيعة الأمور وتبعاً للانتخاب الطبيعي فإن الأجهزة الأمنية المواطنين المتمتعين بحمايتها يدخلون دائماً في مواجهات،مختلفة الحدة الخطورة، مع جهات مهتمة بتهديد الأمن وتقويضه. حيث تكون مهمة التصدي لهذا التهديد ملقاة على عاتق الجهاز الأمني المختص. وهو قد طلب مشاركة الأجهزة الأخرى و مشاركة الإعلام والجمهور في حالات الخطر الشديد. وهو ما درجت الأجهزة الأمنية الأميركية على تصنيفه الألوان. حيث الأحمر هو استنفار أقصى يتبعه البرتقالي فالأصفر ويعني الأخضر زوال التهديد.

مما تقدم يتضح لنا مدى تعقيد دلالات مفهوم الأمن وتداخل المسؤوليات ي مجاله. الأمر الذي من شأنه تعقيد البحث في الموضوع. وهذا ما دفعنا قاربته من خلال الجوانب التالية:

- الأمن الاجتماعي في مجتمعات الحروب والكوارث العربية.
- التعاون بين أجهزة الأمن والإعلام.
- دينامية العلاقة بين الجريمة والعقاب.
- أساليب الارتقاء بالإعلام الأمني.
- سيكولوجية الإرهاب ومتغيرات عصر النهايات.
- مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي.
- علاقة حوادث السير بتشويه الدفاعات النفسية.
- الحقوق بين الليبيرالية والفكر التقليدي.
- قراءة في الكارثة الأميركية الجديدة وانعكاساتها.

وهذه الفصول هي مجموعة بحوث شاركنا فيها في مؤتمرات وندوات نية. ورأينا ضرورة جمعها في هذا الكتاب بسبب ضعف المساهمة سيكولوجية العربية في المجال الأمني وندرة هذه المساهمات. إضافة إلى هديدات الأمنية لمجتمعنا العربي والتي يصل بعضها إلى حدود الكارثة

والتهديد العسكري المرشح للنكوص الاستعماري. حيث لا يمكننا إدعاء إحاطة هذا الكتاب بالمواضيع التي يطرحها. وحسبنا أننا تطرقنا لتفرعات هذا الموضوع في كتبنا الأخرى. ولعل ألصقها بموضوع هذا الكتاب الكتب التالية:

١-الحرب النفسية في العراق

٢-النفس المقهورة/ سيكولوجية السياسة العربية

٣-النفس المغلولة/ سيكولوجية السياسة الإسرائيلية

٤-النفس المفككة/ سيكولوجية السياسة الأميركية

٥- الثلاثاء الأسود/ خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية.

محمد أحمد النابلسي

رئيس المركز العربي للدراسات المستقبلية

الفصل الأول

الأمن الاجتماعي
في مجتمعات الحروب والكوارث العربية

ملخص:

تعرضت مجتمعات عربية عديدة لتجارب كارثية متنوعة. وتبدو بعض المجتمعات العربية الأخرى مرشحة لكوارث جديدة. حتى بدت الخارطة الجيوبوليتيكية للوطن العربي مزروعة ببراكين الصراعات المهددة بالانفجار.

وإذا كانت الكوارث الطبيعية قدرية فان الحروب هي مثال للكوارث الاصطناعية التي يمكن للطب النفسي الاجتماعي المساهمة في اقتراح سبل الوقاية والاستعداد لمواجهتها وأساليب التعامل معها في حال حدوثها. وخاصة لجهة أمن المواطن والأمن الاجتماعي عموماً.

إن مجتمع الحرب اللبنانية الذي يجمع تلوينات كارثية غنية من الاقتتال الطائفي إلى المذهبي ومنهما إلى القومي والإقليمي وحتى العالمي مضافاً إليها كوارث التلوث البيئي. وعبر تجربتنا في هذا المجتمع نتطرق في هذا الفصل إلى موضوع الأمن الاجتماعي في مجتمعات الحروب والكوارث العربية. محاولين وضع الاقتراحات والأسس العلمية للتعامل مع الكوارث بالأساليب العلمية الكفيلة بالحد من آثار هذه الكوارث على المجتمع وعلى أمنه. وذلك انطلاقاً من تعريفنا للأمن الاجتماعي على أنه: (**مجموعة القوانين والأعراف التي تؤمن الأجواء الكفيلة بحماية واحترام تأمين الفرد الشخصي ومثالياته ومقدساته وحريته وحاجاته الإنسانية وأيضاً مستقبله وأمن استمراريته**).

١. الأمن الاجتماعي وشلل المجتمعات

يهدد خلل الأمن الاجتماعي الأفراد في بقائهم وحرياتهم وحرماتهم. وهو تهديد يؤدي إلى تفجير ردود الفعل الدفاعية لدي الأفراد. التي تتظاهر بأشكال عديدة أهمها إطلاق الغرائز العدوانية في محاولة لحماية الأمن الشخصي وأمن الجماعة التي ينتمي الفرد إليها. بحيث ينحصر التفكير في نطاق الذات والأنا التي تسيطر على ردود فعل الفرد مغذية رغبته في الانتقام وميله للعدوان على الجهات التي يفترض أنها تهدد أمنه. أو هي تدعم هذا التهديد.

مشاعر التهديد هذه تطلق المشاعر السلبية (منافسة، حقد، رغبة بالانتقام، حسد،....الخ) لدى الجماعات بما يفضي إلى تعميم المشاعر العدوانية والى الشلل الاجتماعي. الذي يتظاهر بانطواء الأفراد والجماعات على ذواتهم واضطراب اتصالهم بالمحيط وبالجماعات الأخرى استناداً إلى جملة الآراء والأفكار المسبقة التي تعتبر الآخر عدواً مهدداً.

عند هذه الحدود يصبح الصراع رهناً بحادثة قادرة على تفجير الفوبيا – الهيستيريا الجماعية. وغالباً ما تكون هذه الحادثة تافهة وثانوية وقابلة للاستيعاب والتطويق في الظروف العادية. وهذا ما تبينه مراجعة الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب اللبنانية وجولات العنف اللاحقة خلالها. فقد اندلعت شرارة هذه الحرب اثر حادثة أوتوبيس عين الرمانة العام ١٩٧٥ فاستتبعت حرباً أهلية لمدة ١٧ عاما. ومثل هذه الحادثة لم تكن لتؤذن ببداية الحرب لولا أجواء التوقع السلبية وجملة الأفكار المسبقة عن وجود العدو المهدد للأمن الاجتماعي والمتمثل بالآخر. إلا أن إيحائية هذا التهديد ولا منطقيته تجلت في التغييرات العميقة في تعريف الآخر. فقد كان هذا الآخر عربياً فلسطينياً/ لبنانياً قومياً في البداية. ثم تحول إلى الطائفية

مسلم/مسيحي ومنه إلى المناطقية ثم إلى مذهبية سني/شيعي وماروني/ أرثوذوكسي ثم إلى داخل مذهبية (الاقتتال داخل المذهب الواحد والميليشيا الواحدة) ثم إلى إقليمية سورية / إسرائيلية وغيرها من متغيرات تعريف العدو خلال الاقتتال اللبناني.

وهذه التغييرات إنما تعكس سذاجة إغفال واقعة تاريخية مفادها أن الخلافات داخل الجماعة. هي خلافات تبين أن الصراعات الداخلية تكون عادة أقسى وأكثر أذى من صراعات الجماعة مع الجماعات الأخرى. وهذا ما تؤيده إحصاءات ضحايا الاقتتال داخل الجماعات اللبنانية المتقاتلة خلال الحرب. بما يؤكد على أن الجماعة تخون دورها الوظيفي في حماية أعضائها أثناء الفوضى التالية لغياب الأمن الاجتماعي. ومثل هذا الغياب والفوضى التي يستتبعها لا يتمان إلا في أجواء الشلل الاجتماعي (تعطل الحوار بين الجماعات المختلفة). وهذا ما يدفعنا لاستخلاص خطوة وقائية أولية مفادها أن الخلاص من الإيحاءات الوهمية بالتهديد يتم عبر رفض الشلل الاجتماعي وإبقاء قنوات الحوار مع الآخر بدون تعطيل.

٢. الكارثة والأمن الاجتماعي

في البداية ارتدت الحرب اللبنانية رداء طائفياً خلف لدى الجميع شعوراً بتهديد المقدسات والمثاليات والقيم الخاصة بالطوائف. وبذلك تم هدم ركيزة أساسية من ركائز الأمن الاجتماعي (الانتماء الديني). مما شجع المتطرفين،في مختلف الطوائف، على طرح شعارات الأمن الطائفي. في محاولة وقحة لإحداث تغيير جذري في مفهوم الأمن الاجتماعي. وهو تغيير على علاقة مباشرة بالفرز الطائفي وبتقسيم البلد إلى دويلات طائفية. وكانت هذه الخطوة بمنزلة إيحاء مكثف ومركز للأفراد لإشعارهم بتهديد أمنهم الشخصي وحياتهم لمجرد انتمائهم الطائفي. ومن المؤسف الإقرار بنجاح هذه الإيحاءات ومعها النجاح في تقويض الأمن الاجتماعي مع تحول

هذه الإيحاءات إلى الممارسة الفعلية للعنف الجماعي. وهي الممارسة التي تعلن الغياب الكلي لكافة مقومات الأمن الاجتماعي. بل أنها تطرح ضرورة استبدال القانون الناظم لهذا الأمن بقانون بديل يؤمن الحد الأدنى من مشاعر الأمان لدى الأفراد.

ومع غياب القانون تتشرذم المؤسسات وتتحول إلى بديلة تابعة للقانون البديل فتصبح الشرعية تعبيراً أو مصطلحاً مجازياً نسبياً ومتناقضاً. إذ تنتقل شرعية ممارسة القوة لضبط الاختراقات القانونية من ممثلي السلطة إلى ممثلي القوانين البديلة. وفي الحالة اللبنانية انتقلت السلطة من الدولة إلى زعماء الميليشيات المتطرفين. الذين استمدوا شرعيتهم من المقاتلين الذين تم إقناعهم بأنهم قديسون وأولياء ينقذون الوطن والمواطن. وعلى هذا الأساس قدمت لهم المكافآت والمغريات. فبات هؤلاء لا يستشعرون لذواتهم معنى وقيمة ألا وهم يرفلون في ثياب البطل المنقذ. لكنهم في فترة لاحقة تخلصوا من هذا الإيحاء وأدركوا وهمية وعبثية الشعارات التي قاتلوا من أجلها إلا أنهم استمروا في إدمانهم للسلطة ولدور البطل المنقذ. وبذلك تحولت مشاعرهم من العدائية إلى الإجرام. وذلك بسبب فقدان القناعات (الموهمة) المبررة لعدوانيتهم. وبذلك أصبحت عدوانيتهم قابلة للتوجيه في جميع الاتجاهات. إذ رأيناها تتجه نحو داخل الفصيل الواحد والحزب الواحد والمذهب الواحد والحي الواحد. كما رأينا أعداداً كبيرة من المقاتلين تنتقل من فصيل إلى آخر عدو له وهم قابلون بإقلاب مثالياتهم لقاء استمرار عدوانيتهم وإدمانهم حمل السلاح. الذي يعطيهم السلطة ومشاعر الأمان عبر الشعور بالقدرة على العدوان. ولو نحن راجعنا فترات الهدوء النسبي أثناء الحرب لوجدنا أن هذا السلاح كان يتحول إلى الجريمة الصريحة (سرقة، اغتصاب، سلب، قتل...الخ) بسرعة وبسهولة.

هكذا وعبر هذه السيرورات المتعاقبة تتوصل الكارثة إلى أحداث عملية غسيل دماغ للعقل الجمعي. بحيث يتحول المجرم إلى بطل منقذ وفعل

الإجرام إلى ممارسة للحقوق الدفاع عن المثاليات بما يعكس اختلال توازن العقل الجمعي واغتصابه بأفكار إيحائية تولد لاحقاً الظواهر والآفات الاجتماعية الناجمة عن الكارثة أو المصاحبة لها. ذلك أن بعض الظواهر الاجتماعية السلبية تكون مؤقتة وعابرة فتنتهي بنهاية الكارثة. بحيث يمكننا اعتبار هذه الأخيرة بمنزلة ردود فعل نفسية جمعية أمام تهديدات الكارثة. ومن هذه الظواهر العابرة نذكر ما يمكن تسميته بمجتمعات الميليشيات. التي تحولت في فترة ما إلى بديلة لنوادي الشباب.

٣. الكارثة وآفاتها الاجتماعية

لا يخلو أي مجتمع من الظواهر الاجتماعية السلبية. بل أن للمجتمع الإنساني إمراضيته الاجتماعية المشتركة. بحيث يتم الحديث عن النسب العالمية لانتشار هذه الإمراضية الاجتماعية. وهي كناية عن متوسطات حسابية تقيس نسب الظواهر الاجتماعية السلبية. إلا أن لكل بلد كما لكل ثقافة نسبها الخاصة والمختلفة عن المتوسطات العالمية.

القانون من جهته يرصد مستوى انتشار هذه الظواهر ويتشدد في ملاحقة وعقوبة الظاهرة المهددة بالتفشي والانتشار متخطية النسب المألوفة ومهددة بالتحول من مجرد ظاهرة إلى آفة اجتماعية. وفي حالات الكارثة لابد من مقارنة هذه النسب قبل الكارثة وبعدها. هذه المقارنة التي تتيح لنا تحديد الظواهر التي استطاعت الكارثة تحويلها إلى آفات. هذا دون استبعاد احتمال أن تؤدي الكارثة إلى توليد ظواهر اجتماعية سلبية غريبة عن المجتمع وغير معروفة فيه سابقاً.

وفي عودة إلى مجتمع الحرب اللبنانية يمكننا رصد الظواهر والآفات الاجتماعية التالية:

١. ميول معاداة المجتمع والقانون.

بعد مدة من غياب القانون يجد المواطن صعوبة في التكيف مع عودة هذا

القانون. حتى يبدو وكأنه يريد استمرار إعفائه من القانون لمدة إضافية. من هنا فان عودة القانون يجب أن تكون تدريجية ومرحلية مع ترسيخ واقعة أن القانون يهدف إلى حماية حقوق المواطن. وأن لهذه الحماية مقابلها من الواجبات التي تترتب على المواطن الذي يريد حماية أمنه الاجتماعي. ذلك أن إحساس المواطن بقهر القانون وأعبائه دون مقابل يقنعه من شأنه تحويل الجمهور إلى مجموعة معادين للمجتمع. وهذا الإحساس يترسخ في الحالات التي يكون فيها غياب القانون قسرياً بحيث يتعقد هذا الإحساس مع شعور بأن القانون يدفع المواطن لدفع تعويضات غيابه. وهكذا يستطيع القانون علاج الميول المعادية له لدى الغالبية العظمى من الجمهور. لتبقى فئة محدودة من المعادين للقانون والمجتمع مصرة على هذا العداء. بحيث يضطر القانون وممثلو السلطة إلى التعامل الخاص مع هذه الحالات. على أن هذه الفئة تقسم بدورها إلى مجموعات أهمها التالية:

أ. المعادون للمجتمع بسبب اضطراب شخصيتهم و/ أو تكوينهم.

ب. المستفيدون المباشرون من غياب القانون.

ت. المتضررون بقساوة من غياب القانون ممن يربطون عودته بتعويضهم أضرارهم.

ث. المخالفون الذين يخشون الوقوع ضحايا عودة القانون.

١. الإدمان على أنواعه.

تقترن معايشة الكارثة بزيادة الإقبال على المسممات بوصفها تعويضاً نفسياً يسهل هذه المعايشة. ومع غياب القانون تتوافر المسممات الأكثر خطورة بحيث ينتشر استهلاكها انتشاراً وبائياً. ويتراوح إدمان المواد ما بين إدمان السجائر والكحول وبين إدمان المخدرات. مع ملاحظة محدودية انتشار إدمان المخدرات خلال الحرب اللبنانية واقتصارها على أجواء الميليشيات والمتقاتلين.

٢. الانحراف على أنواعه.

ان اهتزاز مفهوم السلطة بالمعنى القانوني ينعكس على السلطة الوالدية والعائلية بصورة سلبية. ويساهم عدم الاستقرار المادي في زيادة احتمالات التمرد على السلطة. بما يشجع الانحراف على أنواعه. ولقد لجأت الأسرة اللبنانية إلى آليات دفاعية متعددة ومتنوعة للحفاظ على شبابها من خطر الانحراف. فكانت ظاهرة الزواج المبكر بهدف الهاء الشباب عن الانضمام إلى الأحزاب المسلحة. وتشجيع الأسرة لشبابها على الهجرة والدراسة في الخارج وغيرها من الحيل الدفاعية الوقائية من الانحرافات ومن أخطار المشاركة في القتال. والواقع أن الانحرافات كانت أكثر تفشياً في أجواء الأحزاب المسلحة. التي كانت تؤمن لشبابها السلطة والمال وتدعم انفجاراتهم الغريزية لتأمين استمرارية ولائهم. فكان أن عرف المجتمع اللبناني تفشياً لبعض الظواهر السلبية حولها إلى أوبئة. ومن هذه الأوبئة الإدمان والبغاء والقمار والشذوذات الغريزية المتنوعة.

٣. الخوف من القانون.

بدا المواطن اللبناني عشية انتهاء الحرب وكأنه يتمنى استمرارية غياب القانون ولكن بدون التهديدات الناجمة عن هذا الغياب. إذ أن عودة القانون جعلته يخشى من انخفاض مستوى معيشته بسبب الضرائب التي سيفرضها القانون. كما أنها سوف تحد من حريته التي اكتسبها في غياب القانون. حتى بدت للحرب مكاسب وإيجابيات في مقابل سلبياتها المدركة. فباتت عودة القانون تسبب نوعاً من الرهاب بالنسبة للمواطن اللبناني. خاصة مع ترافق هذه العودة بإيحاءات سلبية ومعادية لهذه العودة. وذلك بمعارضتها لاتفاق الطائف وبقائها خارجه. الأمر الذي أتاح لإسرائيل استيعاب هؤلاء المعارضين في شريطها الجنوبي. بما مكنها من إبقاء عضو هام من أعضاء الجسد اللبناني نابضاً خارجه. مع ما يستتبعه ذلك من صعوبات استيعاب هذا العضو لاحقاً في الجسد اللبناني المتكامل عبر عودة القانون والنظام. لدرجة

راحت معها اسرائيل تهدد بالانسحاب المفاجيء الذي يضع الجسد اللبناني أمام إشكالية التكيف مع قبول هذا العضو المنزوع عنه. إلا أن الانسحاب الإسرائيلي اللاحق وتحرير الشريط أثبتا قدرة هذا الجسد على قبول هذا العضو المنتزع بالرغم من المشاكل المناعية المصاحبة لهذه العملية. إذ أظهر نظام الأمن اللبناني نضجاً فائقاً في التعاطي مع هذا العضو وحنيناً لاستكمال البنية الوطنية اللبنانية عبر التسامح. لذلك رأينا إسرائيل تحتفظ بقدرتها على التسبب بالفوضى الديموغرافية والتهديد بها. وذلك عبر انسحابها إلى خط وهمي دعي بالخط الأزرق (أي دون اعتراف إسرائيلي بخطوط وحدود دولية) وأيضاً عبر استمرارها باحتلال مزارع شبعا. مع إثارة المشاكل الديموغرافية والقانونية الدولية حولها.

٤. العاب الميسر والقمار.

كان القانون اللبناني يحظر العاب الميسر في الأماكن غير المرخصة. ويعاقب ممارستها في غير هذه الأماكن. لذلك كانت نوادي القمار أولى المهن البديلة التي انتشرت وبائياً مع بداية الحرب اللبنانية لتستمر طيلة مدتها. مشجعة إدمان هذه الألعاب خصوصاً في أوساط الشباب المحارب الذي كانت تتيسر له الظروف المادية لممارسة هذه الألعاب.

ولو عدنا إلى التحليل النفسي لوجدنا أنه يفسر القمار بربطه بغريزة البقاء لدى المقامر. فالخسارة معادلة للموت، في لاوعي المقامر، أما الربح فهو الحياة والكفاية. وانطلاقاً من التفاؤلية الدفاعية (ملخصها أن الأمور السيئة، ومنها الخسارة، تصيب الآخرين ولا تصيبنا نحن) يؤمن المقامر بكسبه. فإذا ما خسر فانه يتابع اللعب وهو متأكد من قدرته على التعويض استناداً إلى التفاؤلية نفسها. فإذا ما أدمن الشخص القمار تحولت الخسارة لديه إلى داعمة لاعتقاده بأنه لن يصاب بالأمور السيئة. بدليل أنه خسر ماله دون أن يموت. فتصبح الخسارة تأكيداً لأهمية الذات والربح عظمة للذات. بحيث يجد المقامر نفسه مقبلاً على اللعب في كلتا الحالتين. وديناميةإدمان القمار هذه يجب أن تكون معروفة لدى المشرفين على ضبط ألعاب الميسر ومنعها وأيضاً علاجها.

٥. الاتجار بالمخدرات.

مرة أخرى لابد من التذكير بأن الإدمان بقي في مجتمع الحرب في حدود الظاهرة ولم يصل إلى حدود الآفة الاجتماعية الوبائية. وان كان قد شهد انتشاراً بين المقاتلين. وهذا ما أكده مندوب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات برنارد فاهي بقوله: "ان لبنان بلد منتج ومصدر للمخدرات لكنه لا يعد في مصاف الدول المستهلكة لها. وكان من الطبيعي أن تشهد زراعة المخدرات انتشارها في غياب القانون. الأمر الذي أدى إلى اتساع تجارتها وتصديرها إلى الخارج. هذا الازدهار ترافق مع تراجع الدخل والأزمة الاقتصادية المرافقة للحرب فشجع تجاراً جدد على الاتجار بهذه المواد. هذه التجارة التي شكلت فقاعة اقتصادية في مجتمع الحرب (الطريقة الأسرع للربح ولتحقيق مكاسب سريعة مع وجود أشخاص تمكنوا من الإثراء بهذه الطريقة). فانتشرت الظاهرة بعد أن أصبحت المخدرات هي الدخل الوحيد المعروف. وبعد أن أدى تحولها لظاهرة إلى نوع من التسامح الاجتماعي تجاه المتجرين بالمخدرات. فإذا ما انتهت الحرب وتوقف الاتجار بعودة القانون من مبدأ (عفا الله عما مضى) تحول هؤلاء المتجرون إلى التصنيف في فئة أغنياء الحرب. وهي طبقة اجتماعية تفرزها جميع الحروب. وتتكون من أشخاص أثروا بصورة غير شرعية (دون أن يطالهم القانون). ويتسمون بسمات محدثي النعمة. حتى أن غالبية المجتمعات تعوض خللها الاجتماعي الناجم عن بروز هذه الطبقة عن طريق إطلاق النكات والشائعات حولها وحول أفرادها.

٦. الهيستيريا الجمعية.

تقليدياً يلاحظ الطب النفسي أن ردود الفعل الهيستيرية هي أولى الردود التي يظهرها الأفراد أمام الكارثة. فإذا ما كانت الكارثة جمعية فان هذه الردود تنتقل بالعدوى وتتضخم بشكل مبالغ في أوساط الجماعة. يضاف إلى هذه الواقعة أن الكارثة تحمل معها الخوف الذي يدمغ

الهيستيريا بطابعه كي تتحول إلى هيستيريا رهابية (**Hystero Phobic**). مما ينشر الخوف،عن طريق العدوى أيضاً، حتى تتحول الجماعة إلى حالة تتمازج فيها الهيستيريا مع الذعر بحيث تصبح السيطرة على انفعالات الجماعة مهمة فائقة الصعوبة. ومن ملاحظاتنا أن استمرارية الحرب لم تؤد إلى اعتياد اللبنانيين على ظروفها. بل هي رسخت لديهم ردود الفعل الهيستيرية الخوافية. فباتت هذه الردود تظهر عند أية شائعة أو إيحاء. لتعود فتعم الجمهور في مناسبة مثل انفجار سيارة مفخخة. وهو انفجار كان معدل إصاباته ٥٠ إصابة. لكنه كان يحرك الهيستيريا_ الخواف لدى جميع الأفراد الذين سمعوا صوت الانفجار (مع استثناءات تثبت القاعدة). ومن هنا كانت دراستنا المتابعة لتاذر السيارة المفخخة. حيث كان الخوف يمنع مرور السيارات والأشخاص في الشارع الذي حصل فيه الانفجار لمدة ثلاثة أيام. يعود بعدها السير في الشارع تدريجيا إلى عادته بعد حوالي الأسبوعين.

٧. اضطرابات العلاقة الزوجية (الطلاق، الزواج المبكر، العنوسة...الخ).

لا يمكن تجاهل التغييرات القيمية التي تعرض لها جهاز القيم اللبناني بعد تجربة الحرب بل الحروب المتلاحقة. وذلك جرياً على مألوف التحولات القيمية والاجتماعية التي تشهدها مجتمعات الحروب عامة. مع الإشارة إلى أن لكل طابع ارتدته الحرب انعكاساته الخاصة على جهاز القيم. فالطائفية أصابت قيمة التعايش مؤثرة بعمق على الزيجات والأسر المزيجة الطوائف. أما المناطقية فهي عجلت بالفرز السكاني والديموغرافية فأثرت على قيمة وقواعد الانتماء. وصولاً إلى الصراع مع إسرائيل الذي طرح كامل قيمة الانتماء اللبناني للنقاش. وجاءت خطورة هذا الطرح بعد الاتفاق في الطائف على العروبة النهائية للبنان. وهذه الأمثلة تبين لنا عمق الخلل الذي أصاب جهاز القيم اللبناني. وهو الخلل الذي تجلى في الظواهر والآفات الاجتماعية المذكورة أعلاه. فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على الأسرة اللبنانية بظواهر وأوبئة اجتماعية متنوعة. فيصيب الجهاز الأسري ودينامية العلاقات بداخله باختلالات عميقة.

٨. الانتحار.

عرف مجتمع الحرب اللبنانية كافة أنواع الانتحار المصنفة في جداول الطب النفسي. فقد كانت شدائد الحرب مشجعة لاندلاع اضطرابات المزاج (لدى الذين يملكون استعداد الإصابة) التي يؤدي تأزمها إلى ارتفاع احتمالات الانتحار كنتيجة لتطرف المزاج. كما عرف حالات الانتحار الإيثارية (**Altruiste**) حيث لم يتحمل بعضهم كارثة الوطن الممزق ففضل وضع حد لحياته على معايشة هذه الكارثة المعنوية بصورة العاجز السلبي. أما الاستشهاديون فقد رأوا إمكانية توظيف استعدادهم للموت بصورة إيجابية عن طريق عمليات تؤدي إلى موتهم لكنها تنقذ الوطن من الكارثة أو تساهم في هذا الإنقاذ. عداك عن تلوينات حالات الانتحار المضللة. كمثل ادعاء أن القتيل مات منتحراً أو ادعاء محاولة الانتحار كذباً حتى لو هي أدت إلى الوفاة. وهذه التعددية تفوت على الباحث فرصة التحديد الدقيق لحجم الظاهرة وتصنيفاتها.

٩. حمل السلاح

إن ظاهرة اقتناء وحمل السلاح هي ظاهرة منتشرة في مجتمعات عديدة. ومنها المجتمع الأميركي نفسه. حتى أن منظمة التجارة العالمية اقترحت مشروعاً للحد من تجارة الأسلحة الفردية. فكانت إدارة بوش السباقة لرفض هذا المشروع. وكان هذا الرفض طبيعياً لأن بوش كان قد وعد ناخبيه،على عكس منافسه في الانتخابات آل غور، باحترام القانون الأميركي القاضي بحرية امتلاك الأسلحة الفردية. وذلك بالرغم من إساءة استخدام المراهقين لهذه الأسلحة إضافة إلى إساءات الاستخدام الأخرى. ويمكن تبرير هذا التسامح الأميركي بتراث الكاوبوي الأميركي. وهو بالتالي فروسية على الطريقة الأميركية. لكن الوضع في الدول النامية مختلف جذرياً. إذ تمنع قوانينها اقتناء السلاح، إلا في حالات يحددها القانون، وهو مكلف، بل بالغ الكلفة، لمواطنيها بسبب انخفاض مستويات الدخل. كما أنه

غير داخل في جدول التراث الاجتماعي لتلك الدول الفقيرة. وإذا دخل فهو يدخل من باب الصراعات الداخلية وليس من باب نصرة القوانين. وهذا ما حدث في لبنان إذ ما كادت الحرب الأهلية تطل برأسها حتى ظهرت أسلحة مخزنة يعود تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية (وهي أسلحة خزنها اللبنانيون عبر مراحل النزاع الأهلي المتكررة منذ الاستقلال ولغاية عشية الحرب. كما ظهرت في مقابل هذه الأسلحة أسلحة أخرى حديثة من مختلف البلدان والأنواع. إضافة إلى العديد من الأسلحة المتوسطة والثقيلة حتى. مما جعل من حمل السلاح لدى فئة من الشباب اللبناني بمنزلة الوسواس القهري (الإحساس القهري بضرورة حمل السلاح). وهذا ما جعل الشباب اللبناني يغير انتماءه وتوجهاته السياسية وفق الطقوس التي اقتضتها الحرب. وذلك بهدف إرضاء وسواسه القهري المتمثل بحمل السلاح. فإذ ما جاء الطائف وتمكن من مصادرة الأسلحة المتوسطة والثقيلة فان أعداداً كبيرة من الخفيفة منها بقي بحوزة هؤلاء الشباب ولكن مع تخلصهم من قهر حمله بصورة استعراضية. مما يعني أن الوسواس لا يزال كامناً ومهدداً بالانفجار على صورة فوضى داخلية تطرح مسؤوليات أمنية جدية.

وبهذا نصل إلى الأعباء التي تتحملها أجهزة الأمن في البلدان الخارجة من كوارث اصطناعية. هذه الأعباء التي تقتضي متابعة طويلة الأمد لمصير هذه الظواهر والأوبئة الاجتماعية المصاحبة لها. بغية مساعدة رجل الأمن على استعادة زمام المبادرة وتحديد جدول أولويات يصنف فيه الظواهر القابلة للشفاء بمرور الزمن وتلك القابلة لمعاودة الانفجار الفجائي. بغية مكافحتها واتخاذ سبل الحيطة والوقاية تجاهها.

الفصل الثاني

التعاون بين أجهزة الأمن والإعلام

... إذا كان هنالك أبداً ثمة تحسين في ظروف الجنس البشري، فإن الفلاسفة ورجال الدين والمشرعين والسياسيين والأخلاقيين، سيجدون أن تنظيم الصحافة هي المشكلة الأهم والأكثر صعوبة وخطورة من بين المشاكل التي يتعين عليهم حلها...

جون آدامز ١٨١٥

ملخص:

يرتبط مفهوم الأمن بكافة وجوه النشاط الإنساني. وهذا الارتباط يجعله على علاقة وثيقة بالعلوم الإنسانية والسيكولوجيا بصورة خاصة. ولقد تنامت الحاجة إلى هذا التعاون بعد ثورة الاتصال. فهذه الثورة تركزت على صعيد تقنيات الاتصال والإعلام لكنها أثرت بعمق على مجمل العملية الاتصالية والإعلامية. خصوصاً لجهة تأمينها السرية للمتصلين. هذه السرية التي شجعت إطلاق الغرائز الأساسية بضوابط أدنى تزيد من تهديدات الأمن. من هنا نرى أن ترسيخ العلاقة بين الإعلام الأمني وبين هذه العلوم ومعارفها هو من الشروط الرئيسية للارتقاء بالإعلام الأمني.

فقد شجعت ثورة الاتصالات التبادلية بين هذه المعارف وتطبيقاتها وسهلت دخولها إلى كافة المجتمعات. هذا الدخول الجدير بالتحول إلى فوضى أمنية في غياب اعتماد الأمن على مرجعيات النظم الرمزية للمجتمع (أنثروبولوجيا ثقافية) وإقامته لعلاقات وثيقة مع هذه المرجعيات. فمن

المألوف أن تهديدات الأمن تتدعم في إساءة استغلال تطورات الاتصال عن بعد. تليها القوانين الساعية لضبط هذه الإساءة المتجددة ومن ثم الأمن الذي ينفذ هذه القوانين ومعه الإعلام الأمني. إلا أن التغيرات السريعة الحاصلة في ميدان الاتصالات أدت إلى تغيير ترتيب الإعلام الأمني في سلم المسؤوليات. إذ بات لزوماً على الإعلام الأمني أن يعمل في اتجاهين. الأول التقليدي المرتبط بالحفاظ على قوانين ونظم المجتمع. أما الثاني، الجديد، فهو العمل على المساعدة في تحري واكتشاف أساليب إساءة الاستعمال المحتملة وتبيان وملاحقة ما يمكنه أن يهدد النظم الرمزية للمجتمع عن طريق وسائل الإعلام والاتصالات عموماً. فالأمن لا يمكنه أن يعم إلا عبر حمايته للمعتقدات الضمنية للأفراد. حيث تجاهل الأمن لهذه المعتقدات يؤدي إلى اختلاله بأحداث اختراقات عميقة في البنية الأخلاقية للمجتمع. الأمر الذي يطرح الارتقاء بأساليب الإعلام الأمني كضرورة ملحة.

في هذه الفقرة سنعمد إلى مناقشة دور السيكولوجيا ومتفرعاتها في المساهمة بارتقاء الإعلام الأمني وصولاً إلى مجاراته للراهن الاتصالي والمعلوماتي. الذي يستغله مخالفو القوانين وفق مبادئ السيكولوجيا الشعبية (إرضاء الرغبات والغرائز وتحقيق المكاسب من تجاوز القانون). وذلك عبر مناقشتنا للمحاور التالية:

١- آفاق وأطر التعاون بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية.

٢- دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطن العربي.

٣- تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

٤- جهود رجال الشرطة في خدمة الأمن.

٥- آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية من خلال الأقمار الاصطناعية.

يهدف هذا الفصل لاستخلاص جملة مقترحات تسهل توظيف العلوم الإنسانية عامة، والسيكولوجيا خاصة، في مجال الإعلام الأمني. وهو المجال

الذي تتمازج فيه علوم ومهارات متنوعة تتداخل في ما بينها وصولاً إلى تحقيق غاية هذا الإعلام النهائية المتمثلة بدعم أسس الاستقرار الاجتماعي ومشاعر الأمن لدى المواطنين ومكافحة الإعلام المضاد والدعايات المروجة لسلوك وتصرفات تؤذي المجتمع.

والإعلام الأمني ممكن الاختصار في الحالات العادية في إطار تعريفات الأمن الاجتماعي. لكن مهمته تصبح أكثر تعقيداً في الأزمات التي تظهر فيها تهديدات غير اعتيادية لأمن المواطن. كما في حالات الحروب والكوارث الطبيعية والاصطناعية. من هنا محاولتنا العمل على تبيان المساعدة التي يمكن للسيكولوجيا تقديمها في مجال الإعلام الأمني بصفته وجهاً من وجوه الاتصال الإنساني. حيث يمكن للتقنيات السيكولوجية الحديثة للاتصال أن تقدم مساهمتها في الارتقاء بأساليب الإعلام الأمني.

الدراسات السابقة

إن الدراسات المتعلقة بتوظيف العلوم الإنسانية، والسيكولوجيا خاصة،في حقول الإعلام والسياسة هي من الدراسات المتكتم عليها. بل أن هذا النوع من الدراسات كثيراً ما يطرح الجوانب الأخلاقية للاختصاص. إذ يعتبر بعضهم أن توظيف هذه العلوم في خدمة السياسة أو الدعاية أو التأثير على الجمهور أو غيرها من التوظيفات نظيرة الاختصاصية بمنزلة الخروج على أخلاقيات الاختصاص. من هنا كان التكتم على بحوث الطب النفسي العسكري والسياسي والدعائي (الشائعات خصوصاً). إذ نجد عاملين في هذه المجالات ، وقد نقع على بعض البحوث المتفرقة هنا وهناك، لكن هذه الميادين لم تتحول إلى فروع اختصاصية قائمة ومستقلة بحد ذاتها. من هنا صعوبة رصد الدراسات السابقة في مجال توظيف هذه العلوم لخدمة الإعلام عامة والإعلام الأمني بصورة خاصة. ولعل فرع «الانثروبولوجيا الثقافية» هو الفرع الوحيد الذي يقدم لنا المراجع والدراسات السابقة التي

يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال. فهو وعن طريق دراسته للشخصية الأممية يمكنه أن يقدم لنا الخطوط العريضة للملامح النفسية والثقافية لدى الجمهور الذي نخاطبه في الإعلام. بما فيها منطلقات وأساليب الخطاب الإعلامي المنسجمة والشخصية الأممية. بما في ذلك الشائعات والشائعات المضادة القابلة للترويج. مع تحديد نقاط الضعف فيها وفي الخطاب الإعلامي عموماً. كما ظهرت في الفترة الأخيرة بوادر استغلال وسائل الاتصال الحديثة للإغراق المعلوماتي. وهو إغراق يضاعف الإشكاليات الإعلامية ويعيق مهامها. ومن ضمن هذه الظاهرة ما يمكن تسميته بالارباك الإعلامي. الذي يتجلى بالفضائيات التي تغرق مشاهديها بسيول مربكة من المواد الإعلامية على كافة الأصعدة.

وفي سياق الحديث عن الدراسات السابقة لا يمكننا تجاهل التراث الذي راكمته مراكز البحوث العربية ومنها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية عبر منشوراتها وبحوثها وأيضاً عبر فصليتها المتخصصة.

سيكولوجية الإعلام

تقدم السيكولوجيا، والعلوم الإنسانية بمختلف فروعها، معلومات تسهل التواصل مع الجمهور ومع العقل الجمعي بعناصره المشتركة بين الأفراد. مما يجعل لهذه العلوم دوراً محورياً على الصعيد الإعلامي. فالسيكولوجيا تربط فعالية الاتصال والإعلام بمستوى التفاعل بين المتصلين (النابلسي،١٩٩١). وبما أن حديثنا يتمحور حول الإعلام الأمني فإننا سنقارب الموضوع من الزاوية السيكولوجية الإعلامية الأمنية متخطين سيكولوجية الاتصال الفردي. حيث تطرح السيكولوجيا الأنماط المحتملة التالية للتفاعل مع الإعلام الأمني. وهو تفاعل يجب النظر إليه على صعيدين. الأول هو تفاعل الجمهور (المتلقي) والثاني هو تفاعل وسائل الإعلام الصحفية مع الإعلام الأمني وأجهزته ونبدأ بـ:

١- **التفاعل الاندماجي**: حيث يكون التفاعل في أقصى فعاليته.

٢- **التفاعل بالمشاركة**: حيث يكون التفاعل إيجابياً ويعكس التفهم والرغبة بالتعاون.

٣- **التفاعل التنافسي**: حيث تنخفض فعالية الإعلام الأمني بسبب المنافسة متعددة المصادر.

٤- **التفاعل بالتلاؤم**: وهو حالة وسطى من التفاعل ما بين التعاون والتنافس.

٥- **التفاعل الصراعي**: ويحصل لدى معادي المجتمع أو لدى المتعرضين للإغراق الإعلامي المعادي للمجتمع. كما يحصل من قبل الإعلام المعادي.

٦- وذلك بحيث يتوجب على الإعلامي الأمني اتخاذ مختلف هذه المواقف في حسبانه. مع السعي لتوسيع دائرة التعاون والتفاعل الاندماجي مع أجهزة الإعلام الأمني. وهي مهمة لم تعد سهلة في ظل السيول المعلوماتية الراهنة. دون أن يعني ذلك إهمال الخبرات الهائلة المتراكمة لدى الأجهزة الأمنية العربية. خصوصاً وأن هذه الخبرات هي من النوع المعيش التي تلحظ الخصوصيات الثقافية والحضارية والعقل الجمعي العربي. إذ أن هذه الخبرات تحتفظ بفعاليتها وأهميتها لأن التغييرات الاتصالية تتعلق بعنصر تقنية نقل الرسائل. في حين بقيت العناصر الأخرى على حالها. ولم يطرأ عليها تغييرات أساسية إذ انحصرت هذه التغييرات بأساليب التعامل مع التقنيات الاتصالية الحديثة. فالغرائز البشرية الأساسية بقيت على حالها. وان وجدت متنفسات واسعة لها عبر التقنيات الجديدة. مما يستدعي إعادة النظر في سبل مواجهة المعوقات التقليدية للتفاعل مع التنبه إلى المعوقات التي أضافها عصر الاتصالات. سواء عن طريق الفيضان المعلوماتي أو عن طريق الحقائق الناقصة عمداً أو بسبب الجهل بالخصوصيات العربية الثقافية والحضارية.

هذا وتحدد السيكولوجيا معوقات التفاعل على النحو التالي:

١- **المعوقات البيولوجية**: وتتضمن تهديدات الأمن الصادرة عن أفراد أو جماعات يتفاعلون سلباً مع الإعلام الأمني بسبب وقوعهم تحت تأثير عوامل بيولوجية. وتضم هذه الفئة جماعات المرضى العقليين والسيكوباتيين (معادو المجتمع خاصة) والمعانين من أمراض عضوية معينة (اضطرابات الغدد وأمراض الدماغ العضوية والاضطرابات المزاجية الحادة التي يرافق بعضها الدورة الشهرية عند المرأة...الخ من الأمراض العضوية المؤثرة على السلوك) والمدمنين والمتعرضين لتأثيرات بيولوجية متنوعة (مثل غسيل الدماغ المخابراتي المعادي). وتمتاز هذه الفئة من المعوقات بندرتها النسبية وبإمكانية رصدها وتوقعها.

٢- **المعوقات النفسية الاجتماعية**: وهي الأكثر انتشاراً والأصعب رصداً نظراً للتنوع الكبير لدوافعها والأسباب المعوقة لتفاعلها الإيجابي مع الإعلام الأمني. حيث تزداد هذه المعوقات مع تعقد بنية المجتمع. وفي مقدمة هذه المعوقات نذكر:

- **الرمزية Symbolism** : يعرف وبستر الرمز على أنه شيء مجرد. كمثل اعتبار الحمام رمزاً للسلام. إلا أن الرمزية في السلوك الإنساني تتخذ طابعاً في غاية التعقيد. بحيث يمكن التأكيد على وجود رمزية خاصة بكل جماعة صغيرة داخل المجتمع. واختصاراً فان اللغة تعتبر أهم القنوات الرمزية للمجتمعات. فهي النسق الرمزي الأساسي الذي يحقق اتصال الإنسان بواقعه وفرادته وتعاونه مع أبناء مجتمعه. حتى أن المحلل لا كان يعتبر أن اللاشعور (المتحكم في سلوك الإنسان) مبني على غرار اللغة.

لكن اللغة ليست النظام الرمزي الوحيد في المجتمع فلكل مجتمع نظمه الرمزية الخاصة. التي تسهل اتصال أفراده بواقعهم ومع مجتمعهم. ومن الطبيعي أن يعمل المجتمع على التطوير الدائم لهذه النظم. لكن الخطر الأمني يأتي من التنكر لهذه النظم وتحديها. وإذا كانت قوانين المجتمع تصب في إطار حماية هذه النظم (المكونة لعناصر الانتماء) فانه من الطبيعي أن

تكون رعاية هذه النظم وتدعيمها واحدة من أولويات الإعلام الأمني وأهدافه الرئيسة.

- **الاتصال عبر الأجيال:** تحد المعطيات النفسية الاجتماعية (قوانين الجماعة) من حرية الأفراد. عبر تحديده لشروط الاتصال وأنماطه وحدوده والجماعات التي لا تتوافر فيها شروط الاتصال بحيث يصبح من واجب الفرد تجنبها. بحيث تكون هذه الشروط هي التراث الثقافي والحضاري للمجتمع. المبني على قواعد نظمه الرمزية. ويقيس بعضهم قيمة الفرد وفعاليته بقدر مساهمته في تطوير النظم الرمزية لمجتمعه. هذا التطوير الذي تتوارثه الأجيال عبر هذه الأنظمة. وهذا الاتصال عبر الأجيال هو ما رمز له فرويد بمصطلح « الأنا الأعلى » والذي أوضحه يونغ بصورة أدق عبر مصطلحه « اللاشعور الجماعي ».

- **وظيفية اللغة:** يتحول الاتصال اللغوي إلى العقم ان نحن لم نفسره بالمرونة الكافية. فللاتصال اللغوي وجهان، كلاهما رمزي، الأول هو المعنى الحرفي لما يقال خلال الاتصال والثاني هو المعنى الكامن خلف الاتصال. وهو معنى إيحائي تتدخل فيه الإيحاءات والإيماءات وغيرها من أساليب التعبير غير اللغوية (عكاري،١٩٩٢). ومما لاشك به أن حسن توظيف المعلومة الأمنية يرتبط مباشرة بقدرة الإعلام الأمني على توظيف اللغة بالكفاية اللازمة.

والإعلام الأمني، ومعه القوانين، إنما يهدف لتحقيق افضل مستويات التفاعل لحماية قيم المجتمع وأنظمته الرمزية (التي تكون هوية المجتمع) كما يهدف للوصول بالأفراد إلى أفضل مستويات السواء واللياقة النفسية. التي يمكن تعريفها اختصاراً **بأنها أفضل مستوى ممكن من تكيف الأفراد مع محيطهم الاجتماعي بما يحقق لهم أفضل درجة ممكنة من الكفاية دون التسبب في إيذاء المحيط. وبما يحقق للمجتمع الاستفادة الفضلى من مساهمات أفراده.** وبهذا يصبح من الطبيعي اعتبار ارتفاع نسب المخالفات

الأمنية معياراً لتدني مستوى اللياقة النفسية في مجتمع ما. هذا المستوى الذي تدعمه العوامل التالية:

- شعور الفرد بالانتماء العميق للجماعة (بما يجعل من هذا التعميق هدفاً رئيسياً من أهداف الإعلام الأمني).
- المساهمة الإيجابية في نشاطات الجماعة وفي سعيها للتطور.
- استيعاب الفرد لقيم الجماعة وقبوله لنظمها الرمزية كشرط لا بد منه للتكامل في إطارها.

مما تقدم نلحظ الارتباط الوثيق بين التفاعل والاتصال. فالاتصال شرط أساسي لحدوث التفاعل. ونوعية الاتصال ومهاراته هي التي تدفع بالتفاعل في أحد الاتجاهات المشار لها أعلاه. وهكذا فان على الإعلامي الأمني أن يتقن مهارات الاتصال التي تجلب التفاعل الإيجابي مع الجماعة. وهذا يقودنا للحديث عن عناصر عملية الاتصال. حيث أبسط تعريفات هذه العناصر هو تعريف كلود شانون الذي يشبهها بالاتصال الهاتفي بعناصره التالية:

١- المرسل.

٢- الرسالة.

٣- المستقبل (أو المتلقي).

٤- الكود.

٥- قناة الاتصال.

وهذا التعريف بالرغم من بساطته الشديدة لا يزال قادراً على تلخيص عملية الاتصال الإنساني. التي يأتي تعقيدها من تعقيد التداخل بين القوى الإدراكية للعقل البشري. حيث الرسالة هي محاولة لاختصار هذه العمليات الإدراكية البالغة التعقيد. بما يفتح الأبواب عريضة أمام احتمالات سوء فهم

الرسالة أو خطأ تأويلها من قبل المتلقي. لذلك اعتاد الإعلام الأمني على اعتماد صيغ مجهزة مسبقاً ومجربة تجنباً لمثل هذه الأخطاء.

وبمراجعة عناصر العملية الاتصالية نجد أن ثورة الاتصالات اقتصر تأثيرها على القناة. لأنها طالت تقنيات إرسال الرسائل. لكن ذلك لم يمنعها من التأثير على مجمل العملية وبالتالي على سلوك كل من المرسل والمستقبل عبر تغيير مواقفهما من العملية الاتصالية. وأولى هذه التغييرات السلوكية تتأتى من كون الاتصال عن بعد يؤمن السرية التي تتيح للأفراد إطلاق غرائزهم الأساسية بتحفظ يقل كلما ازدادت سرية الاتصال. مثال ذلك أن غالبية عمليات اختراق الحواسيب في مؤسسات هامة حصلت بسبب استخدام عابر لهذه الحواسيب في مواقع جنسية. كما أن هذه السرية هي المسؤولة عن تنامي التجارة الحاسوبية في المجالات الجنسية والمجالات المحظرة قانوناً. وبمعنى آخر فان ثورة الاتصالات حملت معها نوعان من السرية. الأول يتعلق بإطلاق الغرائز الأساسية بعيداً عن ضوابط المجتمع وشروطه مع تعريض المتلصصين لأخطار الابتزاز والنصب والاختراق. أما الثاني فيتعلق بالسرية التي يحتاجها الخارجون على القانون لإخفاء مخالفاتهم. وبذلك يمكن اختصار التحدي الذي يواجه الإعلام الأمني راهناً بالسرية التي تؤمنها الاتصالات الحديثة. وفي رأينا الشخصي أن تطوير الإعلام الأمني مرتبط بهذا التحدي. وهو تقنين و اختراق السرية المشجعة على الانتهاكات الأمنية المرتبطة بتطور الاتصالات.

ومن الناحية السيكولوجية يمكن تصنيف هذه الانتهاكات ،التي تشجعها السرية، كما يلي:

- **الانفجارات الغريزية**: وفي مقدمتها رغبات التلصت الجنسي (البصبصة أو الشكازة) وممارساته الشاذة. تليها بقية الغرائز السلبية من رغبات كسب سريع غير مشروع ورغبات انتقامية وثأرية...الخ من المشاعر السلبية.

- **تنظيم الجريمة**: حيث السرية الاتصالية مساعدة على التكتم وعلى التنظيم الأفضل لكافة أشكال المخالفات القانونية.

- **القرصنة المعلوماتية**: وهي باختصار كافة الجرائم التي أصبحت تعرف بالمعلوماتية.

- **فضائح المعلومات**: حيث يعجز الجمهور في حالات خاصة عن استيعاب الوقائع والتعامل معها. بما يضطر أجهزة الأمن للجوء إلى تقنين الانفعالات عن طريق تقنين المعلومات كي تتمكن من توجيه انفعالات الجمهور في الاتجاهات الصحيحة. لكن ثورة الاتصالات نزعت من الأجهزة الأمنية إمكانيات التكتم على المعلومات وتقنينها. بما يحمل الأجهزة الأمنية أعباء إضافية. ويطرح عليها تحديات جديدة في التعامل مع الأزمات.

- **التنظيمات التقليدية**: تعتمد المجتمعات التقليدية على تراثها وتراكماته في تنظيمها الاجتماعي. في حين تعتمد المجتمعات الأحدث على التنظيم المؤسساتي. فلما جاءت ثورة الاتصالات طرحت معها التنظيم المعلوماتي. بحيث بات المجتمع التقليدي أمام تحدي مزدوج. إذ عليه أن يحافظ على التنظيم التقليدي على صعيد الهوية وأن يستفيد من التنظيمات المؤسساتية والمعلوماتية. بما ينعكس على أجهزة الأمن في المجتمع التقليدي بمهمة تزداد صعوبة مع كل تطور معلوماتي. إذ يتوجب على هذه الأجهزة حماية التنظيم التقليدي من اختراقات التنظيمات الأخرى دون أن يتاح لها حتى تقنينها. مثال ذلك الحديث عن تطبيقات الرؤى الوضعية لحقوق الإنسان في مجتمعات مسلمة. هذه المجتمعات الراغبة بالانفتاح على القيم الإنسانية شرط احتفاظها بقيمها التقليدية وبهويتها الحضارية. في حين يرفض الإغراق المعلوماتي هذا الجمع فيضع الأجهزة الأمنية في تلك المجتمعات أمام تحديات خطيرة وفريدة من نوعها. بحيث لا توجد سوابق أو مرجعيات شبيهة تعين هذه الأجهزة على مواجهة هذا النوع من التحديات.

هـذه النقـاط تلخص التشـخيص السـيكولوجي لأزمـة الأجـهزة الأمنيـة العربية في ظل ثورة الاتصالات والعولمة وما يرافقهما من تحديات للهوية. إلا أن مهمة السيكولوجيا لا تقف عند حدود التشخيص بل تتعداه إلى العلاج. حيث من واجب هذا الاختصاص أن يتدخل للمساعدة في إيجاد الحلول لهذه الأزمات. وهذا التدخل يجب أن يتم في إطار تكاملي. ممكن التلخيص بضرورة الاطلاع على كافة الدراسات والمعلومات المتوافرة حول الشريحة التي يتوجه إليها الإعلام الأمني برسالته. مع التأكيد على أن كل معلومة إضافية في هذا المجال لا بد لها من أن تكون عاملاً مساعداً على الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية. ومن الطبيعي أن تختلف نوعية المعلومات المطلوبة باختلاف الشريحة مستقبلة الرسالة وباختلاف نوعية الرسالة وأهدافها. ولعل فرع سيكولوجيا التسويق والدعاية هو الأقرب للتطبيق في مثل هذه الحالات بعد إدخال التعديلات التقنية المناسبة عليه (النابلسي،١٩٩١).

إلا أن تطور الاتصالات أحدث تغييرات أساسية أيضاً على شروط نجاح الرسالة الإعلامية. فهو وان لم يلغي هذه الشروط الأساسية إلا انه جعلها أكثر تداخلاً وتعقيداً. حيث أثرت ثورة الاتصالات على مزاج المستقبل وشروطه لقبول وضعية المستقبل. إذ قدمت له هذه الثورة خيارات لا حصر لها وأغرقته في فيضان معلوماتي أدى إلى ارتباكه ونقص في قدرته على تلقي الرسائل وتحليلها. الأمر الذي عقد مهمة إيصال الرسالة الإعلامية عن طريق تسهيله لإمكانيات تشويشها وتشويهها. بما يتحول إلى إعاقة لدور الإعلام الهادف والإعلام الأمني بصورة خاصة. فبات الارتقاء بمستوى الإعلام الأمني مرتبطاً بقدرة هذا الإعلام على تجاوز احتمالات التشويش والتشويه. وهنا لابد من التوقف عند محاولات إساءة توظيف الإعلام. حيث يكون من واجب الإعلام الأمني التصدي لهذه الإساءة وتقويم المعلومة وتصحيحها بالإضافة إلى التحديات الأساسية المشار إليها أعلاه.

إساءة استخدام الإعلام

عندما تقال الحقيقة ناقصة فهي تتحول إلى الخطأ. فالحقيقة هي كل متكامل مختلف تمام الاختلاف عن مجموعة الأجزاء المكونة لها. وفي الطب النفسي يقاس الذكاء بالقدرة على تكوين نظرة شمولية للأشياء. ويعتبر التركيز على الأجزاء نوعاً من العناد والتطرف (النابلسي،١٩٩٣).

هذا على الصعيد الفردي أما على الصعيد الجماعي فإننا نجد في وسائل الإعلام أدوات لعرض الحقائق أو هكذا يفترض كونها على الأقل. خاصة بعد الأهمية المتزايدة للإعلام المدعوم بتطورات الاتصالات والمعلوماتية. التي حولت وسائل الإعلام إلى ملكية إمكانيات اتصال ضاعفت فعاليته وقدرته على التأثير عشرات الأضعاف. فقد تحولت الصحافة المكتوبة للاستعانة بالشبكة وتحول البث التلفزيوني إلى فضائي حتى امتد تأثير هذه الوسائل ليصل إلى الملايين من المستقبلين لمعلومات هذه الوسائل وهذه مجرد أمثلة.

ومما لاشك به أن لثورة الاتصالات جوانب إيجابية ومساهمة في تطوير القدرات البشرية (بما فيها القدرات الفردية مثل الذكاء العملي) وفي المساهمة بنشر المعلومات وتعميمها وتسهيل تداولها. إلا أن ذلك يجب إلا يصرفنا عن مناقشة الجوانب السلبية لهذه الثورة واحتمالات إساءة استغلالها من قبل أطراف عديدة. فعلم الاتصال ،شأنه شأن سائر العلوم، عرضة لإساءة الاستغلال. وهي إساءة لن تصرفنا عن الإفادة من هذا العلم كما لم تصرفنا بقية الإساءات عن استخدام بقية العلوم. ولعلنا بحاجة لإعطاء بعض الأمثلة الموحية حول هذه الإساءات ومنها التركيز على النواحي الغريزية والترفيهية. ليبقى الأخطر والأهم التركيز على العرض الانتقائي للحقائق. بما يحول المعلومات إلى مضللة تدفع بالجمهور في الاتجاهات المغلوطة. فها هي الشائعات تتكيف مع عصر الاتصالات وتستغله لتحقيق انتشار سريع ومدوي. وهذا الانتشار يزيد خطورة الشائعة لكونه يدعم

إمكانية تحويلها إلى قناعة منتشرة بدون التحقق من صحتها. فالانتشار الجيد هو أول شروط الشائعة الناجحة(النابلسي، ١٩٩٩). وها هي ثورة الاتصالات تؤمن هذا الشرط للشائعات. فإذا ما اتفقنا على كون الحقيقة الناقصة (أو المعروضة انتقائياً) هي شائعة فإننا نجد أن اختلاف العروض الانتقائية للحقيقة الواحدة يحولها إلى مجموعة من الشائعات. بحيث يصعب على المستقبل التعرف على الحقيقة وسط هذا الكم من الشائعات. حيث يصبح هذا التعرف مرتبطاً بالقدرة على تحليل هذه الشائعات لاستخراج الحقيقة منها. وبذلك تتحول تطورات الاتصال إلى كبت الحقائق وتمويهها وعرقلة انتشارها وهذا على عكس المرجو منها أصلاً. ويبقى الأخطر من ذلك أن نشر معايير الحقيقة يتحول عن طريق هذه الثورة إلى احتكار لمالكي المعلومات وتقنيات الاتصال (الفين وهايدي توفلر، ١٩٩٢). ليصبح الحق خاضعاً لموازين القوى. وهذا يعيدنا إلى رواية القديس أوغسطين حول محاكمة الاسكندر لأحد القراصنة (تشومسكي،١٩٩١). حيث دافع القرصان عن نفسه بالقول: أنت تسرق العالم فتدعى أمبراطوراً وأنا أسرق سفينة فأدعى لصاً!.

هذه الرواية تعيد طرح مبدأ العدالة في تحديد المعايير ومعها العدالة في توزيع المعلومات وعرضها على الجمهور بصورها الصافية والصحيحة. وهذه العدالة تكون مفقودة في حال اعتمد عرض المعلومات وفق معايير القوة. فالمعلومات تتوفر اليوم ،بصورة انتقائية، لسكان الدول الغنية والقوية ولمتكلمي اللغات الأكثر انتشاراً ولمالكي القدرة (مالية وسلطوية وغيرها) للحصول على المعلومة. وهكذا تتعدد معايير تعكس لا عدالة توزيع المعلومات تقابلها مسؤوليات جديدة ملقاة على عاتق الإعلام الأمني ،في الدول الأقل قدرة، لجهة تأمين الحدود الدنيا لهذه العدالة. فالإعلام عامة هو وسيلة من وسائل تعويض هذا الظلم المعلوماتي. لكن المشكلة تكمن في خضوع الإعلام نفسه لبعض هذه المعايير الظالمة.

وهكذا فان احتكار وسائل إنتاج وبث المعلومات لابد له من أن يسجل انعكاسات شديدة الخطورة على فقراء المعلومات. ومن هنا الموافقة التي حصلت عليها مقولة الفين توفلر (من يملك المعلومات يملك العالم). بل أن بعضهم يذهب للقول أن فقراء المعلومات سيتحولون إلى عبيد لمالكيها. وعندها سيتمكن السادة من إجبار العبيد على خدمة مصالحهم بعد تعريضهم إلى غسيل دماغ جماعي عبر وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة.

ولعلنا نلحظ اليوم بدايات هذا النوع من العبودية عبر ملاحظتنا عولمة وسائل التسلية والإثارة الغريزية على حساب القيم وأجهزتها. كما عبر العرض الانتقائي للحقائق. بل أن هذه العبودية تكاد لا تقتصر على فقراء المعلومات بل هي تمتد إلى مالكي المعلومات الأقل غنى وتطوراً في مجالها. وحسبنا هنا أن نشير إلى الجهود التي تبذلها فرنسا للحفاظ على ثقافتها وتراثها الحضاري. وبمراجعة سريعة لمجريات حرب كوسوفو نجد أن السيطرة المعلوماتية تمكنت من تحويلها إلى رمزية مزيلة عنها الطابع التقليدي للحرب.

هذه مجرد أمثلة عن السباق الإعلامي- المعلوماتي الراهن الذي لا يمكن للإعلام الأمني تجاهله أن هو أراد الاحتفاظ بفعاليته وبدوره الوظيفي كمصدر لاطمئنان الفرد والمجتمع. وهذا يقتضي تعميق القنوات التقليدية الداعمة للأمن وللإعلام الأمني. ونبدأ بـــ:

١. التعاون بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة الأمن

منذ البداية ارتبطت حرية الإعلام بحرية التعبير عن الرأي والفكر عامة. واعتبرت هذه الحرية رديفة لحق الإنسان في معرفة الحقيقة التي يبحث عنها. ومعرفة الأحداث الدائرة حوله كشرط رئيسي لتموقعه في محيطه والواقع من حوله. وكانت انطلاقة هذه الحريات موازية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي يتضمن هذه الحريات السياسية وما

يليها من حقوق مدنية. إلا أن مراجعة سريعة لتطورات الحرية الإعلامية تبين لنا أنها كانت تخضع دوماً لمحددات متنوعة قوامها المعادلة التالية: «**حرية الإعلام في مقابل التزام الإعلام بمسؤولياته**». وهكذا تصادمت نسبية مفهوم الحرية مع نسبية مفهوم المسؤولية منذ بداية العمل الإعلامي وحتى اليوم.

عبر هذه النسبية كان بعض الباحثين والمحللين ينظرون بتفهم لتحفظات دول العالم الثالث على الحريات الإعلامية. وهي تحفظات مرتبطة بالظروف الخاصة لهذه البلدان. ومن هذه الظروف الإرث الاستعماري وتدني مستوى التعليم بين الجمهور، وبالتالي تدني قدرته على التعامل مع المعلومة، والصراعات القبلية والعقائدية وغيرها من التناقضات الداخلية التي يمكن لحرية الإعلام أن تفجرها أو أن تنحاز لأحد أطرافها. وأخيراً الأوضاع الاقتصادية الصعبة لهذه الدول. وكلها عوامل تقتضي الحد من الحرية الإعلامية وتقنينها بما يحول دون تحول الإعلام من أداة تثقيف ونشر للحقائق إلى أداة لتفجير التناقضات ودعم الشائعات.

الدول المتقدمة من جهتها كانت تسمح بهوامش أوسع كثيراً لحرية الإعلام إلا أنها في المقابل كانت تتدخل بفعالية في المفاصل الحادة. وتجنباً لاحراجات هذا التدخل عملت هذه الدول على إيجاد صيغ تعاون وثيقة بين الإعلام وبين الأجهزة الأمنية. بما أتاح للإعلام حرية أهلته لكسب ثقة الجمهور والقدرة على توجيه انفعالاته وتقنينها في مقابل التعاون والتنسيق التام مع الأجهزة الأمنية في الأزمات. ولقد خصص الباحث الأميركي نعوم تشومسكي كتباً ومقالات عديدة يبين فيها هذا التقنين والتنسيق بين الإعلام الأميركي والأجهزة الأمنية حيث يتم التعتيم على الأخبار غير مرغوبة النشر أمنياً. أو يتم ذكرها بصورة عابرة وهامشية في إيحاء بعدم أهميتها وجدارتها بالذكر. في حين يتم تضخيم أخبار أخرى تهتم الأجهزة الأمنية بنشرها وتعميمها على الجمهور (تشومسكي، ١٩٩٨).

وبغض النظر عن التطورات اللاحقة بالإعلام العام وعلاقاته الأمنية فان حرية هذا الإعلام تم ضبطها ،أو محاولة ضبطها، عبر قوانين المطبوعات والإعلام. وهي تختلف طبعاً من بلد لآخر وفق ظروفه وبحسب قدرة أجهزته الأمنية على التنسيق مع الإعلام فيه. وتشترك هذه القوانين عموماً بالخطوط العريضة التالية: **ممنوعات السب والقذف والاعتداء على السلطة وعلى الحكومة والخروج على نطاق الدين والحشمة والأخلاق العامة والمساس بالامتيازات البرلمانية والإخلال بالأمن العام.**

وهنا نصل إلى السؤال عن مستوى فعالية هذا التاريخ من التعاون بين الإعلام والأمن والقانون وتقنين الحريات الإعلامية في مواجهة فيضانات المعلومات. وبعضها يأتي من مصادر لا يمكن التحكم فيها أو حتى التأكد من حقيقتها. فقد تحولت هذه الفيضانات إلى سيول إعلامية تكاد تجرف معها الإعلام التقليدي وتنسف كافة جهود التنسيق والتعاون القائمة بينه وبين الأجهزة الأمنية. بل أن قنوات الإعلام التقليدي بدأت تجاهر بالشكوى من هذا التنسيق الذي يزيد في خسارتها لجمهورها. الذي بدأ يتعامل مع السيول الإعلامية على أنها الأسرع والأكثر حرية وقدرة على نشر الحقائق. وهذا من أهم التحديات التي يواجهها الإعلام الأمني المعاصر في ظل السيول المعلوماتية.

وقبل الحديث عن طبيعة هذا التحدي وإمكانات مجابهته لا بأس من التذكير بالخطوط العريضة لأهداف الإعلام الأمني حيث نختصرها على النحو التالي:

أ -تأصيل الهوية والانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية في اطار السياسة العامة للدولة. وتبصير الجمهور بحجم المخاطر والتهديدات التي تطرحها المواجهات مع الأزمات التي تهدد الأمن والاستقرار.

ب -توظيف حس الانتماء لاستقطاب تأييد الجمهور والتفافه حول المؤسسات الأمنية وتلاحمه معها.

ت -تأمين قنوات مشروعة وموثوقة ورسمية تؤمن المعلومات الصحيحة للجمهور. في خطوة وقائية لقطع الطريق أمام المعلومات الخاطئة أو المغرضة أو الشائعات أو غيرها من سبل ضخ المعلومات المربكة للأجهزة الأمنية. وتأمين مثل هذه القنوات يعتبر ركيزة الأمن الإعلامي. ويربط مصداقية أية معلومة بصدورها عن الأجهزة المختصة.

ث -ملكية الإعلام الأمني للمرونة الكافية للتعامل مع الأحداث. بحيث يكون هذا التعامل مراعيا لعواطف الرأي العام واتجاهاته. إذ أن غياب هذا التفاعل ينطوي على خطورة انقطاع الاتصال مع الرأي العام.

ج -المساعدة على الارتقاء بالسلوك العام إلى مستوى التعامل الحضاري مع الأحداث. مع الحفاظ على عدم تعارض هذا الاطار الحضاري مع جهاز القيم. بما يضمن تقنين اتجاهات الرأي العام في القنوات الآمنة.

ح -الحفاظ على مصداقية المرجعيات الإعلامية الأمنية عبر التكيف مع واقعة صعوبة التعتيم على المعلومات في ظل ثورة الاتصالات.

مما تقدم تتبين الحاجة الملحة والمتنامية لضرورات التنسيق والتعاون بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية. وذلك تحت طائلة مصادرة الأمن الإعلامي من قبل مؤسسات الإعلام العالمي الضخمة (الإمبراطوريات الإعلامية) وتحول جمهورنا إلى مستهلك بدون شروط للمعلومات التي تبثها هذه المؤسسات. مما يقتضي رسم استراتيجية إعلامية-أمنية عربية جديدة تراعي هذه المتغيرات وتنطلق من الثوابت التالية:

أ - تدعيم التنظيم التقليدي للإعلام في نواحي الهوية وجهاز القيم والخصوصية الحضارية. وذلك لتدعيم رفض الجمهور لكافة صور الوصاية الفكرية والأخلاقية ومحاولات إدخال التعديلات على نظمنا الرمزية وقيمنا الموروثة. مع الإشارة إلى عجز سيول المعلومات عن المنافسة في إطار هذا التنظيم التقليدي. ومن هنا المطالبة بضرورة إعادة الاعتبار إليه ودعمه.

ب - إنشاء مراكز خاصة بالإعلام الأمني. تكون مهمتها إمداد الإعلام، المحلي والعالمي، بالمعلومات والأخبار بدقة وبسرعة منافسة لسرعة التسريبات الإعلامية غير المدروسة. وبذلك تكتسب هذه المراكز المصداقية والشرعية بما يسمح لها بالتعامل مع التسريبات ،مهما كان نوعها، على أنها مجرد شائعات.

ت - تسهيل مهمات العاملين في الإعلام ومساعدتهم على معاينة الأحداث بصورة تضمن موضوعية الخبر وحقيقته وترسخ التعاون بينهم وبين الأجهزة الأمنية.

ث - تأمين أجهزة عربية لمتابعة أخبار الوكالات وشبكات الإنترنت. وتخزين هذه المعلومات بعد تصنيفها. بشكل يمكن من استدعائها عند الحاجة كما يمكن من التعامل مع ما هو مضلل ومسيء منها.

ج - رصد كافة تهديدات الأمن الداخلية والخارجية وتحليلها بغية تحديد مستوى خطورتها وتداخلاتها وتوقع انعكاساتها الأمنية للاحتياط المسبق لها. ولرسم خطة التعامل مع الحدث ذاته ومع انكاساته المحتملة.

ح - متابعة نبض الرأي العام لتحديد اتجاهات الجمهور بالنسبة لكافة الأزمات المطروحة والمتوقعة ،الداخلية والخارجية، عبر استفتاءات رأي واحصاءات دقيقة. تتيح للأجهزة الأمنية مرونة التخاطب مع الرأي العام وتقطع الطريق أمام الاحصاءات المحددة النتائج مسبقاً بقصد استغلال الجمهور والايحاء له بنهج قنوات ردود فعل معينة.

خ - الحرص على ضرورة التواجد العربي في المؤتمرات الدولية وتأمين تغطية إعلامية- أمنية عربية لهذه المؤتمرات. حيث الغياب الإعلامي عنها يمكنه أن يساعد على تغييب مواقف عربية مهمة. وهو تغييب يعيق التموقع العربي في الراهن العالمي.

د - التخطيط المدروس لحملات إعلامية عربية مضادة للشائعات المروجة عبر الإنترنت. والاستعداد لنوع جديد من الصراع الإعلامي عبر الشبكات.

وهو صراع نعطي عليه مثالاً الصراع الشبكي بين المقاومة في لبنان وبين الشبكات الإسرائيلية. حيث وصل هذا الصراع إلى حدود محاولات التدمير المتبادل للمواقع.

ذ - تعاون الأجهزة الأمنية مع الأجهزة الإعلامية والتنسيق بينها من أجل خطة تفريغية/تطهيرية لعوامل التناقض الداخلية. بحيث يعرض الإعلام لشكاوى الأفراد والجماعات وينسق مع الأجهزة الأمنية للتحقق من هذه الشكاوى ومعالجتها.

ر - التركيز على طروحات المستقبلي ألفين توفلر القائلة بإمكانية مساعدة الأقليات على التحكم بالمجتمعات عن طريق إمدادها بالمعلومات. وذلك انطلاقاً من طرحه القائل: (إن من يملك المعلومات يملك العالم). ومن هنا ضرورة مراعاة الأجهزة الأمنية لعدالة توزيع المعلومات على الجمهور. وان كانت هذه العدالة مفقودة على الصعيد الإعلامي العالمي (أنظر فقرة الفضائيات).

ز - متابعة الإعلام الأمني وأجهزته بدقة للتقارير الصادرة عن منظمات الحقوق (حقوق الإنسان وغيرها). فهذه المنظمات عرضة للاختراق المعادي للعرب. كما أنها قد تتلقى تقارير مغلوطة ومغرضة من جهات غير رسمية أو حتى مخترقة. وبالتالي فإنها مرشحة لإصدار تقارير مسيئة من شأنها أن تشوش على الحقائق وتشوهها. خاصة وأن بعض هذه التقارير يتجاهل خصوصية جهازنا القيمي ومحدادته للحقوق والواجبات. مما يقتضي التنسيق مع الإعلام العام لكشف مصادر المعلومات الخاطئة والمضللة ولشرح هذه التباينات القيمية وتوضيح هذه الخصوصيات.

س - تقديم الدعم والإشراف على إنتاج البحوث والدراسات الفكرية التي تناقش بعمق حق التنوع والحفاظ على الخصوصية الحضارية في إطار التعايش مع الثقافات الأخرى. في خطوة وقائية من شائعة "صدام حضارات" أخرى. فهذا النوع من الشائعات ينتمي إلى صنف الشائعات الغاطسة. التي

تظهر لتختفي ثم تعاود الظهور لاحقاً في ظروف ملائمة. مما يؤكد على بقائها محفوظة في الذاكرة. لكنها غير قابلة للاستحضار إلا في ظروف معينة.

ش - تقديم الدعم والإشراف على إنتاج الأعمال الفنية والأفلام الوثائقية الداعمة للفكرة السابقة. والمرسخة للتعاون بين الأجهزة الأمنية والإعلام لجهة تسهيل التواصل مع الجمهور وتوضيح الحقائق له.

ص - تطوير القدرات الإعلامية التقنية داخل الأجهزة الأمنية. وإصدارها لنشرات و/أو مجلات أمنية تخاطب الجمهور مباشرة لتأكيد استيعاب هذه الأجهزة لحاجات الجمهور وتفهمها لانفعالاته ومعاناته.

نهاية على الأجهزة الأمنية أن تتعامل مع واقع السيول المعلوماتية وتجاري انسيابها. مما يقتضي الاختصار لغاية الحدود الدنيا للمعلومات المصنفة سرية لضرورات أمنية. فالحفاظ على مثل هذه المعلومات أصبح غاية في التكلفة والصعوبة. وعليه فانه من الضروري بمكان إعادة نظر جذرية في تصنيفات سرية المعلومات الأمنية.

٢. دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدى الجمهور

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في توعية المواطن وغرس المفاهيم الأمنية لديه. ويختلف هذا الدور باختلاف الصعيد الأمني. حيث يمكن تمييز ثلاثة أنماط رئيسية للأمن هي:

١. **الأمن الفردي**: الذي يختصر مفهوم الحرية الفردية. بحيث يأمن الفرد على نفسه من الاعتداء والاعتقال وعلى ممتلكاته ومعتقداته وأفكاره من المصادرة ما لم يرتكب مخالفة صريحة للقانون تجيز اختراق أمنه كعقاب يستند إلى قواعد قانونية.

٢. **الأمن العام**: وهو نشاط السلطة الهادف لتأمين استقرار المجتمع وأمنه. بحمايته من العوامل التي تشكل تهديدات لهذا الأمن. ويتضمن هذا

الأمن، إلى جانب نشاط رجال الأمن، نشاطات الدفاع المدني والإطفاء والتعامل مع الحوادث الطارئة والأزمات.

٣. **الأمن الجماعي**: وهو أمن الدولة بسلامة كيانها وأراضيها من الاعتداءات الخارجية. وهو أمن تتكفل به جماعات الدول (الأمم المتحدة مبدئياً) لاعتبار تهديد هذا الأمن تهديداً للسلام الدولي.

وبذلك يختلف الخطاب الأمني باختلاف الصعيد الأمني المقصود. إذ يختلف دور الإعلام في حالات التعبئة لمواجهة أخطار خارجية عنه في حالات المساعدة على التصدي لمحاولات التخريب الداخلية. كما يختلف عن الحالتين في حال توجهه للجمهور لطمأنته في وجه ظواهر مهددة للأمن الفردي. وهذا الاختلاف يمتد أيضاً إلى نوعية التهديد داخل كل فئة من فئات التهديد. ويمكن اختصار دور الإعلام في غرس المفاهيم الأمنية لدى الجمهور بالنقاط التالية:

أ - عرض الاستشارات القانونية والاجتهادات القائمة حول الأزمات المطروحة للتداول بين الجمهور وفي وسائل الإعلام. بغية تعريف المواطن بالمفاهيم الأمنية المنبثقة عن هذه القوانين. كخطوة مساعدة له على التوجه وجالبة لمشاعر الأمن والاطمئنان الفردي له ولمحيطه الضيق.

ب -الإعلان عن الخدمات الأمنية المتوافرة وسبل الحصول عليها وعناوينها.

ت -إمداد المواطن بسبل مواجهة الأزمات الطارئة وطرق التصرف حيالها. وسبل طلب المساعدة الأمنية عند الضرورة.

ث -الجهوزية المسبقة/ التوقعية ،بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، للتعامل الإعلامي مع الأزمات. وتقديم النصائح للجمهور حيال سبل التعاطي معها.

ج -تخصيص زوايا إعلامية خاصة لعرض تهديدات الأمن ،على مختلف الأنواع الأصعدة، وتأمين استجابة أمنية لهذه التهديدات.

ح -توعية المواطن بأضرار الانتهاكات القانونية/الأمنية وخطرها على المجتمع وعلى أفراده. من أجل تشجيع المواطن على استيعاب أعمق للمفاهيم الأمنية في خطوة على طريق دعوته للتعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية.

خ -استضافة متخصصين لتبصير الجمهور بالمفاهيم الأمنية. واطلاعه على الأساليب المستجدة في احتمالات تهديد الأمن على مختلف صعده. وتعريف الجمهور بالمفاهيم الأمنية الأساسية من غذائية وإعلامية واقتصادية ...الخ. بحيث لا تقتصر المفاهيم الأمنية على الناحية السياسية والفردية.

د -تأمين التغطية التثقيفية والإعلامية للحملات التي تقودها الأجهزة الأمنية لمواجهة أخطار أمنية محدقة. حيث يكون من واجب الإعلام توعية الجمهور بأهداف هذه الحملات والأضرار التي تكافحها وانعكاسات هذه الحملات على أمن المواطنين والأمن العام في البلد.

ذ -مكافحة الإعلام المضاد والتصدي له للحؤول دون غرس مفاهيم أمنية خاطئة لدى الجمهور. وأيضاً تخليصه من تسريبات مثل هذه المفاهيم الخاطئة وتقويمها.

وهكذا تتضح لنا استحالة الفصل بين دور الإعلام في توعية الجمهور، وغرس المفاهيم الأمنية لديه، وبين التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية. بل أنه، وخاصة في الأزمات، يصبح هذا التنسيق ضرورة أمنية تمكن الإعلام من تحديد القنوات المحددة أمنياً لتوجيه الانفعالات المرافقة للأزمة حتى لا تتحول إلى الأضرار بالأفراد وبالأمن الاجتماعي عموماً. خاصة مع تحول الجمهور لطلب الإرشادات من الإعلام أوقات الأزمات.

٣.تعاون الجمهور مع أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة ومكافحتها

عوائق عديدة يمكنها أن تعرقل إسهام الجمهور وتعاونه مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والوقاية منها (راجع أشكال التفاعل). ويمكن

القول أن مستويات هذا التعاون يمكنها أن تختلف باختلاف نوع الجريمة كما باختلاف شريحة الجمهور.

وتعددية هذه العوامل وتقاطعها تطرح الشكوك دائماً في مستوى استجابة للجمهور للتعاون مع الأجهزة الأمنية. وفي هذه العملية التعاونية تلعب السيكولوجيا دوراً في غاية الوجاهة والأهمية لإقناع الجمهور بهذا التعاون. وذلك عبر تشخيصها للعوائق المحتملة لهذا التعاون وللآليات النفسية المحركة لهذه العوائق. حيث يمكننا أن نعرض للآليات الرئيسية منها وهي:

- **التوحد بالمعتدي:** حيث يمكن للضحية ،المباشرة أو غير المباشرة، أن تعتمد موقف التوحد (التشبه بالمعتدي) للخلاص من قلقها.

- **التعاطف مع وضعية الضحية:** يميل الجمهور عادة إلى التعاطف مع الأفراد والجماعات التي تظهر في مظهر الضحية. ويتنامى هذا الميل عندما لا يكون الجمهور متعرضاً للأذى المباشر.

- **الخوف من القانون:** وهو خوف متعدد الدوافع والأسباب. وهو يتراوح ما بين الخوف من اكتشاف مخالفة ما للمتعاون وبين رهاب التحقيقات.

- **الخوف من الانتقام** : (أهمية قانون حماية الشهود).

- **الانفعالات الحادة وما يمكنها تفجيره من اضطرابات كامنة:** وهي انفعالات قد تقود للإصابة بالشلل الهيستيري (التخدير الحسي) أو لتفجير نوبات أمراض جسدية أو نفسية تجعل الفرد عاجزاً عن التعاون ورافضاً له.

- **التعاطف العشائري (التقليدي) مع المجرمين:** وجود روابط من نوع ما بين المجرمين وبين الجمهور المطلوب تعاونه مع الأجهزة الأمنية.

- **حماية مصادر المعلومات:** حيث يكون العزوف عن التعاون بهدف حماية أشخاص أو جهات تربط المتعاون بعلاقات انفعالية من نوع ما.

- **هيستيريا الاعتراف**: حيث الرغبة بالحصول على الاعتراف (الشهرة بعض وجوه الاعتراف) يمكنها أن تدفع شخصاً ما لتضليل العدالة بادعائه المشاركة في الجريمة ادعاءً كاذباً.

وهذه مجرد نماذج عن الآليات النفسية المعوقة لتعاون الجمهور مع الأجهزة الأمنية. وهي شكوى مزمنة لدى هذه الأجهزة في أنحاء العالم وليس في بلادنا فقط. وهي تقتضي الدراسة السيكولوجية المعمقة. مع تدريب رجال الأمن على التعامل معها بما يضيق به المجال هنا. إلا أننا نجد في فيلم (الإرهاب والكباب) الشهير نموذجاً لعزوف الجمهور عن التعاون مع الأجهزة الأمنية. هذا العزوف الذي تأتي أهميته من تقبل الجمهور للفيلم وتعاطفه معه. أكثر مما تأتي من سيناريو الفيلم وحبكته الروائية.

٤. جهود رجال الشرطة في خدمة الأمن

خدمة الأمن هي الهدف النهائي لرجل الشرطة وهي وظيفته الأساسية. فحماية النظام وقوانينه تستلزم حكماً وجود أجهزة يكون دورها الوظيفي السهر على تطبيق هذه القوانين ونشر مشاعر الأمان بين الجمهور. حتى يكون تواجد رجل الشرطة ضماناً للأمن الفردي للأشخاص الحاضرين. وهو ضمان يترافق مع تنفيذ القانون بحق المخالفين منهم وعقابهم. أما على صعيد الأمن العام فان حضور رجال الشرطة يعني تواجد السلطة صاحبة القرار المدروس والتخطيط الدقيق للتعامل مع الأزمة. بما يجلب مشاعر الأمن للجماعة ويدفعها لتنفيذ التعليمات المعطاة من قبل الشرطة للتعامل مع الأزمة.

وهذا الدور الوظيفي لرجل الشرطة يتلازم مع مخاطر متنوعة المستويات. تصل أحياناً حدود المخاطرة بالحياة لخدمة الأمن. وهي مخاطرة يقدرها المواطن ويحترم شجاعة وتضحية رجال يخدمون أمنه وأمن بلده.

بالرغم من كل ما تقدم فان إشكالية ما تتخلل ممارسة رجل الشرطة لدوره الوظيفي وأحياناً يعوق هذا الدور بسبب هذه الإشكالية. وإذا كنا قد ناقشنا بعض الآليات النفسية ،التي تعوق تعاون الجمهور مع رجال الأمن، فان ذلك لا يعني اقتصار هذه الإشكالية على هذا الصعيد. لأنها تمتد إلى مستويين آخرين في غاية الأهمية والجدية وهما:

- الاتصال بين رجل الشرطة والجمهور (يجب العمل على تحسينه إلى أفضل المستويات الممكنة).

- التكوين والأعداد التدريبي لرجل الشرطة (يجب عدم الاكتفاء بالتدريب التقليدي وزيادة مواد جديدة على برامج التدريب لمواكبة العصر).

وباختصار شديد نعرض في ما يلي لأهم الخطوات الواجبة لتحسين مستويات الاتصال والأعداد لدى رجال الشرطة لمساعدتهم على تخطي معوقات خدمتهم للأمن ونبدأ ب:

١. **على صعيد الاتصال:** يحدد الباحث لاندبرغ (Lundberg) تدرج قنوات فعالية الاتصال الاجتماعي (بحسب تسلسل أهميتها) على النحو التالي: - الحديث الشخصي، - النقاش الجماعي، - الاجتماع الجماهيري غير الرسمي، - المكالمة الهاتفية (يفترض أن تسبقها في الترتيب الرسالة الالكترونية)، - الاجتماع الجماهيري الرسمي، - الفيلم السينمائي، - التلفاز، - الإذاعة، - البرقيات، - الصحف وغيرها (في رأينا أنه من المبكر إدراج تصنيف للاتصالات الحديثة في المجتمع العربي بسبب عدم كفاية انتشارها لغاية الآن).

وهكذا فانه من الواجب التمهيد لأية حملة مكثفة يقوم بها رجال الشرطة لخدمة الأمن بجملة اتصالات عبر انتقاء القنوات المناسبة من بين المعروضة أعلاه. لكننا نلاحظ التركيز الانتقائي للباحث على محور قناة الاتصال. وهذه الأحادية غير مبررة برأينا لذلك نجد من الضروري الالتفات إلى العوامل التالية لتسهيل وتحسين تواصل رجل الشرطة:

- الدوافع الذاتية لأطراف الاتصال: أي رجل الشرطة من جهة (قد تكون له مواقف مسبقة من الجمهور الذي يتعاطى معه) والجمهور من جهة أخرى (يجب تصنيف دوافعه المحتملة حتى لا نترك هذا العبء على رجل الشرطة).

- المفارقات النوعية بين القنوات: حيث أهمية قناة الاتصال لاتحددها فئة القناة (شخصي أو مرئي أو مسموع ...الخ) وحدها بل يحددها أيضاً موقف الجمهور من هذه القناة.

- إشكالية العلاقة بين الجمهور وبين السلطة. التي تشكل تعويقاً رئيساً لرجل الشرطة. يمكنه أن يصل إلى حدود الصراع.

٢. **على صعيد التدريب والإعداد:** يلاحظ في غالبية الدول العربية اعتماد برامج تدريبية قديمة في مدارس تدريب الشرطة. كما يلاحظ في بعضها اعتماد مناهج تدريب أجنبية تعد رجل الشرطة لمواجهة مشاكل مختلفة عن تلك التي يواجهها في بلاده. لذلك نجد من الواجب إعادة النظر في برامج التدريب المعتمدة. على ضوء المشاكل الفعلية التي يتعامل معها رجل الشرطة خلال مهمته في خدمة القانون. على أن يلحظ هذا التعديل النظرة التقدمية لحقيقة دور الشرطي. حيث تغليب الدور الاجتماعي بآفاقه الرحبة التي تلقي على رجل الشرطة مسؤوليات إنسانية واجتماعية متنوعة. الأمر الذي يقتضي التركيز في إعداده على مواد العلاقات الإنسانية ومهارات الاتصال بالجمهور في حالاته المزاجية المختلفة. كما يتوجب إدخال مهارات مكافحة الجرائم الحديثة والتعامل مع التقنيات الحديثة على هذا الإعداد.

٥.آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية عبر الأقمار الاصطناعية

تسجل المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية عبر الأقمار الاصطناعية اختراقات عديدة للتنظيم التقليدي لمجتمعنا. وهو التنظيم الذي

أشرنا أعلاه إلى ضرورة حمايته والالتزام به مع الانفتاح على التنظيمات الأخرى ومنها التنظيمات الشبكية. حتى باتت هذه الاختراقات غير ممكنة التجاهل بالنظر إلى كثافتها واتساع انتشارها وملامستها مسألة الهوية والنظم الرمزية الممثلة للقيم العربية. ويزداد الحذر والتحفظ العربيين حيال هذه المواد مع تتابع ظهور الدراسات الأجنبية المؤكدة على دور هذه المواد في إفساد الناشئة في الغرب ومساهمتها في زيادة أنواع معينة من الجرائم. بل أن بعض الدراسات الأجنبية تؤكد على دور فئة من هذه المواد في تحويل المجتمعات الغربية باتجاه العنف وجرائمه. فما بالنا بمجتمعنا العربي؟. لذلك كان من الطبيعي أن تناقش هذه المواد على صعيد الأجهزة الأمنية العربية لاتخاذ القرارات والخطوات المناسبة حيالها.

وبما أن غالبية الدراسات التحذيرية الأجنبية ذات منحى سيكولوجي فان على الأجهزة العربية تستعين بسيكولوجيين ضمن فريقها العامل على متابعة الآثار السلبية لهذه المواد الوافدة. ومن منطلق الاختصاص أقدم في ما يلي وجهة نظر اختصاصية في هذا الموضوع وأبدأها ب:

١. **تصنيف المواد:** بداية يمكن تقسيم البرامج الفضائية الأجنبية إلى فئتين رئيسيتين هما: البرامج العادية غير المسيئة (بعضها مفيد ويستأهل الترجمة والبث عبر القنوات العربية). والفئة الثانية هي البرامج المسيئة. هذه الفئة التي تتفرع إلى الفئات الفرعية التالية:

- **المسيئة للحشمة والأخلاق العامة** (الأفلام الجنسية خصوصاً).
- **المسيئة معنوياً لصورة الإنسان العربي** (تهدد الهوية والانتماء).
- **المسيئة سياسياً** (تحاول فرض أنواع من الوصاية على جمهورنا).
- **المسيئة لجهاز القيم العربي عموماً.**

بعد هذه التصنيفات العامة لابد من مناقشة كل فئة من فئات الإساءة على حدة. حيث إساءة الإعلام الفضائي الأجنبي إساءة متعددة الصعد. بحيث لا يجوز تجاهل أحد هذه الصعد أو التركيز الانتقائي على أحدها دون الآخر.

٢. القصور الإعلامي العربي: قبل التطرق لمناقشة أخطار الفضائيات الأجنبية نود تسجيل واقعة مؤسفة حول القصور الإعلامي العربي والفضائي منه خصوصاً. فنكتفي ،على الصعيد الاخباري، بالتذكير بان الجمهور العربي كان يتلقى أخبار حرب الخليج الثانية عن طريق السي أن أن أو عن طريق تكرار محاطاتنا الإعلامية لأخبارها. لكن القصور العربي يصل إلى حد العجز عن إنتاج برامج التسلية. فنرى محطاتنا تبث أفلام الكرتون المترجمة للصغار وتنسخ برامج تسلية الكبار عن المحطات الأجنبية. فمن برامج المسابقات، التي تنمي روح المقامرة لدى أصحاب الميول، إلى برامج سهرات العري وأخطر منها البرامج التي تعالج المشاكل المطروحة في المجتمعات الغربية وتتبناها وكأنها مشاكلنا. بل أن هذه الأخيرة تفتعل وتصطنع الشهود لإقناعنا بوجود هذه الظواهر. في حين أنها لا تتجاوز الحالات المرضية المتناثرة والعاجزة عن التحول إلى ظاهرة.

إن القصد من هذه الإشارة إلى تجاوزات بعض الفضائيات العربية هو التنبيه لخطرها الذي يفوق خطر المحطات الأجنبية (لأنها ناطقة بالعربية). وإذا كانت بعض البرامج العربية تدخل في إطار ملامسة المحظورات دون تخطيها فان بعضها يستحق المحاكمة أقله بتهمة التزوير للحقائق والإساءة لسمعة المجتمع العربي عموماً. مثال ذلك البرنامج الذي كاد يلصق بنا فلسفة الرقص المتعري ليدخله في فولكلورنا وتقاليدنا. وهو نفسه الذي أشاع الذعر بين الجمهور العربي لدى مناقشته لمواضيع مثل زنا المحارم والتحول الجنسي وغيرها من المواضيع المنسوخة عن الفضائيات الأجنبية لتكون أكثر خطورة كونها تعرب وتلصق تهماً بجمهورنا. فالأمن الفضائي الإعلامي العربي يبدأ من مكافحة هذا النسخ في فضائياتنا العربية وننتقل إلى الفضائيات الأجنبية لمناقشة صعد إساءاتها.

٣. **الإساءة للحشمة وللأخلاق العامة:** وتتركز هذه الإساءة أساساً على عرض الأفلام الجنسية متعددة درجات اختراق الحشمة. بدءاً بالمشاهد الجنسية العابرة وصولاً للتركيز على أنواع الشذوذ والخوض في تفاصيله.

في هذا الموضوع فان رأي الاختصاص قد لا يكون شعبياً فيلقى القبول. بل ربما تكون معارضته هي الأرجح. فالاختصاص ينظر لمشاهدة الأفلام الإباحية على أنها نوع من أنواع البصبصة (الشكازة) التي تتيح للبصاص أن يمارس هوايته بدون خوف الانفضاح. وهذه الميول للبصبصة موجودة لدى الجميع بدرجات متفاوتة وبممارسات مختلفة. وحتى في حالات الشذوذ فان البصاص لا يمارس هوايته إذا لم يعجبه نوع الشذوذ. بل أن البصاص وبعد فترة من إدمان الأفلام الجنسية يتحول عنها لكونه يجد صعوبة في إسقاط ذاته عليها. وعندها يترك إدمانها للبحث عن بصبصة أكثر حيوية.

وهذا الرأي لا يعني بحال إباحة هذه الأفلام إلا أنه يعني تحديداً عدم تضخيم أخطارها وأذاها. بما يجعلنا ننشغل بها عن الإساءات الأكثر خطورة على مجتمعنا وإنساننا. حيث نختم الحديث عن هذه الأفلام بالتذكير بضرورة منعها عن الأطفال والتوعية بخطرها على المرأة (الأقل ميلاً فطرياً للبصبصة) وعلى الحياة الزوجية والعلاقة إجمالاً.

٤. **الإساءة لصورة الإنسان العربي:** تحولت بعض الفضائيات الأجنبية إلى التسويق المكثف لصورة قبيحة عن الإنسان العربي. هذه الصورة التي رسم معالمها المستشرقون لتعمقها الدرسات الأنثروبولوجية إبان الحرب العالمية الثانية كي تصل إلى قمة التشويه على يد الدعاية الصهيونية (النابلسي، ١٩٩٢). وها نحن ندفع اليوم فواتير هذه الصورة العنصرية. وهي فواتير تزيد وطأتها لعزوفنا عن العمل الجاد والمبرمج لتوضيح حقيقة هذه الصورة وتخليصها من التشويهات اللاحقة بها. وهذا موضوع يهم أمن انساننا وكرامة مجتمعنا. ومن هنا فان التوصية الوحيدة التي اقترحها في هذه الورقة هي: (**الدعوة لإنشاء جمعية مكافحة التشهير بالعرب**) على غرار الجمعية اليهودية التي باتت ترعب الصحافة والإعلام العالمي وحولتهم إلى

الخرس التام عن صورتها الحقيقية تحت تهديد اتهامهم بمعاداة السامية. وأعتقد أن من حقنا نحن العرب أن نقي صورتنا من التشويه بإعلان معاداة مشوهي هذه الصورة كمعادين للعرب. ومرة أخرى فان الفضائيات هي نتيجة وليست سبباً. بمعنى أننا لو حاولنا منع التقاطها مثلاً فان ذلك لا يحل المشكلة التي تحتاج إلى معالجة جذرية.

٥. الإساءة السياسية: ويمكن تقسيمها في خانتين أساسيتين. الأولى خانة الانحياز لإسرائيل (وهو انحياز يعكس مواقف دولية ويلقى الدعم والتشجيع على كافة الصعد _ بما يعيدنا للقول بحاجته إلى حلول جذرية). والثانية خانة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. وهذه الأخيرة هي أخطر ما تحمله لنا الفضائيات الأجنبية. إذ تصل الخطورة هنا إلى حدود تأليب الرأي العام العربي على حكوماته والتدخل في شؤونها الداخلية. بما يشكل مسألة أمن دولة من الدرجة الأولى. وبما يقتضي من مجلس وزراء الداخلية العرب اتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف هذا النوع من محاولات فرض الوصاية.

٦. الإساءة لجهاز القيم العربي: هنا أيضاً رأي اختصاصي يفتقد للشعبية. فالتراث العربي وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية ينقلان إلينا فترات ضعف ووهن لكنهما لا ينقلان تراخياً في الدفاع عن منظومة القيم وجهازها ونظمها الرمزية. من هنا فإننا لا نعتقد بتأثير هذا النوع من الإساءات تأثيراً مقرراً على جهاز قيمنا. بل ننظر إلى هذه الإساءات على أنها من أنواع السفاهة التي نفضل تجنبها من مبدأ قوله صلعم (الكريم من كتم إهانته). دون أن يعني هذا الكتمان السكوت عن إيجاد حلول جذرية لهذه السفاهة. ولكن دون تحويل سلمان رشدي آخر ، أو آخرين، إلى النجومية.

٦.الإعلام تلك السلطة اللطيفة

ختاماً نود أن نعرض لمستقبليات الدور الإعلامي العام والأمني بصورة خاصة. وذلك عبر عرضنا لكتاب في علم المستقبليات ومن خلال عرضنا لبعض تجارب الحروب الإعلامية التي ما زالت في بداياتها. إذ أننا نرى أن مناقشة موضوع الارتقاء بالإعلام الأمني يجب إلا تتجاهل مستقبليات دور هذا الإعلام. فإذا كانت الحرب من أقسى التهديدات الأمنية ،لتهديدها المباشر لحياة الجماعة، فان ذلك يعني إمكانية اعتمادها كمثال معبر عن حالات اضطراب الأمن وعن الوضعيات التي يتصدر فيها الإعلام الأمني واجهة الاهتمامات. هذه الصدارة التي تتجلى بتوسيع حقل مسؤوليات هذا الإعلام لتمتد إلى الحرب النفسية ومكافحة الشائعات وإطلاق الشائعات المضادة. مع ما ينطوي عليه ذلك مندور في التجسس والتجسس المضاد وغيرها من المسؤوليات التي تجعل الإعلامي شريكا للعسكري في حالات الحروب.

والارتقاء بمستوى الإعلام الأمني يشترط أول ما يشترط قدرة هذا الإعلام على مسايرة التطورات التقنية والمفاهيمية. ذلك أن الحرب ، وتهديدات الأمن الاجتماعي عموماً، تتحول تدريجياً من العسكري إلى الاقتصادي ومنه إلى المعلوماتي. وإذا كنا نعيش فترة تحولية تتعايش فيها هذه الصعد الثلاث للصراع فان ذلك لا يقلل بحال من أهمية الحرب المعلوماتية. خاصة وأننا نتحدث عن الإعلام الأمني. لكن المعلومات المتوافرة في هذا المجال محدودة وضئيلة. وهذا ما يدفعنا للعودة إلى كتاب بعنوان 'انبثاق سياسة المعرفة' الذي ألفه باحثان أميركيان استراتيجيان. افترضا فيه أن الحروب القادمة سوف تكون حروباً افتراضية. لارتكازها على المعلومات. والمؤلفان هما جون آركيلا (أستاذ في جامعة مونترامي ومتخصص في الإعلام وعسكري سابق في البحرية الأميركية) ودايفيد روزنفلت (المحلل في مركز هام للأبحاث تعتمده المخابرات الأميركية للاستشارة). والكتاب من نوع

الدراسات المستقبلية ،الرائجة في الولايات المتحدة وفي أوساط أصحاب القرار فيها، إلا أنه لم يلقى الاهتمام الذي يستحقه لجملة أسباب أهمها:

١. صدوره في العام ١٩٩٩ وحرب كوسوفو في أوجها. هذه الحرب التي اقترحت وجسدت عملياً نظرية الحرب الرمزية. حيث تتم العمليات العسكرية دون إعلان للحرب. وحيث النصر يأتي من التهديد بالسلاح وليس من استعماله بما يسمح بتجنب الحرب البرية. وهكذا كان نجاح هذه الحرب الرمزية سبباً في تجاهل نظرية الحرب الافتراضية التي يطرحها الكتاب. وبالتالي تجاهل الكتاب نفسه.

٢. إن الكتاب لا يطرح تنبؤات أو شائعات سهلة الرواج بين الجمهور (مثل صدام الحضارات أو تحول السلطة أو نهاية التاريخ ...الخ) بل هو يطرح نظرية على مستوى من التعقيد ويستخدم مصطلحات جديدة وصعبة التناول من قبل العامة وغير المتخصصين.

٣. إن الكتاب يستعجل نقلة أخلاقية لم يحن أوانها بعد (لم تنضج) قوامها أن المصالح وحدها لا تبرر خوض الحروب إذا كانت هذه الأخيرة ستوقع ضحايا بين حلفاء تجب حمايتهم. (تتعارض هذه النظرة المفهومية مع عدد الضحايا الكوسوفيين بما يحولها إلى معارضة لمفهوم الحرب الرمزية السائد في حرب كوسوفو زمن صدور الكتاب).

٤. أن قسماً لا بأس به من المسؤولين ،خاصة في وزارة الدفاع، لا يعيرون كبير الاهتمام للحديث عن المعلوماتية في ظلال واقع وجود فئة من الأعداء خارج زمن المعلومات. فبعضهم لا يملك حتى التلفاز كي يتأثر بالبث الإعلامي المتلفز.

وبالرغم من هذه الأحكام التي دفعت بالكتاب نحو التجاهل والإهمال إلا أنه يحتفظ بقيمته المستقبلية. والأهم منها احتفاظه بقدرته على المساعدة في تكوين رؤية متماسكة للارتقاء بالإعلام الأمني وتعزيز دوره ودعم فعاليته. فماذا يقول هذا الكتاب؟.

تجنباً منا للدخول في تفاصيل الكتاب ومصطلحاته المعقدة نكتفي بعرض أفكاره الرئيسية المحركة وهي التالية:

- إن حروب المستقبل عليها أن تراعي التطورات الاجتماعية العميقة في بنى المجتمعات. وعليه فان أداتها الرئيسية ستكون الإعلام وليس الأسلحة (تقليدية أو دمار شامل أو ذكية).

- إن تطور المعلوماتية حول الإعلام ، أو أنه في طريقه إلى تحويله، إلى ميزة فيزيائية مثله مثل الطاقة والمادة. وبذلك يصبح من السذاجة الاستمرار في التعامل مع الإعلام على انه مرسل وأداة اتصال ومستقبل. فهذه لم تعد تخرج عن كونها مجرد عناصر إعلامية. أي أنها لم تعد التقنيات الأساسية للإعلام.

- الرسالة الإعلامية وحدها هي التي تحافظ على قيمتها وفعاليتها لتختصر رقي الإعلام وتحدد مستوى فعاليته. فعن طريق الرسالة يمكن خوض الصراع عبر الشبكات (الإنترنت وغيره). بحيث لا يربح الصراع من يملك القنبلة الأكبر وإنما من يملك الرواية (الرسالة) الأفضل.

- بناء على ما تقدم يصر الكتاب على كون الصراع يتجه للتحول من مفهوم القوة العسكرية (أسلحة وعتاد) إلى مفهوم القوة الإعلامية (علاقات إنسانية) بما يرد الإعلام إلى العلوم الإنسانية لطلب مساهمتها في صوغ الرسالة الإعلامية الفضلى والأكثر تناسباً مع المصالح. خاصة مع تأكيد النظرية على تحول القوة من مادية إلى لا مادية (غير مادية وذات طابع إنساني).

- عن طريق هذا الإعلام المتطور (وفق الرؤية المستقبلية الاستراتيجية للكتاب) يصبح الصراع مرتكزاً إلى قطبي التنظيم/الإرباك. بحيث يكسب الصراع من هو أكثر تنظيماً وأقل إرباكاً. مما يعني تحول الصراع في السنوات القليلة القادمة إلى الميدان الإعلامي-المعلوماتي. وعندها تصبح القدرة على إرباك العدو مساوية للقدرة على تدميره.

انطلاقاً من هذه المعطيات يستند المؤلفان في طرحهما للحرب الافتراضية (Cyber War). حيث يتحول الإعلام إلى بعد استراتيجي رئيسي يمكنه أن يحل مكان البعد العسكري (الحروب المدمرة) في حل الصراعات وحسمها. وبهذا يتحول الإعلام إلى **سلطة لطيفة** قادرة على تجسيد الأفكار والقيم والمعايير والمعتقدات والقوانين والأخلاق بالصورة الملائمة لعصر الاتصالات والمعلومات.

وهذه النظرية تستجيب للحاجة الملحة التي طرحها الفن وهايدي توفلر في كتابهما (تحول السلطة) الذي طرح الحاجة الملحة إلى تطوير فهم جديد للعلاقات بين الحرب وبين المجتمع الداخل في سيرورة تطورية سريعة. والحاجة إلى هذا الفهم الجديد هي وراء تحذير توفلر من خطورة الإصرار على اعتماد الطرق التقليدية لإدارة شؤون الدولة. لأن ذلك يؤدي إلى تنامي احتمال استمرارية استخدام القوة العسكرية بصور غير فاعلة وغير متناسبة.

هذا ويلخص آركيلا وروزنفلت مفهومهما للإعلام الجديد ورؤيتهما له كسلطة لطيفة بتوزيع مفهومهما لهذا الإعلام على أربعة صعد هي التالية:

١. اعتبار أن كل بنية تحتوي إعلاماً. وعليه فان الإعلام يدخل في مقومات البنية. مما يجعله متجاوزاً لمفهوم الاتصال. بل أنهما يذهبان إلى أن الإعلام هو الذي يعطي للبنية شكلها.

٢. إن تطور تكنولوجيا الإعلام يقدم لنا فرصة زيادة إمكانات تحقيق التنظيم عبر الشبكات. حيث يميز الكتاب أربعة تجليات للتنظيم هي: القبائل والمؤسسات والأسواق والشبكات. ويزيد روزنفلت أن التكنولوجيا تتطور باتجاه تعزيز دور الشبكات على حساب بقية أنواع (تجليات) التنظيم.

٣. إن نظام الشبكة يتيح تفرق المعركة (Swam Battle). والمنتصر هو الذي ينجح في السيطرة على الإعلام. (أي على الشبكة حيث السيطرة

عليها تؤمن التفوق في تحقيق الاتصالات وفي القدرة على جمع المعلومات وتصنيعها).

٤. إن السلطة اللطيفة (أي الإعلام بوصفه بعداً استراتيجياً) تتيح إمكانية اعتماد استراتيجيا شاملة تقوم على مبدأ الانفتاح الحذر (Guarde dopenness). وهو انفتاح يقترن بحرية تجوال المعلومات. وهو تجوال يراه المؤلفان لمصلحة الولايات المتحدة لكونها الأقدر على الاستفادة منه وفق قناعة المؤلفين.

هكذا نستنتج ،من خلال استعراضنا للأفكار الرئيسية لهذا الكتاب، أن للإعلام (الأمني خاصة) أهمية حيوية تتنامى وتتعاظم مع كل تقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات. بحيث تبدو توقعات الكتاب المستقبلية وقد بدأت بالتحقق كي تتحول إلى وقائع. هذا التحول الذي يجعل من الإصرار على النظرة التقليدية للإعلام نوعاً من السذاجة التي لا يحتملها المستقبل القريب. فتحول الإعلام إلى بعد استراتيجي أصبح مسألة وقت. وهو وقت قصير نسبياً إذا ما سجلنا الملاحظات حول علائم انبثاق سياسة المعرفة التي تتبدى راهناً بخجل وبأشكال مختلفة. وهذا يردنا إلى فرضية توفلر (كتاب تحول السلطة) القائلة: (**إن من يملك المعلومات يملك العالم**). وهذا يردنا إلى واقع أن الارتقاء بالإعلام الأمني يشترط الاستعانة بالمعلومات ودعم محاولات ملكية مصادرها ومن ثم تجنب خطورة الإغراق المعلوماتي بالاعتماد على العلوم الإنسانية كمصفاة لهذا الإغراق وكأداة لتصنيع هذه المعلومات والتعامل معها. إلا أننا وقبل الخوض في هذا الموضوع نود الإشارة إلى أن سيطرة موجة ما لا يمكنها من الهيمنة المطلقة التي تتيح لها إلغاء الموجات السابقة. فعلى الرغم من قناعتنا بضرورة مجاراة الراهن والتموقع فيه حفاظاً على أمننا ووجودنا فإننا لا نستطيع إهمال وسائل التنظيم التقليدية. وخاصة منها تلك المتعلقة بجهاز القيم (خصوصاً الثابتة التي لا تحتمل أي تغيير) الذي يجب الحفاظ عليه بإبقائه بعيداً عن متناول وسائل التنظيم

الشبكية أو غيرها. إذ أن التنظيم الوحيد المقبول لهذا الجهاز هو التنظيم القبائلي. وهذه قضية يجب على السلطة اللطيفة تبنيها حفاظاً على التنوع الإنساني وعلى تراث الجماعات المكون لتراث الإنسانية عبر تراكماته.

- **السلطة اللطيفة**

ارتبط ظهور جرائم المعلومات بظهور مصطلح (**الأمن المعلوماتي**) ولو نحن استعرضنا تنوع هذه الجرائم ومدى خطورتها وقرناه بتواجد الإعلام داخل البنية ذاتها لوجدنا أن السبيل الأقرب للرقي بالإعلام الأمني هو تعجيل سيرورة تحوله إلى سلطة لطيفة. فهذا التحول من شأنه أن يزيل ما يعرف بالأزمات الخارجية عن طريق تقليصه للتهديدات العسكرية وتحويله لها إلى امتحان لقدرات التنظيم وتجنب الإرباكات. هذه القدرات التي ستشكل الهدف الرئيسي للأعلام الأمني في الفترة القادمة. وارتباط هذه الإرباكات بالاتصالات الحديثة يجعل فعالية الإعلام والرقي به إلى مستوى السلطة اللطيفة مرتبطان مباشرة بتأمين سبل الحماية المعلوماتية وأمنها. خاصة بعد أن أعطت ثورة الاتصالات الاعتراف للأفراد وللأدمغة المتفردة. بحيث بات الفرد قادراً على التسبب في إرباك التنظيم الشبكي. بما يؤكد ضرورة عدم إهمال سبل التنظيم الأخرى (القبائلي خصوصاً كما أشرنا أعلاه). وكذلك ضرورة حماية التنظيم الشبكي نفسه ضد الأفراد والجماعات والأعداء عامة. وهذا يدفعنا إلى ربط أي تطوير إعلامي بالتنظيم الشبكي. على اعتبار أن التنظيم القبائلي له صفة الاستمرارية ولا يحتاج لأكثر من المحافظة عليه في حالته الراهنة التي نعتبرها متطورة بصورة كافية. وان كان يحتاج إلى رفد بالدراسات الداعمة وبتطبيقات مستمدة من التجربة الشبكية لتدعيمه من آن لآخر. خصوصا وأن تهديد الأمن العربي عبر الشبكات قد بدأ منذ فترة ليست بالقصيرة. وكانت البداية ذات علاقة بجهاز القيم العربي. إذ تناولت التهديدات تشويهات لصورة العرب والمسلمين وللدين الإسلامي نفسه (نشر نصوص قرآنية مغلوطة والقول بان النبي صلعم كان يهودياً...الخ.).

كما يمكننا رصد بوادر تهديدات شبكية للأمن العربي. نتخذ لها مثالاً تجربة المقاومة اللبنانية قبل تحرير الشريط الحدودي. فقد انطلقت هذه التهديدات برسالة بثت عبر الإنترنت ومن موقع يحمل عنوان (حزب الله). أما عن محتوى الرسالة فهو التالي: (**نأسف للقول أن إسرائيل كانت على حق فأرض إسرائيل تخص الشعب الإسرائيلي**). وتكررت رسائل شبيهة باسم انتفاضة الأقصى.

إنها الحرب القادمة المعتمدة على المهارات الإعلامية بما يجعلنا نؤكد على كون النقلة التالية للارتقاء بالإعلام الأمني هي تحصين الأمن الإعلامي ووقايته من الفيروسات الإعلامية.

المراجع العربية

١. ألفين توفلر (١٩٩١): تحول السلطة/ترجمة حافظ الجمالي وأسعد صقر، اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

٢. النابلسي محمد أحمد (١٩٩١): الاتصال الإنساني وعلم النفس، دار النهضة العربية،بيروت.

٣. النابلسي محمد احمد (١٩٩٢): صور العربي الأربع، جريدة الحياة، لندن، ٩٢/٧/١٥

٤. النابلسي محمد احمد (١٩٩٣): اختبار بقع الحبر/ الرورزشاخ، مجلة الثقافة النفسية المجلد الرابع، العدد السادس عشر.

٥. النابلسي محمد احمد (١٩٩٩): سيكولوجية السياسة العربية، مركز الدراسات النفسية، طرابلس،لبنان.

٦. نعوم تشومسكي (١٩٩١): قراصنة وأباطرة/ ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٧. نعوم تشومسكي (١٩٩٨): قوى وآفاق/ ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق.

٨. عكاري عبد الله (١٩٩٢): اضطرابات اللغة لدى المرضى العرب، مجلة الثقافة النفسية، المجلد الثالث، العدد العاشر.

المراجع الأجنبية

١. Lundberg, G & Sharg, Clearance & Larsen, (١٩٥٨): ociology revised edition, Harper Brothers, New York.

٢. Rosenfelt, D &Arkila, J (١٩٩٩): The Emergence of Noopoliti k, Rand Monograph Report, Santa Monika, alifornia.

الفصل الثالث

ديناميـة العلاقة بين الجريمة والعقاب

المقدمة

يهتم الطب النفسي الاجتماعي بدراسة السلوك المتشكل عبر الوضعيات الاجتماعية والمختلف باختلاف هذه الوضعيات وفرادة الشخص في استيعابه وتعامله مع هذه الوضعيات.

من هنا حاجة هذا الفرع إلى تسخير كافة المعارف النفسية المتوافرة عبر فروع الاختصاص المختلفة. فوظيفة الطب النفسي الاجتماعي لا تقف عند حدود الرصد والملاحظة بل تتعداهما إلى وظيفة عملية قوامها تسهيل عملية التواصل وحل مشكلات التفاعل الاجتماعي. وهي مشكلات تصل إلى حدود معاداة المجتمع ومنها إلى الجريمة.

ويجهد الاختصاص لدراسة الأسباب والمبررات الحافزة على الجريمة في محاولة منه لوضع الخطوات الوقائية لها. وتزداد أهمية الدور الذي يلعبه الاختصاص في حالة الظاهرة الاجتماعية. حيث تنتشر إحدى ممارسات معاداة المجتمع وقوانينه في ظروف معينة لتتحول إلى الشيوع والانتشار مسجلة ارتفاعاً غير مألوف في نسب ارتكاب هذه المخالفات.

ولا يكتمل دور الاختصاص إلا بمتابعة دينامية لبواعث وأسباب هذه المخالفات وربطها بالعقاب. فارتفاع نسب ارتكاب مخالفة معينة قد يرتبط بتساهل القانون حيالها. أو بظهور وسائل جديدة لارتكابها وممارستها بحيث تنجو من العقاب أو تنال منه ما لا يمكنه أن يشكل رادعاً عن ارتكابها. مثال ذلك أن قوانين النصب والاحتيال أصبحت قديمة بحيث لاتجاري إمكانيات الاحتيال التي توفرها الاتصالات الحديثة.

الجريمة والمجتمع

يفترض مبدأ الانتخاب الطبيعي ضرورة خروج نسبة معينة من الأفراد على قوانين مجتمعهم وسننه لأسباب ودوافع مختلفة. والجريمة هي أحد الأشكال الخطرة لهذا الخروج. لذلك فهي قد لازمت المجتمع الإنساني منذ نشأته. وهي تتطور بتطوره بشكل مواز. وهذا ما تثبته عمليات إساءة استغلال العلوم على أنواعها. وأحدثها إساءة استخدام الإنترنت وثورة الاتصالات عامة. وهي إساءة تتخطى العقاب لعدم وجود نصوص قانونية لعقابها.

وكان المؤتمر العالمي الخامس لمكافحة الجريمة (الأمم المتحدة/ جنيف ١٩٧٥) قد صنف نفقات وتكاليف الجريمة على المجتمع في أربعة أبواب هي:

١- الخسائر المادية المباشرة اللاحقة بضحايا الجريمة.

٢- نفقات التدابير الأمنية الوقائية والاحترازية.

٣- أعباء معونات أسر السجناء وتعويضات أسر المجني عليهم.

٤- نفقات التأمين والأجور والتعطيل المترتبة على الجريمة.

وهذا التصنيف يبدو ساذجاً قياساً إلى الأضرار الفعلية للجريمة المعاصرة والخسائر التي تكبدها للمجتمع. الذي يستمر في سيرورته التاريخية للحفاظ على قوانينه التي تحصنه في مواجهة الجريمة (ليبمان ١٩٨٦). في المقابل نجد أن العلوم الاجتماعية وعلم النفس والطب النفسي بصورة خاصة تنظر للجريمة من زاوية مختلفة. إذ أن بعض المخالفات القانونية تبسط مشاكل المجتمع وتختزلها عن طريق إلقاء اللوم على أفراد بدلاً من مواجهة المشكلة الاجتماعية الأصلية. مثال ذلك انه يكون من الأسهل إلقاء اللائمة على أفراد يسيئون استخدام البطاقات الائتمانية بدلاً من العمل على تطوير وتغيير النظام الائتماني كله. كما يحدث أحياناً أن يتم التغاضي عن تجاوزات معينة كونها مساعدة في حل مشاكل بعينها. بما يجنب المجتمع مواجهة ضرورة التصدي لحل هذه المشاكل بصورة جذرية. ومع تعقيد وتطور أساليب مخالفة القوانين وما يستتبعه ذلك من ضرورة تطوير القوانين لابد لنا من عودة إلى تعريف الجريمة.

الجريمة والمجتمع

يفترض مبدأ الانتخاب الطبيعي ضرورة خروج نسبة معينة من الأفراد على قوانين مجتمعهم وسننه لأسباب ودوافع مختلفة. والجريمة هي أحد الأشكال الخطرة لهذا الخروج. لذلك فهي قد لازمت المجتمع الإنساني منذ نشأته. وهي تتطور بتطوره بشكل مواز. وهذا ما تثبته عمليات إساءة استغلال العلوم على أنواعها. وأحدثها إساءة استخدام الإنترنت وثورة الاتصالات عامة. وهي إساءة تتخطى العقاب لعدم وجود نصوص قانونية لعقابها.

وكان المؤتمر العالمي الخامس لمكافحة الجريمة (الأمم المتحدة/ جنيف ١٩٧٥) قد صنف نفقات وتكاليف الجريمة على المجتمع في أربعة أبواب هي:

١- الخسائر المادية المباشرة اللاحقة بضحايا الجريمة.

٢- نفقات التدابير الأمنية الوقائية والاحترازية.

٣- أعباء معونات أسر السجناء وتعويضات أسر المجني عليهم.

٤- نفقات التأمين والأجور والتعطيل المترتبة على الجريمة.

وهذا التصنيف يبدو ساذجاً قياساً إلى الأضرار الفعلية للجريمة المعاصرة والخسائر التي تكبدها للمجتمع. الذي يستمر في سيرورته التاريخية للحفاظ على قوانينه التي تحصنه في مواجهة الجريمة (ليبمان ١٩٨٦). في المقابل نجد أن العلوم الاجتماعية وعلم النفس والطب النفسي بصورة خاصة تنظر للجريمة من زاوية مختلفة. إذ أن بعض المخالفات القانونية تبسط مشاكل المجتمع وتختزلها عن طريق إلقاء اللوم على أفراد بدلاً من مواجهة المشكلة الاجتماعية الأصلية. مثال ذلك انه يكون من الأسهل إلقاء اللائمة على أفراد يسيئون استخدام البطاقات الائتمانية بدلا من العمل على تطوير وتغيير النظام الائتماني كله. كما يحدث أحياناً أن يتم التغاضي عن تجاوزات معينة كونها مساعدة في حل مشاكل بعينها. بما يجنب المجتمع مواجهة ضرورة التصدي لحل هذه المشاكل بصورة جذرية. ومع تعقيد وتطور أساليب مخالفة القوانين وما يستتبعه ذلك من ضرورة تطوير القوانين لابد لنا من عودة إلى تعريف الجريمة.

تعريف الجريمة

الجريمة هي فعل غير مشروع يصدر عن إرادة جنائية، ينص القانون على عقوبة له أو على تدبير احترازي حياله. ويرتكز تعريف الجريمة على العناصر التالية:

١- اعتماد سلوك إجرامي يلحق الضرر المادي الملموس.

٢- القيام بفعل غير مشروع. وهو الفعل الذي ينص القانون على عقوبة له. إذ يعتبر الفعل مشروعاً إذا لم يكن هناك نص يعاقب على ارتكابه.

٣- أن يصدر الفعل عن إرادة جنائية. وهنا تطرح مسألة الإدراك وأهلية المجرم العقلية المحددة لمسؤوليته عن جريمته.

٤- أن يترتب على الفعل غير المشروع أثر له طابع جنائي. وهنا تطرح مسألة قدرة القوانين على مجاراة تطور أساليب الجريمة المؤدي إلى وقوع اضرار غير مسبوقة وبالتالي غير منصوص على عقوبات لها.

الجريمة بين الطب النفسي والقانون

من المتعذر اختصار الجريمة بكونها ظاهرة معزولة ومتلخصة بمخالفة القانون. فالفعل الجرمي هو سيرورة نفسية متكاملة تتضمن سلسلة من تفاعلات المجرم مع بيئته وظروفه المعيشة وبنيته الشخصية. وهي عوامل لابد للقانون من أن يأخذها في اعتباره. من هنا كانت رغبة القضاء بالاستعانة بما توصل اليه علم السلوك البشري من تقدم لجهة فهم دوافع ومحركات هذا السلوك (ليلة ١٩٩٠). وذلك على طريق التخفيف من معاناة المجتمع من آثار وتبعات الجريمة.

ويرى غلوفر(١٩٩٠ Glover) صعوبة الاتفاق بين النفساني والقانوني اتفاقاً تاماً. وذلك لجملة أسباب يعرضها غلوفر على النحو التالي:

١- إن الاهتمام بالسيكولوجيا يمتد إلى قطاعات واسعة، من بينها القضاء، ولكن دون أن ينظر لها كعلم له أصوله وتدريباته الخاصة. في حين يرى القانوني ضرورة تطبيق النصوص القانونية بمعزل عن تأثير العلوم غير القانونية.

٢- إن موضوع الجريمة يعيد طرح مفاهيم المجتمع الأساسية ويدفع للتأكيد على نظمه الرمزية (مفاهيم الخير والشر والإصلاح والغفران والردع والعقاب...الخ). بما يعيق تدخل السيكولوجيا.

أما ساشر (Edward J Sacher ١٩٩٣) فيرى فشل تجربة التعاون بين القانون والسيكولوجيا في مجال الجريمة. ويرد ذلك إلى عدم التحديد المسبق لأهداف هذا التعاون. والى تجاهل الطرفين للفروقات متعددة الصعد بينهما. سواء على صعيد الأهداف أو المسلمات أو الفرضيات. وهو يؤكد على ضرورة مراعاة هذه الفروق. إذ أن للقانون الجنائي هدفين غائيين هما:

١- التأكيد على الحقائق المطلقة للمجتمع عن طريق عقاب وإدانة المتجاوزين.

٢- تخفيض عدد الأفعال الجرمية بالعقوبات الرادعة.

أما العلوم السلوكية فتنطلق من مسلمات متعارضة مع المسلمات الأخلاقية للقانون. فهي تفترض أن السلوك هو سيرورة ممكنة الفهم والتعديل وليست اختياراً يعكس الإرادة بانتقاء الشر أو الخير كما يفترض القانون. وعليه فان هناك مسافة يجب اجتيازها بين الاختصاصين. وهذا الوجوب يستفحل مع تطور مهارات مخالفة القانون وحاجته إلى التطوير والتعديل كي يغطي الممارسات الجرمية المبتكرة. وإذا كان من الضروري إعطاء مثال على هذه الممارسات المبتكرة فإننا نختار إحدى الجرائم المرتبطة مباشرة بتطور الاتصالات وهي جريمة النصب المعتمدة على إساءة استخدام وسائل الاتصال الحديثة كنموذج يعكس إساءة استخدام المعلوماتية وفروعها المختلفة.

جريمة النصب نموذجاً

يصنف القانون جريمة النصب والاحتيال كجنحة يتراوح عقابها ما بين الأسبوع والثلاث سنوات من السجن. ونظراً للمبالغ الكبيرة التي يمكن للمحتال أن يجنيها بالطرق المتاحة حديثاً (تزوير البطاقات الإئتمانية والحسابات عبر الإنترنت وغيرها) فان هذه العقوبة لم تعد رادعة. إذ أن هذه المبالغ تجعل المحتال غير مكترث بالعقوبة وغير هياب لها بسبب كبر المبالغ التي يحصلها. ومن الممارسات الاحتيالية الجديدة نذكر تزوير البطاقات الائتمانية وشركات توظيف الأموال والإسكان (بيع البيت نفسه لأكثر من مشتري) والنصب عن طريق الإنترنت (عادة تطلب مبالغ صغيرة كاشتراك أو كبدل لخدمة معينة فيقبل الآلاف على دفع هذه المبالغ ثم يعافون المطالبة بها عند اكتشاف المحتال). وكذلك العبث بأموال المستثمرين عن طريق بيعهم أسهم الفقاعات (وهي أسهم تباع بأسعار مضاعفة لقيمتها الحقيقية) وهذا ما حدث في بورصة وول ستريت حيث أعلنت أكثر من عشر شركات أميركية كبرى إفلاسها بعد تزويرها لحساباتها التي أظهرت أرباحاً وهمية استدرجت المستثمرين لشراء أسهمها. وفقد هؤلاء أموالهم مع إعلان إفلاس هذه الشركات ...الخ من أساليب الاحتيال التي لم تعد العقوبة القانونية القديمة كافية لردعها. خاصة بعد أن تعدت هذه الممارسات الأفراد إلى المصارف وأملاك الدولة والشركات الكبرى والأموال العامة إجمالاً بما يهدد الاقتصاد القومي.

انطلاقاً من هذا المثال تتضح لنا أهمية وحيوية متابعة المشرع لنمو وتطور الظواهر الإجرامية لمتابعتها بالنصوص القانونية المناسبة. وهنا لابد للمشرع من الاستعانة بعالم السلوك والطبيب النفسي الاجتماعي وتفسيره لأسباب ارتفاع نسبة ممارسة جرمية معينة والمصادر المعتمدة لتطويرها والجهات والأسباب الكامنة وراء انتشارها. على أن دور الطب النفسي يتخطى هذه المهمة الاستشارية الاحترازية إلى أسلوب التعامل مع المجرمين وأساليب وظروف تنفيذ العقوبات.

للطب النفسي أدواره المتعددة داخل السجون. حيث من واجب القانون أن يحمي المجرم أثناء تنفيذه لعقوبته. والرعاية النفسية للسجناء هي حق من حقوقهم. سواء على صعيد الوقاية أم العلاج أم على صعيد إنذارية انعكاس فترة السجن على مستقبل السجين. فالسجين هو إنسان ومواطن كامل الحقوق الإنسانية ومعلق بعض الحقوق المدنية لمدة يحددها القانون. من هنا ضرورة تجاوز كل الظروف التي يمكنها تضخيم إحساس السجين بهويته الإجرامية. لأن هذا الإحساس يرسخها فيزيد مشاعر الاختلاف ويدعم معاداته المجتمع.

بذلك يمكننا تقسيم دور الطب النفسي داخل السجون تقسيماً اصطناعياً كون هذا الدور متكاملاً ومتواصلا' بحيث يفقد اهميته دون هذا التكامل. والتقسيم الاصطناعي يقسم دور الطبيب النفسي على الشكل التالي:

١- **التصرف الوقائي:** ويتضمن تحري السوابق المرضية النفسية والجسدية لدى السجين. مع اعتبار تجربة السجن تجربة شدية (إرهاق) من الدرجة الأولى (بمعنى أنها قادرة على تفجير أمراض نفسية جسدية جديدة أو نوبات جديدة للأمراض الكامنة بسبب الشدة والضغوط المرافقة لهذه التجربة).

٢- **التصرف العلاجي:** حيث يلاحظ تعرض نسبة من السجناء إلى ما يعرف بهذيان السجين. وهذا الهذيان واجب التشخيص والعلاج. ليس فقط لمساعدة السجين وانما أيضاً للحؤول دون اساءة استخدام هذا الهذيان بالاستناد عليه لالغاء مسؤولية السجين بسبب المرض العقلي الذي يوحي به هذا الهذيان. وهنا يجب التذكير بأن هذيان السجين هو من النوع العابر وليس المستقر. كما يتضمن العلاج الحالات الرد فعلية التي غالباً ما تتبدى على شكل حالات اكتئابية وتصل إلى درجة محاولة الانتحار الجدية. اضافة

إلى الأمراض النفس جسدية (السيكوسوماتية) المتنوعة التي تصيب السجناء.

٣- **ظروف السجن:** من الضروري أن تراعي إدارة السجن الظروف الخاصة للسجناء. ذلك أن درجة العداء للمجتمع ليست متساوية لدى كافة السجناء. فإذا ما اعتبرنا أن الخروج على القانون هو مظهر من مظاهر معاداة المجتمع فان حجم وخطورة هذا الخروج تختلف بين جريمة وأخرى. وعليه فانه من غير المنطقي دمج هذه الفئات وجمعها في زنزانات مشتركة. لأن هذا الجمع قد يحول فترة السجن إلى فترة تغذية الميول المعادية للمجتمع. بحيث يخرج السجين أكثر استعداداً للأجرام ولعداء مجتمعه.

٤- تقبل إطلاق السجين: عندما تنتهي مدة العقوبة تتحول فكرة إطلاق سراح السجين إلى مصدر لهواجسه والى اختبار لقدرته على التكيف. لذلك فهو يجري حواراً داخلياً (بينه وبين ذاته) يتضمن مئات الأسئلة. على غرار ما هو موقف المجتمع مني؟. الأصدقاء والأقارب والجيران والمعارف والزوجة وزملاء العمل...الخ. وهل يمكن أن تكون هذه الفترة قد مرت دون خيانة المقربين من شريك العمل إلى الزوجة ...الخ. ليبقى السؤال الأكبر حول ماذا سأفعل بعد الخروج من السجن؟. وهذه الفترة تقتضي تدخل الطبيب النفسي لإعداد وتهيئة السجين لمواجهة الفترة الانتقالية ما بين حياة السجن والعودة إلى حياته العادية.

السلوك الإجرامي

من غير الممكن عزو الجريمة إلى مصدر عام مفرد ولا لمصدرين أو ثلاثة.. فالجريمة تتحدد عبر تشكيلة واسعة من التأثيرات المتضافرة والمتعاقبة. بحيث تختلف آثار هذه العوامل من شخص لآخر باختلاف طبيعة هذه العوامل وظروف ارتباطها المتنوعة...

سيرل بيرت

وهذا الرأي يأتي ليدعم نظرية المحلل النفساني ليوبولد سوندي ، واضع نظرية التحليل القدري (الثقافة النفسية المتخصصة ١٩٩٠)، إذ يلاحظ سوندي تعاقب المجرم والملاك في العائلة الواحدة. فيستنتج أن العوامل الوراثية نفسها يمكنها أن تحول الشخص نحو الإجرام أو تدفعه باتجاه التسامي.

لكن هذه الآراء لا يمكنها أن تلغي التيارات العديدة الباحثة في سببية السلوك الإجرامي. وان فشلت جميعها في تقديم سببية مترابطة ممكنة الاعتماد في تفسير هذا السلوك. لذا نكتفي بايراد بعض أهم الآراء في هذه السببية. فنرى غلوفر(١٩٩٠) مفسراً السلوك الإجرامي انطلاقاً من ثلاثة محاور رئيسية هي:

١-يعم ليشمل كافة مفاهيم السلطة **المحور الدينامي الغريزي**: حيث مضطرب الشخصية يعتبر أن من حقه الحصول على مبتغاه لأن المجتمع هو المذنب بحرمانه من هذا المبتغى.

٢- **المحور الاقتصادي**: حيث الحاجة تدفع الشخص لاستخدام أواليات الدفاع النفسية لتبرير استباحته لما هو ليس من حقه.

٣- **المحور الطوبوغرافي**: حيث تمرد الطفل على السلطة الوالدية يمكنه أن ومن بينها سلطة القانون والمجتمع.

أما دانيل لاجاش (١٩٧٠) فهو ينظر للسلوك الإجرامي من زاويتين هما:

١- **زاوية وصفية تتعلق بعلاقة المجرم مع الجماعة التي ينتمي إليها.**

٢- **زاوية دينامية تربط بين شخصية المجرم وفعله الجرمي.**

في النهاية نعرض لتفسير شورت وميير(ذكرهما بارنز، ١٩٨٦) للسلوك الإجرامي. وهو تفسير يقسم هذا السلوك إلى مستويات ثلاثة هي:

١- **المستوى الفردي**: الذي يتعلق بالخصائص الفردية التي يمكنها أن تفسر السلوك. وهذا المستوى هو موضوع بحث العلوم النفسية والاجتماعية والبيولوجية.

٢- **المستوى الاجتماعي الواسع**: الذي يحاول الربط بين السلوك الاجرامي وبين خصائص النظم الاجتماعية والتنوع الحضاري.

٣- **المستوى الاجتماعي الأضيق**: الذي يبحث في نوعية وخصائص التفاعل المستمر بين الشخص ومحيطه القريب والذي يكون السلوك من نتائجه.

الطب النفسي الشرعي

الطب النفسي الشرعي هو ميدان الشراكة العملية بين القانون وبين الطب النفسي.

المراجع العربية

١. رزق سند ليلة (١٩٩٠): قراءات في علم النفس الجنائي، دار النهضة العربية.

٢. دانييل لاجاش (١٩٧٠): المنشأ النفسي للجريمة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٣، العدد الأول.

٣. حسني درويش عبد الحميد (١٩٨٤): الجريمة والتنمية، سلسلة اقرأ، القاهرة، دار المعارف.

٤. محمد أحمد النابلسي (٢٠٠١): القضاء والأمن والطب النفسي ، مجلة الدراسات الأمنية، العدد السادس.

٥. الثقافة النفسية المتخصصة (مجلة - ١٩٩٠): مقابلة مع واضع نظرية القدر في التحليل النفسي، المحلل ليوبولد سوندي، المجلد الأول العدد الرابع.

المراجع الأجنبية

١. Lippman,H.S. (١٩٨٦): Treatment of the child in emotional conflict, New York: Mc Graw – Hill book company.

٢. Sacher,E.J. (١٩٩٣): Behavioral Science and Criminal Law, Journal of Scientific American, Vol ٢٢٩ No ٣٥.

٣. Glover,E. (١٩٩٠): The Roots of crime, Selected papers on Psychoanalysis, International Universities Press, inc.

٤. Bakwin and Bakwin (١٩٩٢): Behavioral Disorders in children, New York: Saunders Company.

٥. Barnes,H.E. and Teaters,N.K. (١٩٨٦): New Horizons in Criminology. Third ed., New Jersy: Prenticc-Hall,inc.

الفصل الرابع

الآثار النفسية لممارسات الاحتلال على الجمهور العراقي

بعيداً عن مصطلحات الاختصاص التفصيلية، فإن الرغبة في الانتقام هي ردة الفعل الطبيعية لكل إنسان أو مجموعة بشرية تتعرض للظلم والإضطهاد. وتهديد الحياة هو شكل من أقسى أشكال الظلم الذي تتعرض له الجماعات والأفراد. فإذا ما ثبتت موضوعية هذا التهديد وحقيقته فإنها تلغي كل شك في حقيقية هذا الظلم.

ولقد تعرض الشعب العراقي لحرب شعارها «الصدمة والترويع». وهذه الحرب – الكارثة أوقعت عشرات آلاف الضحايا، وهددت غالبية الشعب العراقي بحياته وحياة أعزائه وظلمته. ثم أعقبها إعلان الاحتلال وردة الفعل التاريخية الطبيعية عليه، وهي المقاومة.

١- أثر الاحتلال الأميركي على البناء النفسي للإنسان العراقي.

إن الإنسان العراقي متأثر بسنوات الحصار وبعتب غير يسير على الإهمال العربي لمعاناة حصاره. وتتفاوت درجات هذا العتب بحسب ظروف الجماعات العراقية واتجاهاتها. لكن رضوضاً عديدة، رافقت الحرب وتلتها، وأثرت بعمق على البنية النفسية للإنسان العراقي، وأهم هذه الرضوض هي:

١- الترويع المصاحب للعمليات العسكرية والأسلحة غير التقليدية المستخدمة فيها. يليه ترويع التهديدات والاعتقالات الواسعة النطاق.

٢- صدمة الاحتلال. ومعها السيطرة على مقدرات البلد وثرواته ومستقبله وسلطته.

٣- الفوضى التي تلت الاحتلال، وغياب الأمن الاجتماعي.

٤- هيمنة الجماعات المتحالفة مع أميركا وتهديدها للمواطن العادي.

٥- الممارسات التمييزية بين الجماعات العراقية.

٦- تهديد النظم الرمزية للبلد من اللغة والأرض والتراث، وحتى العلم. وكل واحد منها يشكل صدمة معنوية جماعية.

٧- تشريد قطاعات واسعة من الشعب العراقي، بدءاً بالجيش، ومروراً ببقية المؤسسات.

٨- الصور المذلة لاعتقال صدام حسين. وهي مرفوضة أقله على الصعيد العشائري.

٩- إيحاءات اندلاع نزاع أهلي عراقي، والتهديدات المرافقة له.

١٠- الممارسات المذلة لجيش الاحتلال. وبخاصة منها جرائم الشرف والاغتصابات والإذلال المعنوي.

١١- انتهاكات الاحتلال لحقوق الفرد العراقي، بما فيها نقص الغذاء والدواء والرعاية الصحية والاجتماعية والبطالة، وغيرها.

١٢- الجرائم الأميركية ضد الإنسانية.

وهذه العوامل الصدمية تمتد إلى الجمهور العربي، والمسلم عامة (الحملة الدعائية الممتدة عبر سنوات للنظام السابق مثل دعم الفلسطينيين، وغيرها) بسبب مشاعر الذنب أمام المعاناة العراقية كما بدافع التعاطف. والأهم بسبب كون العراق (الفلوجة نموذجاً) خط الدفاع الأول في مواجهة تجاوز المشروع الأميركي لدولة العراق إلى دول أخرى في المنطقة. من هنا فإن مقاتلي الفلوجة والمقاومة العراقية لم يدافعوا عنها فقط، بل أيضاً عن دول الجوار العراقي المهددة أميركياً.

٢- الفروق بين الجندي الأميركي والمقاوم العراقي.

يلاحظ الباحث الفرنسي دو توبينغان (De Tobingen) أن ردود الفعل الهيستيرية تزداد بين الجنود المقاتلين لأسباب مثالية-عقائدية. إذ يحتاج هؤلاء إلى تبريرات (الترجمة الهيستيرية لقلقهم) كي لا يشعروا بالعار لإنسحابهم من المعركة. أما الجنود غير المعبَّئين عقائدياً، ومنخفضو الحس للقتال، فتنتشر بينهم حالات الهلع الصريحة، وتتبدى عليهم الآثار الجسدية للإرهاق، ومعها الأمراض الجسدية الناجمة عن الضغوط. ويقيم دوتوبينغان هذه الخلاصة بناء على ملاحظات اختصاصية عديدة تقارن بين المقاتلين في الحربين العالميتين، ونوعية الإضطرابات المتفشية في كل حرب منها. وعليه فإن أولى العناصر التفريقية الحاسمة بين الجندي الأميركي والمقاتل العراقي هي العناصر المرتبطة بالحس الوطني وبوضعية الإضطهاد التي يمثلها أي احتلال.

وإذا ما أردنا وضع جدول تفريقي بين هاتين الفئتين من المقاتلين في العراق فإننا نذكر العناصر التالية باعتبارها الأكثر تقريراً:

١- تفاوت أساليب ومستويات العقيدة القتالية.

٢- الفروق بين الحرب النظامية وحرب المقاومة.

٣- خلافات داخل المجموعات القتالية وتفرعها إلى مجموعات فرعية.

٤- فروق التكيف مع البيئة القتالية ومستوى هذا التكيف.

٥- سيكولوجية الجندي الأميركي (سنعرضها لاحقاً).

٦- سيكولوجية المقاوم العراقي (سنعرضها لاحقاً).

٣- فضيحة أبو غريب نموذجاً لممارسات الاحتلال.

جاء نشر صور إهانة إنسانية المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب لتحرج الشعارات السياسية المرفوعة للحرب الأميركية على العراق. وجاء

نشرها في الفترة الحساسة للسباق الرئاسي الأميركي. حيث أثارت هذه الصور مشاعر الرأي العام العالمي وأعادت طرح موضوع تصدير الديموقراطية الأميركية إلى البلدان الأخرى.

من الوجهة الطب – نفسية فإن هذه الفضيحة تطرح إشكالية التفريق بين الحرية والكرامة. حيث يفترض أن المفهومين متطابقان. إلا أنهما يتمايزان في مثل هذه الحالة مثلاً، فالشعب العراقي عاش سنوات طويلة في ظل تقنين حاد للحريات، ولكن في إطار حفظ له كرامته من مثل انتهاكات أبو غريب. وهنا يطرح السؤال عن قبول العراقيين لحرية أميركية يدفعون كرامتهم ثمناً لها ؟.

الجواب نجده في إصرار المقاوم العراقي، وكذلك في المقارنة بين أعداد ضحايا النظام السابق، وأعداد ضحايا العدوان الأميركي. وهي مقارنة تبين أن الديموقراطية الأميركية المستوردة باهظة الثمن، بحيث تعجز عنه دول المنطقة وشعوبها. وهي بالتالي ترفضها.

أما عن التفسير السيكولوجي لانتهاكات أبو غريب للكرامة العراقية، فهو التالي:

أ- انحراف الجندي الأميركي:

التصرفات الوحشية المرصودة في أبو غريب وغيره، ترتبط مباشرة بتركيبة الجيش الأميركي. حيث يتم تغاضي القيادة عن الشذوذ والانحرافات الجنسية والأخلاقية. وعليه فإن فضائح الجيش الأميركي تنتشر في كل أماكن تواجده، وحتى في الداخل الأميركي. والتصرفات التي نراها في صور أبو غريب هي تكرار لمشاهد شبيهة كبتتها الدعاية الأميركية. ويكفي هنا التذكير بأن الجيش الأميركي ترك خلفه أسواق دعارة أطفال في بعض بلدان الشرق الأقصى. إضافة للقصص التي تروى عن معاناة الفيتناميين الجنوبيين من سادية وانحراف الجندي الأميركي. ولعله من المفيد هنا العودة إلى الفضائح الحديثة للجيش الأميركي في اليابان حيث اضطر اللواء الأميركي

في المارينز المدعو إيرل بي هيلستون إلى الاعتذار من حاكم أوكيناوا بسبب جرائم الاغتصاب التي يقوم بها جنوده. وكذلك في كوريا، وخاصة لجهة جرائم الاغتصاب والشذوذ وجرائم المخدرات... إلخ.

ب- إحصائيات عدوان الجنود الأميركيين في الشرق الأقصى:

- خلف الأميركيون في فيتنام ٢٠٠ ألف عاهرة، و٥٠٠ ألف طفل غير شرعي، وأسواقاً لدعارة الأطفال في دول الشرق الأقصى التي كانوا يتواجدون فيها.

- خلف الأميركيون مجموعة من الدول المنقسمة على نفسها، والمتقاتلة في ما بينها على مدى عقود.

ج- الجندي الأميركي في العراق

بدأت فضائح الجيش الأميركي في العراق منذ لحظة بدء الحرب. وهي مطابقة للفضائح المعروفة عن الجندي الأميركي. ونذكر بالحوادث التالية:

١. إقالة ضابط أميركي كبير في اليوم التاسع للحرب بتهمة الفساد. وهي تتعلق ببيعه للمخدرات لجنوده.

٢. النيران الصديقة التي أودت بحياة جنود الإئتلاف بسبب تعاطي الجنود الأميركيين للكحول والمخدرات أثناء القتال.

٣. الاغتصاب الجنسي.

٤. السرقات.

٤ - تقنيات التعذيب الأميركية.

عمل الأميركيون، ومنذ نهاية الأربعينيات، على تطوير تقنيات انتزاع الحقيقة من المعتقلين. وهذه التقنيات على أنواعها تتضمن انتهاكاً لتكاملية الإنسان. وهي بالتالي اعتداء على كرامته. وقبل الدخول في تفاصيل ممارسات التعذيب الأميركية نورد الملاحظات التالية:

أ- في سجن (Wallo Wallo) في ولاية واشنطن استخدم المدير وسائل تحقيق فريدة من نوعها. فقد كان يجبر المساجين على العودة إلى طفولتهم (نكوص إجباري) عن طريق إجبارهم على ارتداء القماط (اللفافة) وعلى تناول الحليب بالرضاعة، وعلى الزحف أرضاً. وقد خضع لهذا العلاج حوالي الألف سجين، وعلى امتداد اثني عشر عاماً. وقد أطرى بعض السلوكيين من المتخصصين على هذه النظرية العلاجية!

ب- في إيرلندا الشمالية سادت، ولفترة، الطريقة الآتية: يلبس المسجون قناعاً له فتحة فقط مكان العينين، ويتضمن عازلاً سمعياً. ثم يحرم الشخص من النوم نهائياً خلال الأيام الأولى من احتجازه، ويجبر أيضاً على البقاء في وضعية الوقوف (ولا يسمح له بالاستلقاء) وكذلك فهو يحرم من الطعام خلال هذه الأيام. وبذلك يفقد توازنه، ويدخل في حالة غسيل مخ. وتطبق هذه الطريقة على المعتقلين العرب في إسرائيل وغوانتانامو والعراق.

ت- طورت الولايات المتحدة، وابتداءً من العام ١٩٥٦، تقنيات متطورة لتفكيك الشخصية. وكلها متمحورة حول عزل السجناء بهدف تعطيل دماغهم وإلغاء أية مقاومة دفاعية عندهم. إضافة إلى التسبب بالقلق والإذلال المعنوي وصولاً إلى إحداث تناذر دماغي يحول الشخص إلى ودود، مطواع على استعداد لتقبل الإيحاءات وصولاً إلى العجز عن سيطرته على نشاطه الذهني.

ث- يضاف إليها تقنية الرجرجة التي تعتمدها إسرائيل.

أما عن تاريخ الممارسة الأميركية لتقنيات التعذيب فنذكر أنه قد انتشرت وحدات خاصة، مثل القبعات الخضراء في القوات البرية، والـ SEAl للبحرية، وقوة العمليات الخاصة في القوات الجوية في عشرات الدول، مثل الهندوراس وأندونيسيا وتايلاند، والفيليبين، وقمعت رغبة شعوبها بالاستقلال السياسي والاقتصادي. ونشر في ١٩٦٣ أول كتاب إرشادي عن سير التحقيق بعنوان KUBARK وهو عبارة عن دليل مفصل لمختلف

الأساليب التي تهدف أولا إلى سحب المعلومات من عناصر المقاومة. وتبدأ بالمواصفات المطلوب توافرها في المحقق الجيد. ثم يستعرض الكتاب التقنيات الإلزامية التي تخدم هذا الهدف. ويشير الكتاب إلى بضع توصيات مادية، مثل ضرورة وجود الشريط الكهربائي من البداية. لكي يكون المحول وأجهزة التحويل الأخرى متوافرة إذا لزم الأمر. ويقترح إبقاء المعتقل في حالة حرمان حسي (يبقى واقفاً مع حرمانه من النوم والإحساس باللمس والنظر خلال فترات التوقيف الطويلة) وذلك بهدف كسر إرادته. كما يشرح الملخص بأنه في الظروف المثالية يشعر المستجوب برغبة في فرض العنف بنفسه، وبأن وسائل مثل برميل المياه والرئة الاصطناعية ستكون أشد فعالية. وبطبيعة الحال تشير مقدمة الكتاب إلى أنه يجب ألا يساء فهمه كأنه ترخيص باللجوء إلى تقنيات قهرية!.

بعض المقاطع المقتبسة من هذا الكتاب، وكذلك من كتب أخرى من حقل الاستخبارات العسكرية العائدة إلى منتصف الستينيات والمعروفة باسم المشروع X تم الأخذ بها لإعداد الطبعة الثانية من كتاب الجلاد الممتاز بعنوان (استخدام المصادر البشرية - كتاب تمريني) واستعمل بشكل واسع في أميركا الجنوبية من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ ويفصل هذا الكتاب ممارسات شبيهة بتلك المكتشفة في سجن أبو غريب. والنسخة الأصلية كانت تشترط الآتي: نطرح أسلوبين في التقنيات: قهرية وغير قهرية. وإذا كنا لا نشدد على اللجوء إلى التقنيات القهرية لكننا نرغب بعزم أن تأخذوا علماً بها. لكن هذا المقطع عدل على أثر تحقيق في مجلس الشيوخ حول انتهاكات حقوق الإنسان من كتيب الموت في الهندوراس في ١٩٨٨ ليصبح: إذ كنا نأسف شديد الأسف للجوء إلى التقنيات القهرية، فإننا ملتزمون قطعاً بإعلامكم بها كي تتحاشوا استخدامها. ولا يخلو الكتاب من تحذير من اللجوء المتكرر إلى التعذيب، فهو يضعف التشدد الأخلاقي.

ومنذ العام ١٩٦٦ تم إدخال أشهر الكتيبات الإرشادية في مناهج التعليم المعتمدة في مدارس أميركية عدة، لا سيما في المدرسة الأميركية في بناما، وفي أكاديمية كادرات الحرب السياسية في تايوان. فعلى مدى عقد من الزمن لقنت تقنيات الاستجواب للعسكريين في أميركا الجنوبية والآسيويين الذين فوضت إليهم المهمات الصغرى في مواجهة التمرد.

في ١٩٦٧ علق هذا التدريب بعد أن عملت به لجنة برلمانية، وثبتت إدارة كارتر هذا التعليق. لكن إدارة ريغان عمدت إلى تجديد نشاط مدرسة المعذبين الأميركيين، وإلى جمع الكتب في نشرة صدرت عام ١٩٨٣ وصدق عليها رسمياً، مع أنها أهملت عملياً، لأن الجلادين أرتاحوا أكثر للتعامل مع نسخة ١٩٦٣ الأكثر واقعية ووضوحاً.

وقد أعاد فريق الرئيس ريغان عقارب الساعة إلى الوراء، وأكد قراره بمقاومة العصابات الكاستروية في أميركا الوسطى، ولم يتردد في التصريح عبر وزير خارجيته الكسندر هيغ بأن الإرهاب الدولي هو التعبير المستخدم من الحكومة الأميركية لتسمية التمرد والحركات الثورية أخذت مكان حقوق الإنسان في اهتماماتنا.

ثم جاءت ترجمة هذه الكتب وانتشارها الكثيف في أميركا الجنوبية بين قوات مواجهة التمرد المحلية لتسبب إزعاجاً للبنتاغون لدرجة أنه في عام ١٩٩٢ وجه تقرير سرياً إلى ديك تشيني (وزير الدفاع في الحكومة بوش الأب حينذاك) بعنوان عناصر غير ملائمة في كتب الإرشاد باللغة الإسبانية، يعرب عن حال القلق بالنسبة إلى بعض العناصر الإجرامية والمشبوهة، التي يحتويها هذا الكتاب، والتي تتعارض مع أولوية القيادة الجنوبية بتشجيع احترام حقوق الإنسان وتقوض مصداقية الولايات المتحدة، وتحرجنا فعلياً. وكان تحقيق داخلي في وزارة الدفاع قد أثار قبل بضعة أشهر مسألة ٧ كتب إرشادية قيد التداول وربطتها بحالات مكتشفة عدة من ضرب الهراوات، وتوقيفات عشوائية، وإعدامات، واستخدام حقن الحقيقة.

منذ الستينات يوجد ما يدل على أن توجيهات ديك تشيني اللاحقة بالبحث وإتلاف كل النماذج الموجودة من هذه الكتب في إطار عملية تصحيحية بعد أن أتت مقاومة التمرد ثمارها، وأخضعت قسماً كبيراً من أميركا الجنوبية، لم تكن إلا محاولة رخيصة لإخفاء دلائل مخطط مدروس بعناية.

في خطابه حول حال الاتحاد ٢٠٠٣ وصف جورج بوش نظام صدام حسين بالتالي: صدمات كهربائية، إحراق بالقضبان النارية، والأسيد، بتر الأعضاء كهربائياً، قطع اللسان والاغتصاب. إذا لم يكن هذا الشر بعينه، تكون هذه الكلمة فارغة من معناها.

ومع قدومه إلى البيت الأبيض دشن بوش الابن ولايته بإطلاق الريغانية من عقالها. ففي حين أقال ريغان وزير خارجيته ألكسندر هيغ (بسبب تطرفه) جاء بوش بكل متطرفي إدارة ريغان. فكانت بدايات التطرف مع تكثيف التواجد والتجسس الأميركيين في أنحاء العالم، مع الإصرار على مشروع الدرع الصاروخي. فكانت حادثة الطائرة الصينية نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١ وأعقبتها حادثة سفينة الصيد اليابانية. لكن الممارسة الأعنف كانت داخل الولايات المتحدة حيث تم قمع مظاهرات مدينة سينسيناتي الأميركية بأكثر أساليب القمع وحشية. مع التعتيم الإعلامي عليها. وهكذا فإن إطلاق الجدل حول مسألة التعذيب نهاية ٢٠٠٣ لم يهدف بشكل عام إلا إلى قبول وتعميم ممارسات أميركية منتشرة بشكل واسع. مستندة إلى القوة حينها، والذي لا إمكانية لتهدئته إلا عبر تخطي عدد الضحايا المدنيين للحرب على الإرهاب ضحايا ١١ أيلول. وهنا نتساءل: قبل أن تكون هنالك وسيلة للحصول على المعلومات، ألم يكن التعذيب المنهجي الرسمي تجسيداً لإرهاب الدولة بامتياز؟... من يجرؤ على الإدعاء أن الشعب العراقي لم تروعه فكرة الوجود بين أيدي جلادي أبو غريب؟.

واليوم، الولايات المتحدة تطالب بإلحاح بتجديد قرار مجلس الأمن الذي يعفي عسكرييها من أي ملاحقة أمام محكمة العدل الدولية. الفكرة واضحة بموازاة معركة قانونية عقيمة، تلقي بالمسؤولية على القيادة العليا، التي أطلقت بضعة عيارات في أفضل الأحوال، وسيكون المنفذون محميين على أعلى مستوى، وكل طرح للمسألة سيصل إلى نقطة مسدودة.

وفي النهاية تجدر الملاحظة إلى أن كتاباً أعد العام ١٩٨٣ خصيصاً لتصدير التعذيب إلى أميركا الوسطى. حيث كانت كل الوسائل الناجعة لمنع الشعوب من مساندة الشيوعيين مقبولة. ولقد قاد تلك العمليات جون نيغروبونتي. بحيث يأتي قرار تعيينه سفيراً للولايات المتحدة في بغداد ابتداء من ١ تموز ٢٠٠٤ استناداً إلى خبرته الواضحة في هذا الإطار.

٥- الإدانة والإستهجان الغربي لهذه الصور.

العالم لم يفقد قلبه. لقد تعاطف إنسانياً مع الضحايا العراقيين. وهذا يعطي بعض الأمل في التعاطي مع الرأي العام العالمي، ومخاطبة آدميته عبر الإعلام. ولنا في لبنان تجربة نشر إعلان مدفوع في وسائل الإعلام الغربية حول مجزرة إسرائيل في المنصوري. ويومها أعطى الإعلان فعالية فائقة. وكان الهجوم على قناة الجزيرة لكونها تؤمن لنا مثل هذه الإعلانات مجاناً!.

هنا لا بد من التذكير بموقف الرأي العام العالمي من الحرب على العراق. حين عارضها بكل ما توافر له من وسائل. فالعالم يحلم اليوم بنهاية الحروب، وارتقاء احترام الحياة البشرية وتحسين نوعيتها وظروفها. ومن هنا فهو جاهز لمعارضة كل الممارسات المستندة إلى القوة والقهر من أي مصدر أتت. وعليه فإن من واجبنا التركيز على مخاطبة عالم لم يفقد قلبه.

٦- سيكولوجية الجندي الأميركي.

الجندي الأميركي يدرك بأن سياسة بلاده تقوم على جلب المكاسب عن طريق التهديد بالقوة. فإذا لم ينجح التهديد فهي تلجأ إلى الترويع باستخدام تفوقهم التسلحي. ويعتقد الجندي الأميركي أن قيادته لا تزج به في أكثر من رحلة صيد.

وترسخت هذه القناعات عبر حرب كوسوفو برفض القيادة انزال أي جندي أميركي قبل نهاية الحرب، فدفع الفرنسيون بجنودهم لإنهاء تلك الحرب. أما في أفغانستان، فقد تولت القبائل المهمة. ولم ينزل الجندي الأميركي إلى أرض أفغانستان إلا بعد استقرار الأمر فيها. هذه الأمثلة تبين قناعة الجندي الأميركي حول دوره القتالي. وهو دور معدوم المخاطر.

من هنا كانت صدمة الجندي الأميركي أمام المقاوم العراقي عنيفة، إذ وجد نفسه أمام أخطار حقيقية، وأمام مواجهات مباشرة تكاد تشل تفوقه التقني وتجهيزه بثلاثين ألف دولار من المعدات لحمايته. وهذه الوضعية تفسر لنا قائمة المظاهر الصدمية المتبدية لدى الجنود الأميركيين في العراق، ومنها الظواهر التالية:

١- حالات الانتحار الوبائية بين الجنود الأميركيين.

٢- النيران الصديقة./ بواسطة بريطانيين وشرطة ومتعاونين عراقيين وحتى تجاه جنود أميركيين.

٣- زيادة الإقبال على المخدرات والكحول./ تسجل المقاومة اختراقات معلوماتية هامة للجيش الأميركي بتأمين المخدرات للجنود. (وجدت زجاجات ويسكي فارغة في الطائرات والعربات الأميركية، كذلك ترصد حالات منتشرة من إدمان المخدرات على أنواعها. حيث تم عقاب عدد من الضباط الأميركيين لاتجارهم بهذه المواد، كما أنه من المعروف أن تعاطي المخدرات شائع بين الشباب الأميركي، ولا يستثنى الجنود منهم، وهؤلاء يقاتلون وهم

تحت تأثير المخدر بما يدعم تكرار وكثافة الممارسات الانحرافية للجنود الأميركان).

٤- تضخم السلوك الغريزي (فلأفعل كل شيء قبل أن أموت).

٥- سيطرة الغرائز البدائية. ومن هنا تفجر الشذوذ والانحرافات الأخلاقية ذات الطابع الوحشي لدى الجندي الأميركي.

٦- تنامي مخاوف الموت والرغبة في الهروب من العراق.

٧- الهروب من الخدمة / بعضهم يتزوج عراقيات، ويُسلم ويختبئ.

٨- عدم الجهوزية القتالية. حيث أهلية الجنود الأميركيين للقتال في العراق تنخفض تدريجياً بسبب تداخل الظروف المناخية مع حرب العصابات مع الجهل التام بثقافة البلد...إلخ. من الظروف المهددة للجندي الأميركي والتي تجعله في حالة خوف دائم، وإرهاق نفسي ضاغط، الأمر الذي يدفعه للاستعجال في إطلاق النار، ولممارسة العدوان لمجرد شعوره الذاتي بالخطر. وذلك إضافة إلى الإرهاق الناجم عن عدم تبديل الفرق الأميركية المقاتلة وبقائها في ساحة القتال مدة أكبر من قدرتها على الاحتمال.

٩- تفاقم الفساد داخل الجيش الأميركي. ومن مظاهره الصراعات على المغانم. حيث سجلت عمليات فساد واسعة في الجيش الأميركي، بدءاً من سرقة البيوت لغاية سرقة الآثار، مروراً بتجارة المخدرات وغيرها من مظاهر الفساد، وهذه العمليات الفاسدة تتخللها عادة الصراعات والتصفيات الجسدية بين الجنود الأميركيين. وهي تسببت بإقالة عدد من كبار الضباط الأميركيين مناصبهم.

١٠- التمييز داخل الجيش الأميركي. حيث حوادث التمييز العنصري والطبقي بين الجنود الأميركيين، وبخاصة التمييز الممارس على المقاتلين الراغبين في الحصول على الجنسية الأميركية. وهؤلاء يشكلون نسبة ٢٤٪ من عديد الجيش الأميركي. كما أن غالبية الجنود الأميركيين في العراق ينتمون إلى الطبقات الأميركية الفقيرة.

١١- تلاوين الفساد الأميركي. حيث توجد علاقة لأنماط وأنواع فساد الجنود بانتماءاتهم العرقية والطبقية وبقية التناقضات الأميركية. وهذا ما تجلى قبل بداية الحرب بحادثة الجندي الأميركي الذي قتل رفاقه في الخيمة في الكويت.

١٢- غياب العقيدة القتالية لدى الجندي الأميركي. حيث أن الجيش الأميركي لا يملك عقيدة قتالية تدفعه للتضحية بحياته لأجلها، وهذا ما تبينه مقابلات الـ CNN مع الجنود الأميركيين، والتي تم منعها لاحقاً. وهذا المنع إنما يعكس الهشاشة الهيكلية للجيش الأميركي في العراق.

أما عما بقي من اللحمة في الجيش الأميركي بغياب الرخاء فهو سبب وحيد هو الخوف من الموت، ومن التواجد في العراق في وضعية تهديد للحياة من الدرجة الأولى. وهي وضعية تكاد تخرج عن السيطرة مع التطور النوعي لعمليات المقاومة العراقية. والتي بلغت حدود قصف مقرات القيادة الأميركية، والنجاح في استهداف مسؤولين أميركيين كبار. مما يفقد القيادة القدرة على تقنين مخاوف وانفعالات جنودها. وهذه الوقائع يجب أن تثبت للأميركيين أنهم يملكون جيشاً مؤذياً ومدمراً، لكنهم لا يملكون بحال جيشاً مقاتلاً، وليس أدل على ذلك من محاولات بوش المستميتة للهروب من العراق. ولو بثمن طلب الغوث الإسرائيلي، ودفع ثمنه المستحيل. فشراكة إسرائيل في الورطة الأميركية تحول الولايات المتحدة من دولة عظمى إلى رئيسة عصابة دولية تتحكم فيها إسرائيل، وتفرض الأتاوات على العالم عبر القوة الأميركية.

٧- سيكولوجية المقاوم العراقي.

هل تتم مكافحة رغبة الانتقام الصادرة عن مظلوم برفع الظلم عنه، أم بزيادة جرعة الظلم الممارسة ضده؟. وهل على المتضررين من آثار الظلم

وردود فعله الانتقامية أن يبحثوا لهم منذ الآن عن مصطلح جديد أكثر تعبيراً من مصطلح (الإرهاب) الفاقد لدلالته منذ ولادته.

إن شجاعة المقاوم العراقي وجهوزيته للموت لغاية تفجير نفسه، وتحويل جسده أشلاء تضاعف رعب الخائفين الذي يطلقون نيرانهم خوفاً لاستجلاب الأمن عبر العدوان.

أما عن سيكولوجية المقاوم العراقي، فهو إنسان عادي ليست له سيكولوجيا خاصة. وهو إنما يفجر نفسه بدافع تعرضه لكارثة معنوية. وهي كارثة تهدد قيم الشخص ومقدساته واستمرارية نوعه وأمته فتصبح حياته فاقدة لقيمتها، مما يدفعه إلى استسهال الموت. بل إلى تمني الموت هرباً من تحمل آثار الكارثة وإذلالها.

قد لا تكون لدينا جميعاً شجاعة استحضار وجلب الموت الشخصي، ودعوة عزرائيل لقبض روحنا. لكننا نعاني من الإذلال المرافق للكوارث المعنوية، وهي معاناة ترجمتها الشعوب العربية بتظاهراتها وتبرعاتها، وتضاعف شعورها بالانكسار، والأهم من كل ذلك عبر شعور الجمهور العربي بالذنب أمام الضحايا العراقيين، واحتقاره لعجزه عن مدّ يد المساعدة للعراقيين. بل هذا الإذلال تحول إلى شعوب غير عربية تمكنت من التمييز بين الجاني والضحية في عتمة الحصار الإعلامي المهد للمجازر الأميركية. فقد أدرك الأوروبيون مثلاً أن هذه الجرائم تعكس ميولاً معادية للإنسانية، وليس للعرب لوحدهم. لكن هؤلاء، والأجانب عموماً، لا يستطيعون استيعاب دوافع استجلاب الموت الشخصي عبر الإقدام على الموت لغاية تمنيه. والوقت لا يتسع لإفهامهم العلاقة بين الاستشهاد، و بين البحث عن الاعتراف بالجماعة / الأمة وكرامتها. فحسبنا أن نعرض على هؤلاء نوعاً آخر من شهدائنا. ذلك النوع الذي يصاب ويبقى ينزف حتى الموت، أن الأميركي المتحضر يمنع إسعافه ووصول أي مساعدة طبية له. هذا النوع يمثل أقسى طرق الموت التي يمكن لبشر أن يتخيلها حيث تجتمع عليه الآلام ومخاوف

الموت، ومشاعر الذل، ورغبة الانتقام، وكل جبروت الاضطهاد. وكأن الوحوش الآدمية لا تكتفي بهذه العذابات، فتتابع عدوانها على جثته، حيث تتركها للإنتان والتحلل لأيام، منتهكة بذلك حرمة الأموات. لو قدر لأي شخص الاختيار بين هذه الميتة المسالمة بهذا الأسلوب الشيطاني وغير البشري، وبين الموت خلال لحظات بتفجير استشهادي، فإن الشخص سيختار الثانية حكماً. وذلك بغض النظر عن انتمائه (عربي أو مسلم أو غيرهما) وعندها فقط يستطيع هذا الشخص أن يظهر حسده للاستشهاديين، وتفهمه لدوافعهم وطريقتهم في الموت.

٨- العلم العراقي.

فكرة العلم المقترح غبية بشكل غير مألوف. حيث الخطان الأزرقان يمثلان تخلياً عن الحصة الإسرائيلية في علم النهرين (أي شرق الفرات). وكأنه يقصر الأراضي العراقي على حوض ما بين النهرين. أما اللون الأصفر المعلن رمزاً كردياً فهو يعطي دلالة عربية واحدة سنية وأخرى شيعية للخطين الأزرقين. وكأن تقاسم العراق وتقسيمه تحول إلى التكريس.

أما الهلال فهو ينتشر على خلفية بيضاء، وكأن الإسلام مجرد محاولة ملء فراغ لهذا البلد. فهل يقبل عراقي أو حتى عربي منتمٍ بدخول هذا البلد العريق في حالة فقدان ذاكرة كلي بهذه الدرجة من الخطورة ؟. وهل أصبحت حضارة العراق موضوع تقاسم في ظل دور وظيفي للإسلام؟.

بالانتقال إلى التحليل النفسي للرسم نجد أن الخطوط الثلاث تقع أسفل العلم، وتمتاز بضيقها ودقتها، الأمر الذي يعكس النكوص إلى المرحلة الطفلية مع فقدان التعلق بالماضي وفقدان الجذور.

الأهم أن العلم المقترح يتخلى عن دلالات ورموز العلم العراقي التي تجمع بين كونه علماً وحدوياً عربياً وبين رمز إسلامي مكتوب هو عبارة: (الله أكبر) التي لا يعوضها الهلال الخجول رغم حجمه، وخاصة خلفيته البيضاء. يبقى

أن الجميع لاحظ أن فكرة العلم تتضمن تقليداً صريحاً للعلم الإسرائيلي ورموزه النهرية. فهل هذا هو مستقبل العراق الأميركي المنشود؟.

والتخلي عن هذا العلم لا يعني بحال التخلي عن الأفكار المحركة لمجموعة أفكاره السامة والإيحاءات الإسرائيلية الفاعلة في صوغه.

الفصل الخامس

سيكولوجية الإرهاب ومتغيرات عصر النهايات

... على أعداء الولايات المتحدة أن يدركوا أننا نصبح حمقى إذا ما ضربت مصالحنا. وعندها لا يستطيع أحد التنبوء بما قد نفعله بما لدينا من قوة تدميرية هائلة. وعندها فقط سيرتعد أعداءنا خوفاً منا...

الرئيس ريتشارد نيكسون

ولعل ما يشهده العالم بعد حوادث نيويورك وواشنطن هو تطبيق لهذه المقولة النيكسونية. التي تنطوي على التهديد باستخدام القوة بدون حكمة. وهو المعادل الرسمي للإرهاب. حيث نسبية الحق والمصالح المبنية على هذه النسبية تحول الساحة الدولية إلى نوع من التحاصص. بما يجعل تجنب الحروب ممكناً. فالحروب تنجم عندما تفكر إحدى الدول بالحصول على حصة أكبر من الحصة المقررة لها.

هذا من الناحية السياسية التاريخية ولكن ماذا عن الناحية السيكولوجية في زمن بدأ الإنسان الفرد يستعيد قيمته وقدرته على الفعل؟. وهي قيمة تتنامى في عصر المعلومات. الذي حول ميول التعميم إلى السذاجة. إذ تمكن ذلك الشاب الفليبيني البالغ ٢٦ عاماً من الحاق اضرار قدرت بمليارات الدولارات عبر فيروسه المسمى «أحبك» (I Love You). مما أعاد للسيكولوجيا دورها عبر عودة القيمة الفردية. وذلك بعد أن بدأ الكلام عن نهاية السيكولوجيا باعتبار المجتمع البشري مقسم إلى مجموعات تشترك في قالب سلوكي مشترك ترسمه الأنثروبولوجيا. ومع ذلك فان السياسة لم

تتوقف يوماً عن محاولات تسخير العلوم الإنسانية لمصلحتها. والسيكولوجيا في مقدمة هذه العلوم المسخرة. وإذا كنا في مجال الحديث عن الصراع الأفغاني الأميركي، المنطلق من مبدأ حماية المصالح من الإرهاب، فلا بد لنا من مراجعة محاولات توظيف السيكولوجيا في مجالات حل الصراع ومكافحة العنف والإرهاب. وهي ميادين تبدو للوهلة الأولى متباعدة لكنها واقعاً مترابطة متلاصقة بفضل توظيفاتها السياسية وانحيازها لمصلحة الأطراف الأكثر تقدماً في مجال السيكولوجيا.

بداية أورد حكاية رواها لي أحد عجائز علم النفس في العالم العربي، البروفسور كمال دسوقي، فقال بأنه دعي في السبعينيات لحضور مؤتمر نفسي عالمي فإذا بالتوصيات تطالب العرب بعدم وقف ضخ نفطهم لأن ذلك يؤثر في التوازن النفسي والصحة النفسية للشعوب! وفي هذا دعوة لاعتبار محاولة دعم الحقوق العربية باستخدام سلاح النفط محاولة إرهابية!. بعد هذه الحكاية دعيت شخصياً إلى مؤتمر عربي لحل الصراعات وكم كان بودي لو تمكن السيكولوجيين العرب من المساهمة في هذا المجال. إلا أن المفاجأة كانت في الحضور الإسرائيلي الكثيف في ذلك المؤتمر. وهو حضور يوحي بضرورة استمرار الخلافات العربية-العربية وتأجيلها إلى ما بعد حل الصراع مع إسرائيل. وهذا المؤتمر - الفخ يدخل في إطار ما يسمى بدبلوماسية الأبواب الخلفية. فحين تغلق الأبواب الأمامية (التفاوض السياسي) تفتح الأبواب الخلفية عبر لقاءات المثقفين والأكاديميين. لذلك كان من الطبيعي أن أغير كلمتي المعدة للمؤتمر واستبدلها بكلمة مناسبة للمقام. فبدأت الكلمة برواية محاكمة الاسكندر للقرصان ودفاع هذا الأخير عن نفسه بقوله للإسكندر: (**أنا أسرق سفينة فأدعى قرصاناً وأنت تسرق العالم فتدعى أمبراطوراً**). وهذه الحكاية المروية على لسان القديس أوغسطين تلخص نسبية الإرهاب وقدرة القوي على استصدار براءة لإرهابه.

السيكولوجيا من جهتها لا تقبل المبدأ الروماني (القائل بضرورة أن تكون مجنوناً إذا كنت تعيش في مجتمع مجانين). وعليه فإنها لا تقبل باعتماد الدلالات الدارجة والمتعارف عليها للاضطرابات. ولو نحن اعتبرنا الإرهاب واحداً من الاضطرابات النفسية التي تلحق الضرر بالمجتمع الإنساني وتهدد أمنه فان لهذا الاعتبار قواعده العلمية وليس السياسية. بمعنى أن وضع تشخيص الإرهاب لابد له من أن يستند إلى مؤشرات موضوعية تدعم هذا التشخيص. أما أن تقوم جهة ما (السلطة أو دولة ما أو جماعة ما) بوضع التشخيص وفق معايير مصلحتها فان ذلك مرفوض من الوجهة الاختصاصية. وعليه فإن هنالك ضرورة لإيجاد معايير موضوعية لتشخيص حالات الإرهاب. وأولى شروط هذه المعايير هو أن تكون عالمية. بمعنى قابليتها للتطبيق على الجميع (أي على الاسكندر والقرصان معاً). فإذا ما استحال ذلك فان من مصلحة الاختصاص عدم التورط في هذه التشخيصات. مع اعتبار المتورطين مسيسين لا علاقة لهم بالاختصاص سوى أنهم يسيئوا استخدامه.

بهذا نكون قد وصلنا إلى ضرورة المناقشة العلمية الهادئة لمفهوم الإرهاب. وهي مناقشة تستبعد محاولات توظيف التفوق السيكولوجي للدول القوية ومن يمثلها من باحثين وعلماء. في هذه المناقشة يمكننا تقسيم أنماط الصراع إلى صدامية مباشرة وهي الحروب. والى صدامية متخفية وهي الضربات المقسطة والمفاجئة التي تدرج في قائمة الإرهاب. والتفاوض الذي يعني إقرار الأطراف بعجزها عن حل صراعها بالقوة. أو على الأقل إقرارها بفداحة الثمن الذي تتطلبه القوة لحل الصراع.

فإذا ما أخذنا تلك الجزئية المسماة إرهاباً فإننا نجد أن الطرف المعتدي يعتبرها وسيلة للحصول على ما يعتبره حقاً. في حين يعتبرها الطرف المتضرر إرهاباً. وهذه سنة الصراع الإنساني منذ بدء الخليقة وحتى اليوم. إلا أن الحضارة الإنسانية المعاصرة تمكنت من تقنين مسألة استخدام القوة

عن طريق وضع القوانين الضابطة لهذا الاستخدام (تحييد المدنيين والحد من الضحايا البشرية، ومنع قصف المؤسسات الإنسانية والمحايدة وتوابعها، تحريم الإبادة، بالإضافة إلى القوانين التي تحاكم مجرمي الحروب...الخ). ويمكن القول بأن هذه الضوابط تمكنت من الحد من الاستخدامات المباشرة للقوة. إلا أنها دفعت بالأقوياء لاختراع وسائل جديدة لممارسة قوتهم بالطرق غير المباشرة وعن طريق الحروب الصغيرة والمقسطة والرمزية وغيرها من حيل استخدام القوة بالواسطة. حتى أمكن القول بأن كل هذه الصراعات هي إرهاب يقف وراءه الأقوياء عن طريق مرتزقة يخدمون مصالح هؤلاء الأقوياء. وهذا ما يثبته السلوك الرسمي الأميركي في حوادث سينسيناتي الأخيرة (أبريل ٢٠٠١) وقبلها لوس أنجلوس وليتل روك وغيرها. كما تثبته الصلاحيات المعطاة للمخابرات الأميركية بعد الثلاثاء الأميركي. وهي صلاحيات تتطابق مع ما كان يسمى أميركياً بالقمع الديكتاتوري والتعدي على حقوق الإنسان. وهي تهمة أميركية طاولت الدول المطبقة للشريعة الإسلامية. وكأنها المقدمة لاتهام الإسلام بالإرهاب.

وهنا لابد لنا من التفريق بين الإرهاب التابع للجريمة (وهو إرهاب يوقع ضحاياه لخدمة أغراض فردية أو مجموعة جرمية منظمة) وبين الإرهاب المنطلق من مثاليات محددة. وهذا الإرهاب المثالي يقسم بدوره إلى فروع. فإذا كان الإرهاب بسبب تعجيل الحصول على الحقوق فهو اعتداء. أما الإرهاب الذي يأتي كردة فعل على كارثة معنوية تصيب شعوباً بأكملها ويتوجه مباشرة إلى المعتدي المتسبب بهذه الكارثة فان هذا الإرهاب يندرج في قائمة الحقوق. وفي مقدمتها حق مقاومة الاحتلال. إذ أنه من غير العادل أن يسمح لطرف بالتسبب بكارثة معنوية للطرف الآخر فيترك المعتدي دون عقاب. ويتهم الضحايا المدافعون عن جماعاتهم ومثالياتهم بالإرهاب. خصوصاً وأن الكارثة المعنوية أكثر تسبباً بالأذى من تلك المادية. فالكارثة المعنوية تتخطى حدود الأفراد وتجعلهم يحسون بلا جدوى الحياة. بما يجعلهم جاهزون للموت دون تردد. ومثل هذه الجهوزية ضارة بالحضارة

الإنسانية سواء ترجمت بالإرهاب أم لم تترجم. فهذه الجهوزية هي عار على هذه الحضارة ودليل على اختلال معاييرها وقواعدها.

وفي عودة إلى الثلاثاء الأسود فإن السيكولوجيا تنظر لعمليات ذلك اليوم على أنها إرهاب ناجز وكامل. إذ لا توجد مبررات يمكنها الدفاع عن هذه العمليات وتبرير الضحايا البشرية الناجمة عنها. ألا أننا نتوقف لنسأل عما إذا كانت هذه الحوادث مجرد عمليات أم أنها حرب من الحروب المقسطة. فما ينطبق على الحروب لا ينطبق على العمليات. بما يستتبع القول أن الضحية لها أن تحاكم المعتدي عليها. لكنها لا تملك حق اختيار العدو بل عليها أولاً أن تحدد هذا العدو بدقة فائقة قبل أن تحاكمه وتنتقم منه.

إن على الولايات المتحدة أن تدرك أن ذلك الثلاثاء قد غير العالم. وأنه ليس من مصلحتها أن تثبت أعداءها وتهمل الأعداء الجدد المحتملين. فهذا الثلاثاء يأتي بعد وعود النهايات التي انطلقت من صدمة أصابت الولايات المتحدة بسبب فقدانها للعدو(١). فمع سقوط جدار برلين اختفى العدو ولم يعد للشيوعية وجود مادي يتحدى الليبيرالية الأميركية. فكانت فرضية النهاية الأولى هي فرضية (**نهاية الشيوعية**). وهي النهاية التي استتبعت بقية النهايات فكانت (**نهاية التاريخ**) و (**نهاية الايديولوجيا**) و(**نهاية الحدود**) ومعها (**نهاية الدولة الوطنية**) عداك عن (**نهاية القوميات**) وغيرها من النهايات وصولاً إلى (**نهاية العلم**) التي أطلقها جون هورغان.

هورغان كان أكثر مطلقي النهايات صراحة ونضجاً. إذ أعلن في مقدمة كتابه أن النهايات مشكوك بأمرها وهو ينشر كتابه لأنه وجد ناشراً ينشره. وبذلك فهو يسخر من النهايات ولو بشكل مستتر. لكن السخرية الحقيقية من النهايات تكرست في حوادث الثلاثاء ٢٠٠١/٩/١١ التي قضت على كل فرضيات النهاية فأحدثت بذلك فوضى فكرية أميركية لم يتطرق إليها كثيرون بسبب الانشغال بحوادث الثلاثاء وبالأحداث المتفرعة عنها.

ولنستعرض معاً دلالات ذلك الثلاثاء وأثرها على النهايات لنجد:

١- أن انتحاريين قاموا بعمليات الثلاثاء. ومهما تكن هوية هؤلاء فان إيديولوجيا ما تكمن وراء تضحيتهم بحياتهم. فالأيديولوجيا وحدها القادرة على إقناع شخص ما للتضحية بحياته. **وهذا يعني سقوط فرضية نهاية الأيديولوجيات.**

٢- أن تضحيات الحروب الصغيرة المتفرقة خلال التسعينيات بينت استمرار التاريخ والأيديولوجيات وأجبرت فوكوياما،صاحب نظرية (نهاية التاريخ)، على تعديل نظريته ومراجعتها. **وهذا يعني سقوط فرضية نهاية التاريخ (٢).**

٣- إن حوادث الثلاثاء هي بحد ذاتها إعلان عن وجود عدو فاعل لنمط الحياة الأميركي ولنظرية السوق الأميركية. حيث نجح هذا العدو في نقل المواجهة من صعيد **(من هو الأقوى) إلى صعيد (من هو الأقدر على التسبب بالأذى)**. نازعاً عن الولايات المتحدة العنصر الأهم في عنجهيتها وهو عنصر التفوق العسكري. **وهذا يعني سقوط فرضيات القوة العسكرية ومعها الجدار الصاروخي(٣).**

٤- أنها بينت استحالة **(صدام الحضارات)**. إذ احتاجت الولايات المتحدة لجمع الحلفاء والموافقات المعقدة قبل صدامها مع أفقر دولة في العالم عنينا بها أفغانستان. كما أنها اضطرت للقبول بانقلاب استراتيجي عبر تعاونها مع باكستان التي بقيت مصنفة كمارقة لغاية ٢٠٠١/٩/١٤ عندما بدت مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة. **وهذا يعني أن الثوابت الاستراتيجية الأميركية أصبحت مرشحة للانقلاب (٤).**

٥- أن اعتراف الولايات المتحدة باستمرار الايديولوجيات لم يقف عند محاربتها العلنية لجماعة دينية بل تعدى ذلك إلى احترام التنوع العرقي الأفغاني في محاولات الالتفاف على طالبان. **وهذا يشكل عودة للقوميات بعد أن أعلنت وفاتها مع إعلان نهاية القوميات.**

٦- أن حاجة أميركا إلى عدو هي حاجة حيوية لدرجة قبولها خوض الحرب ضد أفراد. واضطرارها لإيجاد عدو جاهز يساعدها على تقنين ذعر الأميركيين والهيستريا الجمعية التي اجتاحتهم اثر حوادث الثلاثاء. **وهذا يسقط كل نظريات الأحادية العالمية.**

٧- أن جهوزية الرأي العام الأميركي لاتهام الشرق أوسطيين بحادثة أوكلاهوما (١٩٩٥)، ومن ثم اتهام بن لادن بحوادث الثلاثاء دون أي تردد أو تشكيك، هي جهوزية تعكس خوف هذا الجمهور من المجهول وحاجته الملحة لتعريف العدو. ذلك أن العدو الخفي أكثر إثارة للخوف. **وهذا يؤكد على واقعة كون نمط الحياة الأميركي مجرد نمط سلوكي قابل للتغيير وحتى للانقلاب في حالات تهديد الرخاء الداعم لهذا النمط.**

٨- أن الأزمة الاقتصادية الأميركية السابقة لذلك الثلاثاء وحجم المساعدات (ضخ الأموال في السوق الأميركية) التي احتاجها هذا الاقتصاد يبينان هشاشته وقابليته للانهيار. وليس أدل على ذلك من انخفاض مؤشر داو جونز ٦٨٤ نقطة يوم عودة افتتاح البورصة في ٢٠٠١/٩/١٧ مما يؤكد واقعة عدم قابلية نظام السوق للعولمة. **بما يعادل سقوط العولمة الاقتصادية التي لم تكن سوى أمركة الاقتصاد العالمي (٥).**

٩- أدت حوادث الثلاثاء إلى تهديدات جدية لاقتصاديات الدول المرتبطة بأميركا. ومن هنا اقدام هذه الدول على دعم الاقتصاد الأميركي لأن انهياره يعني انهيارها تالياً. مما سينعكس لاحقاً بمحاولة هذه الدول فك ارتباطها بالاقتصاد الأميركي. **الأمر الذي سيبدل 'نهاية التاريخ' ب 'نهاية السوق'!.**

١٠-أبرزت حوادث الثلاثاء أزمة الاعتراف لدى شعوب العالم الثالث. حيث أدت العولمة الاقتصادية إلى تكبيد هذه الدول لخسائر غير محتملة وآجبرتها على تقديم تنازلات قاسية. حتى باتت شعوب هذه الدول باحثة عن الاعتراف (بالمعنى الهيغلي/ نسبة إلى الفيلسوف هيغل). الذي يتعلق بكرامة هذه الشعوب وكيانها. بحيث يمكن للاعتراف أن يكون مولداً للصراعات

والحروب بغض النظر عن المصالح واتجاهات موازين القوة. **فاذا ما قارنا هذا الاضطهاد بمثيله الالماني خلال فترة ما بين الحربين العالميتين لوجدنا انه يؤسس لقيامة الفاشية** (٦).

١١- ان مراجعة التدابير الأمنية الوقائية في الولايات المتحدة عقب الثلاثاء. ومن ثم الصلاحيات الاستثنائية التي منحها الكونغرس للمخابرات ومعها معونة عشرة مليارات دولار يتبعها مبلغ سنوي بقيمة ثلاثة مليارات دولار لمكافحة الإرهاب الداخلي. تبين أن العولمة نفسها باتت بحكم المنتهية. إذ أن "**نهاية العولمة**" تكرست مع الغاء السرية الشخصية والمصرفية ومع وضع الحدود لحرية الاتصالات والخوف من ركوب الطائرات. وهي نهاية دشنتها مظاهرات سياتل حيث صرح رئيس منظمة التجارة العالمية بالقول: "**أننا ندرك الآن أن أميركا ليست حليفنا فقد أنزل كلينتون ٧٠ ألف متظاهر لمعاداة العولمة في سياتل ليدعم مرشحه آل غور**".

انطلاقاً من النقاط المعروضة أعلاه نجد أن النهايات تشهد انقلاباً جذرياً عقب الثلاثاء. **فالعالم قبل ذلك الثلاثاء هو غيره بعد ذلك اليوم**. حيث سقطت النهايات المطروحة في التسعينيات لتحل مكانها نهايات العولمة ودولة ما بعد الحداثة وبدايات بعث الايديولوجيات والقوميات وكذلك انبعاث الفاشية التي أسس لها انتخاب هايدر زعيماً نمسوياً. **وبذلك ينتهي عقد التسعينيات الطارح لفرضيات النهاية بنهاية تختصر كل النهايات وهي "نهاية العولمة"**. حول هذه النهاية يجب أن يتركز النقاش ومعه مراجعة الفوضى الفكرية لعقد التسعينيات. وهي فوضى كانت انعكاساً للفوضى العالمية التي خلفها غياب الاتحاد السوفياتي وقصور الليبيرالية الأميركية عن الرقي إلى مستوى النظرية الفكرية السياسية. فاندلعت الفوضى من اطلاق فرضية نهاية الفكر السياسي أو الإيديولوجيا.

في خضم هذه الفوضى أبحرت الولايات المتحدة محاولة أمركة العالم عن طريق عولمة "نمط الحياة الأميركي". هذا النمط الذي يرتكز إلى سياسة المصالح ليسقط المبادئ. فتبين للولايات المتحدة أن أمركة العالم مكلفة

ومتعارضة مع مصالحها. مما أدى بداية إلى زيادة التعصب لمبدأ السوق الأميركي. حتى تحول هذا المبدأ إلى ايديولوجيا جديدة!. وهو أمر أوقع الليبيرالية في مأزق وجعل الإدارة الأميركية تدرك واقعة عدم قابلية مبدأها السوقي للعولمة. فكان أن بدأت هذه الإدارة بالانسحاب من العولمة. إلا أنها فضلت الخروج من الباب الخلفي متسللة كي لا تواجه العالم المتضرر من عولمتها.

أما عن علائم التراجع الأميركي عن العولمة فهي كانت كثيرة وان اتسمت بالتكتم والمواربة. ومن أهم هذه العلائم نذكر التالية:

١- معاودة إحياء حلف الناتو بإدخال تعديلات استراتيجية توسع نفوذه وتعطيه حقوق التدخل خارج أراضيه. الأمر الذي يعطل دور الأمم المتحدة في المناطق التي يعلنها الحلف متعلقة بمصالحه. بما يمكن اعتباره الخطوة القانونية الأولى نحو إلغاء دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن (٧).

٢- الإصرار الأميركي على توسيع الحلف بقبول أعضاء جدد فيه. بما يعكس ضمناً الاعتراف بضرورة جمع الأصدقاء لمواجهة عدو ما. وكي لا تعترف الولايات المتحدة صراحة بوجود هذا العدو فقد كانت تلتف على هذا الاعتراف بالحديث عن الدول المارقة والداعمة للإرهاب والإرهاب نفسه. مما يعني أن هؤلاء يهددون المصالح دون أن يرقوا إلى درجة العدو. وجاء الثلاثاء ليعلن أن العدو الخفي للولايات المتحدة هو عدو مكتمل وقادر على إلحاق الأذى الفادح بمصالحها. وما اللجوء لاتهام جماعة توصف بالإرهابية في حوادث الثلاثاء إلا تهرب أميركي أخير من الاعتراف بوجود العدو. وبالتالي الاعتراف بنهاية العولمة ونظامها العالمي وقطبها الأوحد (٨).

٣- إجبار دول الاتحاد الأوروبي على قبول تعديلات الناتو بما فيها تلك المتعارضة مع مباديء الاتحاد. بما يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للاتحاد ولدوله. الأمر الذي جعل دول الاتحاد تدرك مدى الغبن اللاحق بها بسبب الحلف وتحت حجته (٩).

٤- الإصرار على مشروع الجدار الصاروخي. الذي يلغي اتفاقية الحد من الصواريخ الموقعة عام ١٩٧٩ مع الاتحاد السوفياتي. ويهدد المصالح الحيوية لروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي وهي دول أجمعت على معارضة هذا المشروع ولكن دون جدوى. مما جعل من العولمة مجرد شعار يغطي الأمركة بمعنى السيطرة الأميركية على العالم. وهي سيطرة انما ترمي إلى تعزيز السيطرة الاقتصادية الأميركية.

٥- خروج الولايات المتحدة على مبادىء منظمة التجارة العالمية. وذلك عبر تخصيصها ٤ مليارات دولار لدعم صادراتها (تمنع قوانين المنظمة دعم السلع لتحسين قدرتها على المنافسة). بما يشكل أول أشكال الخروج على قوانين العولمة.

٦- دعم كلينتون و الإدارة الأميركية لمظاهرات سياتل المعادية للعولمة. وهو ما أعلنه صراحة رئيس منظمة التجارة العالمية خلال مؤتمر جنيف للمنظمة. وهذا يعني تواطوء الإدارة الأميركية ضد دول المنظمة ومصالحها. الأمر الذي يجعلنا لا نتعجب من مشاركة إحدى هذه الدول في أحداث الثلاثاء.

٧- استكمالا لسياسة الأحلاف لم تكتف الولايات المتحدة بإحياء حلف الناتو بل هي شجعت الأحلاف الفرعية. مثل الحلف الإسرائيلي- التركي الطامح إلى ضم دول مجاورة عديدة في محاولة لإحياء حلف على غرار حلف بغداد السيء الذكر.

٨- الإصرار على الاستمرار في سياسة الحصار (متعدد الدرجات) يطبق على الدول المارقة. بما يعكس الاعتراف بوجود أعداء بغض النظر عن مدى فاعليتهم.

٩- سياسة التكسب الأميركية بافتعال أو بتشجيع الحروب الصغيرة المقسطة. مثال ذلك حرب كوسوفو التي خاضها كلينتون دون أن يعلنها حربا. بما يستتبع التساؤل عن مشروعية محاكمة ميلوسوفيتش كمجرم حرب طالما أنه لم يعترف بها حربا. كما أن الصحافة الأوروبية تتفق على أن

ميلوسوفيتش لم يرفض الاقتراحات الأميركية للسلام في كوسوفو. فجل ما فعله هو تقديم بعض الاعتراضات الشكلية. ومن هنا فان وقوع الحرب انما يعود إلى رغبة الولايات المتحدة فيها وحاجتها لها. هذا عداك عن الضربات الأميركية المقسطة للعراق والتهديدات الموزعة على دول عديدة بوسائل مختلفة.

١٠- رفضت الولايات المتحدة إدراج النفط ضمن سلع منظمة التجارة العالمية وأيدتها في ذلك اليابان والدول الأوروبية (بوصفها دول مستهلكة تتضرر من ارتفاع أسعار النفط). لكن إدارة بوش رسمت استراتيجيتها الاقتصادية اعتماداً على النفط. بحيث يمكنها إنقاذ اقتصادها عن طريق التلاعب بأسعاره. مما يؤدي إلى إجبار اليابان والاتحاد الأوروبي على تغطية أية خسائر أميركية مقبلة.

١١- إكمالاً لسيطرتها على أسعار النفط عمدت الولايات المتحدة لتهديد السودان بحرب أهلية ان هو تمرد على سياستها النفطية. كما مددت لإيران خمس سنوات على قائمة الدول الداعمة للإرهاب. إضافة لتواجدها العسكري في الخليج العربي. ليبقى نفط القوقاز بحاجة إلى بعض الحروب الرمزية المقسطة للاستيلاء عليه.

١٢- اختراع مصطلحات طحلبية (من طحالب) لتبرير التدخل الأميركي في شؤون الدول الأخرى. كمثل مصطلحات الإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحقوق عامة.

هذه مجرد أمثلة على التمادي الأميركي في اعتماد سياسة المنفعة واستغلال الأصدقاء قبل الأعداء. هذا التمادي المصحوب بفوضى داخلية لم يعد تصديرها إلى الخارج ممكناً فكان انفجارها داخل أميركا. حيث المأساة الأميركية الراهنة هي مأساة اقتصادية. فهذا البلد يفقد ألف شخص أسبوعياً في حوادث السير. وبالتالي فانه قادر على استيعاب صدمة الثلاثاء خلال سبعة أسابيع (بداية نوفومبر تكون الصدمة قد هضمت). وهو يملك

سياسته واستراتيجيته الخاصة في التعامل مع العالم. فقط الاقتصاد هو نقطة ضعفه المميتة راهناً. والنفط العربي هو المنقذ الوحيد لهذا الاقتصاد. فبمراجعة مؤشرات الأسهم الأميركية نجد أنها لم تتوازن إلا بعد إنزال سعر برميل النفط إلى ما دون العشرين دولاراً. حتى أنه انزل ٤ دولارات دفعة واحدة وفي يوم واحد. ليشكل صدمة تجذب المضاربين لتريح الأسهم الأميركية. ولا نبالغ بالقول أن ارتفاع سعر البرميل إلى المستوى الافتراضي له في مثل الأزمة الحالية (يفوق الـ ٥٠ دولاراً) كفيل بعودة المؤشرات الأميركية للهبوط المريع. كما أننا لا نبالغ بالقول أن النفط هو منقذ الاقتصاد الأميركي خلال الفترة القادمة. وعليه فان على الولايات المتحدة أن تدرك أن بإمكانها ان تحصل على مفاجأة كسب أصدقاء عرب جدد ان هي أحسنت التصرف. وعلى المفاوضين العرب أن يدركوا إمكانية الصداقة المناسبة مع أميركا إذا كانت مرونتها كافية لدفع ثمن استراتيجي بسيط هو رفع الظلم عن كاهل الإنسان العربي ودوله. فالعلاقة بين الجمهور والسلطة مضطربة لكنها ثقافة لا تسمح بوساطة الغرباء. وخصوصاً الوساطة المفتعلة من أجل الأقليات. فالعروبة تجعل من أقلياتنا تتباهى بعراقتها وبفعاليتها الحضارية وليس بعدد اتباعها. ذلك أن قوميتنا لا تصنف الإنسان وفق أي من محاور الانتماء الثانوية. فالمحور الأساسي لثقافتنا هو القومية التي سبق وأن أعلنوا وفاتها. واتهموا بالرومانسية كل المصرين عليها والمتمسكين بها هوية حضارية. وقد آن أوان الاعتراف بها. فالبحث عن هذا الاعتراف هو المحرك للشهداء الذين تساقطوا في الجنوب لغاية التحرير والذين يتساقطون في الانتفاضة وفي أكثر من مناسبة جالبة لهذا الاعتراف. فلتسجل الولايات المتحدة هذا الاعتراف لتكسب صداقة العرب المفاجئة. خاصة وأن الإصرار على إنكار القومية بات يصطدم بالشارع العربي الذي لم يعد قابلاً للسيطرة. بل أنه يهدد باعتماد توجهات وحلول قد تكون فائقة الصعوبة والأثر على المصالح الأميركية ومستقبلها في المنطقة.

الهوامش والمراجع

١. همس مستشار غورباتشوف المدعو جورجي آباتوف في أذن مسؤول أميركي كبير،قبيل سقوط جدار برلين، بالعبارة التالية: (أننا نصيبكم بخطب جلل فنحن نفقدكم العدو!) وكان آباتوف على حق إذ فقدت المصالح الأميركية وجهتها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وهي لا تزال فاقدة للتوجه حتى اليوم. وهذا ما أكده الاستراتيجي الأميركي صموئيل هنتنغتون في مقالته المعنونة (تآكل المصالح الأميركية) **The Erosion of American Interest**. المنشورة في مجلة **شؤون خارجية** الأميركية.

٢. كان فرنسيس فوكوياما قد طرح فرضية 'نهاية التاريخ' العام ١٩٩٣ وفيها رأى أن ليبيرالية السوق سوف تجتاح العالم دون منازع ودون صراعات. فلما استمرت الحروب الصغيرة خلال عقد التسعينيات قام فوكوياما بتعديل فرضيته قائلاً' بأن الثورة البيولوجية ستدعم نهاية التاريخ. وكان لنا رد على هذا التعديل في مجلة 'الكتب /وجهات نظر' ضحدنا فيها طروحاته القديمة أو الجديدة.

٣. بعد حوادث الثلاثاء لم يعد مشروع الجدار الصاروخي مقنعاً' لأن الأذى يتأتى من جهة لايمكن للجدار تأمين الحماية منها.

٤. كان فك الحصار عن باكستان،الدولة المارقة المتحالفة مع الصين، والتحالف معها بداية الانقلابات الاستراتيجية الأميركية. والوضع الأميركي يستوجب سلسلة طويلة من هذه الانقلابات. التي ستشكل مفاجآت غير مرتقبة في السياسة الأميركية خلال الشهور القليلة القادمة.

٥. أشار المضارب الشهير في البورصات المدعو جورج شوروش في كتاب له بعنوان ' أزمة النظام الرأسمالي العالمي' إلى عدم قابلية نظام السوق للعولمة بسبب وجود عدة فيروسات فيه تجعله غير قابل للاعتماد بشكله

الحالي. وقد عرضنا للكتاب في كتابنا الصادر عن مركز الدراسات النفسية تحت عنوان " النفس المفككة/سيكولوجية السياسة الأميركية".

٦. كان انخاب هايدر في النمسا بادرة ومقدمة للاعلان عن قيامة الفاشية. ويكفينا التذكير بالحماسة التي رافقت انتخابه وبالاصرار عليه رغم الضغوطات الاسرائيلية والأميركية والأوروبية.

٧. ان الميثاق الجديد لحلف الناتو يعطي الحلف الحق بالتدخل في المناطق التي يعلنها حيوية لمصالحه دون استشارة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو أية جهة أخرى.

٨. ان استمرار تجسيد وتكثيف العدو بشخص بن لادن سيدفع الولايات المتحدة لحمايته حفاظاً على عداوته. وهو مأزق لابد من الخروج منه قريباً. باعلان عدو أو أعداء جدد للولايات المتحدة.

٩. تورطت دول الاتحاد بالإنفاق على إعادة إعمار كوسوفو إضافة إلى تورطها في الإنفاق على حرب كلينتون الرمزية على كوسوفو. مما أدى إلى تدهور سعر اليورو الوليد وطرح أعباء مالية ضخمة على دول الاتحاد. ومع مجيء بوش وتراجعه عن وعود كلينتون للأوروبيين عاد هؤلاء للحديث عن إنشاء القوة الأوروبية للتدخل السريع. التي تعتبر تحدياً للولايات المتحدة. مع الإشارة إلى رفض الاتحاد لمشروع الجدار الصاروخي. مما يبرر الاستنتاج بأن الاتحاد يعاني أو يحس بالاضطهاد الأميركي لدوله.

الفصل السادس

مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي
رؤية استقرائية تكاملية

ملخص

في بحثنا لمقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع العربي الخليجي نجد من الضروري اعتماد مبدأ الاستقراء التاريخي والنظام الضمني. إذا نحن أردنا تكوين رؤية تكاملية كفيلة بإرساء قواعد الأمن الاجتماعي في المنطقة. فالحروب المتكررة التي شهدتها هذه المنطقة ليست الحروب الأولى في تاريخ البشرية. بل أننا نجد حروبا عديدة مشابهة وقابلة للاخضاع لمبدأ الاستقراء التاريخي.حيث نجد ان توحيد اللالمانيتين قد تجاهل الفوارق المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى أعباء صعبة الوطأة. في حين نجد ان الصين قد استردت هونغ كونغ إلا أنها لم تلحقها بالداخل الصيني وعيا منها لهذه الفوارق التراكمية. ونحن إذ نتحدث عن الوطن العربي فان هذا الحديث مشروط بمراعاة هذه الفوارق ومعها الظروف الخاصة بكل قطر من أقطاره. ومن الطبيعي ان تكون هذه المراعاة موضع اعتبار لدى الحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي. وعن علاقاتها مع الجوار وأيضاً مع العالم الخارجي.

إن تطبيق مباديء الاستقراء ونظريات النظام الضمني يقتضي منا الدراسة المتأنية للتجارب الحضارية الإنسانية. كما يقتضي استيعاب الراهن الاستراتيجي للمنطقة للخروج من اللحظة السياسية - الاقتصادية الراهنة

برؤية مستقبلية واضحة لعوامل الأمن الاجتماعي في المنطقة. مع التأكيد على ضرورة نقل هذه الرؤية إلى الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين الخليجيين لاعتمادها في مواجهة تحديات الأمن الاجتماعي سواء على صعيد الخدمات الفردية (أزمة الانتماء) أو الجماعية (سياسة الأمن الاجتماعي). خصوصا وان هذه المنطقة تشكل خزانا استراتيجيا عالميا يربطها باستراتيجيات السياسة العالمية. ومن هنا الحاجة الملحة للرؤية التكاملية الجامعة بين السيكولوجيا والانثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتاريخ. لتبين مستقبل المنطقة و تحري نقاط الضعف والقوة فيها للحؤول دون تحريك مصادر التهديد وتفجيرها بصورة اصطناعية.

في هذه الورقة نحاول طرح واحدة من الرؤى التكاملية التي تستند إلى السيكولوجيا والى قراءات سيكولوجية لواقع المنطقة الراهن. ونخرج من هذه الورقة بجملة توصيات نعتقد بكونها داعمة لمستقبل الأمن العربي الخليجي.

المقدمة

تطرح اللحظة السياسية-الاقتصادية الراهنة موضوع الأمن الخليجي بالحاح لا سابق له. فالأهمية الاستراتيجية المتصاعدة للمنطقة تترافق مع تهديدات جدية لأمنها ومستقبلها. وفي رأينا الشخصي أن الفوضى المميزة لهذه اللحظة كانت ممكنة التجنب فيما لو وافقت الدول المعنية على إدراج النفط كسلعة من سلع منظمة التجارة العالمية. فالنفط هو أول السلع التي تنطبق عليها معايير هذه المنظمة(١). وهو الأجدر بالإدراج ضمن سلعها. وان كان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط لتبلغ حدودها الطبيعية الموازية لمعايير التضخم العالمية. وهكذا فان رفض تحويل النفط إلى سلعة تجارية متعولمة كان وراء تضخيم أهميته الاستراتيجية. مما أدى إلى نشوء اللحظة الراهنة التي يمكن إيجازها باختصار شديد على النحو التالي:

١-الاستمرار في التحكم المبرمج اصطناعيا بأسعار النفط. بما يؤدي إلى الصراع حول الاستفادة من هذا التحكم. بما ينعكس بتناقضات مصالح جالبة للازمات.

٢-تعتمد الإدارة الأميركية على النفط كصمام امان استراتيجي لتامين مصالحها(٢).

٣-ترى روسيا ان رفع اسعار النفط هو سبيلها الوحيد للخروج من ازمتها الاقتصادية الخانقة. ولرغبتها باستعادة دورها المفقود منذ انهيار حائط برلين.

٤-تعاني اوروبا من رعب حقيقي من انعكاسات ازمات نفطية مفتعلة - قادمة على اقتصادياتها وعلى عملتها الموحدة. وبالتالي على مستقبل الاتحاد الاوروبي.

٥- تراجع البدائل عن نفط المنطقة.(تراجع الاحتياطي الاميركي بنسبة ٢٠٪ وتبين ان احتياط القوقاز لا يتعدى ال٥٠ مليار برميل وليس ٨٠٠ مليار كما كان متوقعا ...الخ.).

٦- استحالة الاستمرار في مشاريع التنمية الخليجية الجادة بدون رفع مناسب لسعر النفط كفيل بتعويض اعباء فترة ما بعد الحرب ونسب التضخم العالمية الطارئة خلال هذه الفترة.

٧- الازمات ومصادر التهديد الخارجية والداخلية وتهديدات الجوار التي تحول دون ارساء استراتيجية امنية متماسكة.

إن هذه النقاط تلعب الدور الرئيسي في رسم استراتيجية الأمن الاجتماعي الخليجي. وهي تطرح التحديات امام مجلس التعاون الخليجي. وتضعه امام ضرورة ارساء مثل هذه الاستراتيجية الجامعة والمشتركة بين دوله الاعضاء.

١- مجلس التعاون الخليجي

تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي التجربة العربية الوحيدة الناجحة على صعيد التعاون الاقليمي في المنطقة العربية. وهو نجاح تكرسه قدرة هذا المجلس على الاستمرار. ونجاحه في تعزيز خطوات التقارب والتنسيق.اضافة إلى خطوات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين دوله وايضا بينه وبين جيرانه العرب والاقليميين. ولاشك بان الحربين الخليجيتين قد طرحتا تحديات كبرى امام هذا المجلس ووضعتاه امام استحقاقات غير متوقعة. وهذا ما يبرز عدم نجاحه في تحقيق نفس مستويات النجاح على الصعيد الامني- الاستراتيجي. بالرغم من تضمنه لهيئات ومؤسسات مخصصة لاغراض الدفاع المشترك والتنسيق الأمني والاستراتيجي. بمل في ذلك انشاء قوة دفاع خليجية مشتركة تحت تسمية "درع الجزيرة" التي تضم نحو ٧٠٠٠ عنصرا ينتمون إلى مختلف

الدول الأعضاء. مع مناورات مشتركة على غرار المناورة الأخيرة المسماة صقر الخليج والمتضمنة تدريبات قتالية بمختلف الأسلحة. ولقد استشعر المجلس ضرورة تطوير الشراكة الأمنية - الاستراتيجية وعبر عن هذه الضرورة من خلال مقررات القمة الخليجية الأخيرة المنعقدة في البحرين(٣). حيث جرى التركيز على الجوانب الدفاعية والأمنية. ومعه تجديد الالتزام باعتبار اي عدوان على إحدى دول المجلس عدوانا على جميع أعضائه. ولكن السؤال بقي مطروحا حول الخطوات العملية لتطوير فعالية المجلس في هذه المجالات. فكان اتفاق القمة على تعاون دول المجلس في هذا الإطار. وهذه الفعالية تطرح أول ما تطرح تحديد مصادر التهديد الخاصة بكل بلد على حدة إضافة إلى مصادر التهديد المشتركة. وكلا النوعين من التهديدات يتضمن تهديدات داخلية وإقليمية وخارجية. بحيث يصبح تحديد هذه المصادر والتعامل معها في واجهة الأولويات المطروحة أمام اتفاق التعاون بين دول المجلس. وهذا ما يقتضي ضرورة عرضنا لهذه التهديدات ولانعكاساتها على الصعد الجماعية والفردية بين المواطنين.

٢- مصادر تهديد الأمن الخليجي

إن كافة التصنيفات المعتمدة لمصادر التهديد هي تقسيمات اصطناعية(٤). فالتهديدات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية غير قابلة للفصل وهي متداخلة مع كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية والاقليمية بحيث يصبح الفصل بين هذه التدخلات نوعا من التبسيط والاختزال الذي يفقد الباحث إمكانية الرؤية الشاملة لإبعاد كل تهديد من هذه التهديدات. من هنا وجوب التنويه باصطناعية تصنيف التهديدات التي يواجهها المجتمع الخليجي. حيث نصادف التصنيف التالي:

١- **النزاعات الثنائية بين دول المجلس**: وهي في غالبيتها صراعات حدودية تاريخية أو تنافسية تطال الموارد الطبيعية. وهذه النزاعات شكلت طيلة عقدين من عمر المجلس عائقا أساسيا في وجه التكامل الاستراتيجي بين دوله.

٢- **النزاعات الاقليمية**: وهي المسؤولة عن اجواء التوتر المستمرة بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي. الا انها لا تقف عند النزاع الحدودي أو نزاع الموارد بل هي تتخطاهما إلى نزاع حول مناطق استراتيجية وخصوصا خطوط الملاحة الحيوية. ولهذه النزاعات طابع اعاقة التعاون بين دول المجلس عن طريق اشعار اعضائه بتحمل اعباء وتبعات نزاعات واحد من اعضائه.

٣- **التناقضات الداخلية**: لكل دولة من دول المجلس أزماتها الداخلية المتوزعة على الصعد الديموغرافية (فئات السكان وتوزيعهم وأزمة الوافدين متعددي الجنسيات). والاقتصادية (تراجع الوفرة الاقتصادية بعد أزمات المنطقة). والاجتماعية (بروز أزمات اجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي كمثل انتشار ظواهر الإدمان وأشكال أخرى لمعاداة المجتمع).

٤- **المتغيرات العالمية**: حيث زيادة حدة الصراع على نفط المنطقة وتضارب مصالح الدول الكبرى فيها يؤديان إلى خلق حالة من توقع الأسوأ لدى مواطني دول المجلس. أما على صعيد أصحاب القرار فان هذه الفوضى المميزة للحظة السياسية - الاقتصادية الراهنة تضفي على المتوقع طابع الغموض ومعه التردد في تحديد استراتيجية سياسية وأمنية طويلة الأمد.

٥- **تنامي فعالية الأصولية**: مع الانتباه إلى توزع الحركات الأصولية على فئتين. الأولى تعنى بالدعوة وتتعاون مع الدولة وتطلب دعمها لنشر الدعوة. أما الثانية فهي تجاهر بمعاداتها للسلطات وتعلن عن الرغبة في الوصول إلى السلطة. سواء بالطرق الديمقراطية أو عن طريق العنف.

٦- **تهديد الجوار**: حيث بات من المتعارف عليه وجود دولتين تهددان الأمن الخليجي هما إيران والعراق. وبالرغم من جدية التغيرات الطارئة على واقع هاتين الدولتين والتحولات الأساسية في سياستهما فان ذلك لا يمنع استمرارية الطابع التهديدي لهما. ذلك ان خلافهما مع دول المجلس ليس خلافا تكتيكيا مستجدا بسبب ظروف بعينها. فهو خلاف استراتيجي يستند إلى عوامل تاريخية وجغرافية و اجتماعية وبشرية واقتصادية ثابتة وصعبة التخطي. حتى في حال حدوث تغييرات سياسية جذرية في هاتين الدولتين.

٧- **التهديد الخارجي**: المتأتي عن كون الخليج منطقة النفط الاستراتيجية العالمية(٥). حيث تتصارع مصالح الدول الكبرى. أيضا بغض النظر عن التغيرات المحتملة في النظام العالمي الجديد. وتتنامى حدة هذا التهديد الخارجي مع الضرورة المطروحة لتغيير نظام العقوبات وانقاذ الشعب العراقي من آثارها. بما يستتبع سعي العراق للاستغلال الاقصى لاحتمالات هذا التغيير.

٣- الانعكاسات الأمنية للتهديدات

تتبدى هذه الانعكاسات على مختلف الصعد لتخلف آثارا غير ممكنة التجاهل. إذ تتجلى هذه الانعكاسات على الصعيد الاقتصادي بزيادة الانفاق العسكري وصعوبة التوجه لدى صناع القرار. اما لدى المواطنين فهي تنعكس باستشعارهم ضعف مقومات الأمن الاجتماعي. بما يدفعهم للتصرف وفق توجهات مختلفة نتيجة لهذا الاستشعار. وبما أننا معنيون بهذا الجانب فاننا سنتناول القوالب أو الأنماط السلوكية لهذه التصرفات. حيث من الممكن تصنيف ردود فعل المواطنين امام شعورهم بالتهديد في الانماط السلوكية التالية:

١- **التوحد بالمعتدي**: ويمكن للمعتدي ان يكون ايا من مصادر التهديد المشار لها اعلاه بدون استثناء. مع ملاحظة الميل المتنامي للتوحد بالحركات الدينية. وخاصة منها تلك التي لاتتخذ طابعا سياسيا حادا.

٢- **فوبيا المواجهة**: أو سلوك توقع الاسوأ والتصرف على اساسه.

٣- **السلوك الانسحابي**: ويتجلى بالعمل على تامين البدائل (بما فيها محاولة الحصول على جنسية اضافية).

٤- **السلوك الهروبي**: ويتجلى بالهرب من مواجهة غموض الاحتمالات إلى تجنب التفكير بالواقع واحتمالاته. وهذا السلوك يفسر ارتفاع نسبة الادمان والاقبال على الاكثار من المسممات في المجتمع الخليجي.

٥- **السلوك الاستسلامي**: ويتجلى بالتسليم امام اية احتمالات مطروحة مهما كانت درجة الخطورة في تهديدها ويتسم هذا السلوك بانخفاض تقدير الذات والاعتقاد باللاجدوى.

٦- **سلوك المواجهة**: وهو سلوك لا يمكن إغفاله. خصوصا بعد تجربة غزو الكويت. حيث اعتمدت طائفة لا يستهان بها من الكويتيين هذا السلوك وواجهت الغزو.

إلا أننا وبعد هذا الاستعراض نعود للتساؤل عن اختلاف حدة هذه المشاعر بين مواطني دول المجلس. كذلك نتساءل عن أولويات خطورة التهديد بين دولة وأخرى. ففي حين تبلغ حدة هذه المشاعر الذروة لدى المواطن الكويتي (بسبب تعرضه لكارثة سابقة وخوفه من تكرار الكارثة) نجدها في حدها الأدنى لدى المواطن العماني. وفي حين يتركز مصدر التهديد على إيران لدى المواطن الإماراتي فانه يتركز على العراق لدى الكويتي. وهكذا فان الخطوات العملية لسياسة التكامل الأمني الخليجي لا بد لها من أن تأخذ هذه المتغيرات في حسبانها لتكون جالبة لمشاعر الأمان للجميع. إذ أن أي خلل في الخطوات الوقائية -الاستراتيجية من شانه ان يخلف ازمة انتماء تخرج بعض المواطنين من إطار الانتماء إلى المجلس. مما يعرقل التكامل الخليجي على الصعد كافة. وهذا ما ينعكس جليا بعدم قدرة الدول الخليجية على تكوين وحدة عسكرية-دفاعية متكاملة. بالرغم من ان تقارير (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) تشير إلى انفاق دول الخليج لحوالي ال٦٠ مليار دولار سنويا في مجال الأمن العسكري. ووصول مشترياتها خلال العقد الأخير إلى حوالي ال٢٠٠ مليار دولار. ولو تمنت هذه الدول من إيجاد السبل الآيلة إلى تكاملها في المجال الأمني لتوصلت إلى تكوين قوة موازية للقوى الاكبر في المنطقة. وهذا ما يطرح ضرورة العمل على ارساء أسس هذا التكامل الذي يكرس مشاعر امن متوازية لدى مواطني كافة الدول الاعضاء. فتقارير المعهد المشار اليه اعلاه تشير إلى ان هذه

الدول تملك حوالي ١٠٠٠ طائرة مقاتلة و ٢٠٠٠ دبابة حديثة اضافة إلى ٣٠٠ الف جندي. وتكامل قوة بمثل هذا الحجم من شانه ان يرسي المباديء لقوة ردع متبادل تكفل امن هذه الدول. ويبقى الخلاف حول الأولويات وتحديد العدو الاكثر تهديدا.

ومما لاشك فيه ان غموض اللحظة الراهنة من شانه تعميق الخلاف حول تصنيف التهديدات وتعريف العدو المحتمل. وهي مسائل تنتمي إلى حقل السياسة ولكن دون ان يعني ذلك الغاء أو تجاهل دور الاختصاص في هذه المواضيع. فانطلاقا من سيكولوجية التفاوض و من مباديء السيكولوجيا الاسرية يمكن للاختصاص ان يلعب دورا استشاريا من الدرجة الأولى سواء لجهة اعادة ترتيب البيت الخليجي الداخلي ام لجهة المساهمة في تصنيف التهديدات والمساعدة على تحديد إمكانيات تحييد ما يمكن تحييده منها. وتعريف ما هو غير قابل لتحييد وبالتالي الواجب المواجهة.

وهذا تحديدا ما يدفعنا إلى التمييز بين دور الاختصاص على الصعيد الفردي (معالجة ازمة الانتماء) وبين دوره على صعيد السياسة الامنية- الاجتماعية. ذلك ان مشاورات التكامل والتنسيق الأمني لابد لها من التعرف عن قرب إلى مشاعر المواطن العادي في كل دولة من الدول الاعضاء. وبطبيعة الحال فان هذا الدور ينتمي إلى السيكولوجيا السياسية وهو غير قابل للتداول الإعلامي. مع التاكيد على ان تجاهل هذه المعطيات لايلغي اثرها وضغوطاتها في الاتجاهات المعاكسة للتكامل المنشود. فهذا التجاهل يحولها إلى نوع من (المسكوت عنه) في العلاقات الخليجية. حيث يؤدي المسكوت عنه عادة إلى تواطؤ غير معلن يؤسس لعلاقة اشكالية ولتحالفات فرعية من شانها ان تبعد احتمالات التكامل.

و نكتفي بهذه الإشارة المتعلقة بدور الوساطة السياسي للاختصاص كي ننتقل إلى دور الاختصاص على الصعيد الفردي وفي المجالات القابلة للتعميم الإعلامي. بما فيها دعم المعنويات وتدعيم أسس ومقومات الأمن

الاجتماعي. الا أننا نجد من الضروري استعراض الأولويات المطروحة سياسيا والداعمة لمشاعر الأمن الفردي والجماعي حيث نكتفي بذكر الأولويات التالية:

١- ضرورة التعجيل في حل النزاعات الحدودية ونزاعات الموارد القائمة بين دول المجلس. تجنبا لتحولها لاحقا إلى عنصر تفرقة إضافي.

٢- ضرورة التعجيل في حل التناقضات الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة ونزع فتيل تفجير الأزمات داخل الدولة نفسها مع تقديم دول المجلس لمساعداتها لأعضائها في هذا المجال.

٣- الاتفاق على القواسم المشتركة وصولا لتحديد أولويات جامعة. وفي طليعتها حماية الاستقرار الداخلي للدولة الخليجية. بما فيها حماية الأنظمة الحاكمة ومساعدتها على تحسين أدائها.

٤- العمل على نزع فتيل تفجير الازمات مع دول الجوار. سواء بالتفاوض المباشر أو عن طريق التحكيم أو باستعمال قنوات اتصال اخرى(فتح الحوار حول المسائل الخلافية).

٥- الاتفاق على حد ادنى من المباديء والمفاهيم المحددة والواضحة لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية المشتركة.

٤- المواطن الخليجي وانعكاسات الكارثة

بعيدا عن التطبيقات السياسية والاجتماعية للاختصاص (المشار اليها اعلاه) فان للاختصاص دوره المباشر في دعم الافراد في مواجهة الوضعية المأزقية الناجمة عن الغموض الراهن لاستراتيجيات السياسة الدولية. ويمكننا تحديد دور الاختصاص على الصعد التالية:

١- متابعة علاج الآثار الصدمية المزمنة المتخلفة عن حروب المنطقة ونزاعاتها. حيث الطابع التراكمي لهذه الصدمات يتعزز مع مخاوف تكرار

الكارثة. ومع غموض الاحتمالات القادمة على المنطقة مع تنامي اهميتها الاستراتيجية(٦).

٢- الاستمرار في معالجة الانعكاسات النفسية والاجتماعية المتخلفة عن هذه الحروب. بما فيها مشاكل فقدان مشاعر الامان وهوام تكرار الكارثة و اطفال و عوائل الشهداء(٧). وعقابيل الحرب المتاخرة الظهور بالاضافة إلى تلك المتحولة للازمان.

٣- العمل على علاج ردود الفعل الدفاعية الفردية والجماعية المتبدية في القوالب السلوكية المشار لها اعلاه والتي تنعكس سلبا على الانتماء وعلى المواطنية. مشجعة سلوك طريق اللامبالاة والشلل الاجتماعيين وربما السلوك المعادي للمجتمع. ولعل هذه النقطة هي الابرز والأهم في الدور المطلوب من الاختصاص في هذه المرحلة.

٤- نشر الوعي الصحي- النفسي والثقافة النفسية عبر مختلف وسائل الاتصال المتاحة (مقابلات تلفزيونية- محاضرات- ندوات- مقالات...الخ). مع تحديد اهداف واضحة لكل برنامج من برامج التحرك.

٥- الشروع في حملة اعلامية مركزة لمعالجة الانماط السلوكية الخاطئة (التوحد بالمعتدي-السلوك الانسحابي- الاستسلام...الخ) بعد تحري وبائية انتشارها واساليب تظاهرها وسبل استغلالها من قبل الجماعات المهددة للاستقرار.

٦- تحري الظواهر الاجتماعية السلبية التي يزداد انتشارها بصورة غير اعتيادية وبالارتباط مع الصدمات و الوضعية التوقعية السلبية. وذلك بهدف ادراجها في جدول الأولويات مع العمل على علاجها والوقاية منها.

٧- تبادل الخبرات بين الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين(وغيرهم) من العاملين في مختلف دول المجلس. مع اجراء المقارنات الاحصائية المحددة لنقاط الالتقاء والاختلاف على صعيد المعاناة الاجتماعية في كل دولة من هذه الدول. كخطوة على طريق ارساء معالجات مشتركة لوجوه المعاناة المتشابهة. بما يشكل لقاء حول الهموم المشتركة لمواطن الدولة الخليجية.

٨- إقامة دورات مختلفة المستويات لمختلف الشرائح للتدريب على سيكولوجية التفاوض وحل الصراعات.

٩- تكثيف دورات تدعيم تقدير الذات للراغبين. ذلك ان تراجع الوفرة الاقتصادية وهوام تكرار الكوارث وعقابيل الكوارث السابقة والميل لتوقع الاسوأ بسبب الغموض كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض تقدير الذات وتشجع سلوك الانماط التي تقلل من فعالية الفرد الاجتماعية ومن مستوى لياقته النفسية. وبالاطلاع على اسلوب التعامل مع الذات نجد ان هذا الاسلوب يتطابق مع الحاجات كونه معدا في البيئة الخليجية وفي ظروفها خلال الفترة الاصعب.

١٠- استنادا إلى كافة المعطيات السابقة يتم تقديم النتائج والمشورة إلى الجهات المختصة. مع الاقتراحات الآيلة للحد من سلبية هذه الظواهر وانعكاساتها المستقبلية.

الهوامش والمراجع

١. محمد احمد النابلسي: عولمة النفط- ورقة منشورة في مجلة فكر/ عدد شتاء ٢٠٠١.

٢. : الاقتصاد الاميركي يضع العالم على حافة الهاوية. منشورة في جريدة الكفاح العربي -بيروت في ٢٠٠١/٢/٢٧.

٣. مجلة المشاهد (لندن) العدد ٢٥٥ الصادر في ٢٠٠١/٢/١١

٤. المرجع السابق.

٥. نورمان شوارتزكوف: بيان القيادة المركزية الاميركية حول الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠ - معروض امام الكونغرس الاميركي.

٦. بشير صالح الرشيدي: الحرب وسيكولوجية المجتمع، الديوان الاميري -مكتب الانماء الاجتماعي/الكويت ١٩٩٩.

٧. فهد عبد الرحمن الناصر: مظاهر السلوك العدواني، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، ١٩٩٩.

٨. بشير صالح الرشيدي: التعامل مع الذات،منشورات جامعة الكويت،١٩٩٥.

الفصل السابع

علاقة حوادث السير بتشويه الدفاعات النفسية

ملخص:

ان تخيل التعرض الشخصي لخطر مهدد بالموت يصيب الدفاعات النفسية بتشويه من نوع خاص يطلق عليه السيكولوجيون تسمية ' التفاؤلية الدفاعية' (**Optimistic Bias**) . وهذه التفاؤلية تكون متورطة في مجمل حالات تعريض الذات للأخطار. بدءا' من التدخين ووصولا' إلى المخاطرات المفضية للموت كما في حوادث السيارات.

هذه التفاؤلية ممكنة التعريف اختصاراً وتبسيطاً على النحو الآتي: (يعتقد الشخص أن الأشياء السيئة والأخطار تصيب الآخرين ولا تصيبه هو شخصيا' . مما يحمله على ركوب المخاطرات بجرأة غير عادية تضاعف احتمالات تعرضه للأخطار). وهكذا فان اعتبار المرء نفسه أقل تعرضا' للأخطار من الآخرين يدفعه إلى إهمال الإجراءات الوقائية اللازمة.

وعليه يصبح الهدف (التوعية العامة والحملات الإعلامية والتوعية الفردية) إبدال هذه التفاؤلية الدفاعية المشوهة والمحفوفة بالمخاطرة بتفاؤلية وظيفية تقوم على أساس الشعور بانخفاض تعرض الشخص للأخطار بسبب اتخاذه لكافة الإجراءات الوقائية اللازمة.

بذلك يمكن تفسير الارتباط بين النضج ،المصاحب لتعديل مستوى هذه التفاؤلية، وبين انخفاض نسب المخاطرة لدى الناضجين والمرضى والمتعرضين لأحداث حياتية صدمية في مقابل ارتفاع نسبتها لدى المراهقين ولدى

المضطربين نفسياً ممن ينطوي اضطرابهم على ارتفاع مرضي لمستوى هذا النوع من التفاؤلية.

كما أن هذه التفاؤلية يمكنها أن تفسر ارتفاع نسبة حوادث السير لدى المدمنين. فادمان المواد لا يؤدي فقط إلى انخفاض ملكات التركيز والانتباه وقدرات التموقع الزمان- مكانية فقط بل هو يؤدي أيضا إلى حالة من الزهو (الشمق) التي ترفع التفاؤلية الدفاعية إلى أعلى مستوياتها. حتى تبلغ في حالات نادرة الشعور بان المدمن غير قابل للموت (شعور مرضي نفسي بالخلود يصادف في حالات الإدمان وفي بعض حالات المرض النفسي).

ان دراسة التفاؤلية الدفاعية تدخل في مجال علم نفس الصحة وتجرى حولها دراسات من شأنها المساعدة على رسم استراتيجية لحملة توعية وقائية من شأنها أن تقلل من حوادث السير عن طريق تعديل هذه التفاؤلية وتحويلها إلى الموضوعية. وهذا ما ستحاول هذه الورقة استخلاصه من خلال متابعتها لهذه الدراسات. حيث ننطلق من مبدأ تصنيف وفيات حوادث السير ضمن قائمة أسباب الوفاة. أي إلى جانب الأمراض والأخطار الحياتية الأخرى. وهذه الأخيرة تقسم إلى قدرية لا يمكن للوقاية الوظيفية تعديلها والى قابلة للسيطرة عن طريق تنمية التفاؤلية الوظيفية والتحكم بالتفاؤلية الدفاعية المرضية. حيث يمكن اعتبار غالبية الأمراض المميتة من فئة الأخطار القابلة للسيطرة عن طريق الخطوات الصحية الوقائية والطب الوقائي على وجه العموم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل النفسية المؤدية إلى تنامي أخطار واحتمالات حدوث حوادث الطرق. وهو تشخيص متعدد المؤشرات (**Multiple Indice**) . إذ ليس بالإمكان الفصل بين الاضطرابات النفسية العابرة وتلك المصاحبة للعمر وأيضاً الرد فعلية فتشخيصنا لدور هذه

العوامل في التسبب بحوادث الطرق لا يمكنه تجاهل أيا من هذه المؤشرات و إمكانيات تقاطعها في ما بين بعضها البعض. مثال ذلك ان السائق المتسبب في حادثة سير وهو في حالة سكر فان هذه الحالة لا تستبعد إمكانية معاناته من مؤشرات نفسية أخرى كمثل اضطراب المزاج أو التهور الانفعالي أو غيرها من العوامل النفسية. لذا كان من الضروري متابعة اثر هذه العوامل كمؤشرات يمكنها التسبب في حوادث السير. مع محاولة العمل على إثبات الفرضية القائلة بأن تقاطع هذه المؤشرات يزيد من احتمالات الحوادث كما من خطورتها. وذلك على غرار تضافر عوامل الخطر لزيادة إحتمال التعرض للخطر. الأمر الذي يعزز إمكانيات توظيف المؤشرات النفسية في خدمة الحملات الوقائية والتوعوية الهادفة للتقليل من أخطار الحوادث المرورية.

الدراسات السابقة

تركزت غالبية الدراسات السابقة حول البحث في موضوع التفاؤلية الدفاعية وحصرها في مجال الصحة. حيث تهدف هذه الدراسات إلى تنمية حوافز الوقاية الصحية والقضاء على الآثار السلبية لإهمال الخطوات الوقائية بحجة أن الأخطار تصيب الآخرين ولا تصيب الشخص المهمل بسبب إحساسه بالحصانة. و لا باس من استعراض بعض أهم هذه الدراسات التي تنتمي إلى علم النفس الطبي (الصحي تحديداً) والتي سنعمد إلى تطبيقها خارج هذا الإطار مع الاحتفاظ بوظيفتها كوسيلة لخفض احتمالات الوفاة عن طريق حوادث السير بدلاً من خطر الوفاة بسبب الأمراض.

من هذه الدراسات واحدة لفاينشتاين (١٩٨٩) تشير إلى عدم إمكانية وعي الخطر لدى شخص يجهل نوعية الخطر وعواقبه. ومن هنا أهمية التوعية بالأخطار. وفي دراسة أخرى يحذر رالف شفاتسر من ما يسميه بخطأ مونت كارلو. حيث يظن الرابح في ألعاب الحظ انخفاض احتمال ربحه في المرات التالية لفوزه. وهذا غير صحيح لأن احتمال الربح يبقى

نظرياً كما هو بغض النظر عن مرات الربح والخسارة. والأمر نفسه ينطبق على المصائب. حيث تعرض الشخص لمصيبة ما لا يعني بحال انخفاض احتمال تعرضه لمصائب لاحقة (ومنها حوادث السير. وهذه نقطة هامة يجب الالتفات لها عند علاجنا للناجين من هذه الحوادث حيث يتبنى بعض الناجين موقفاً دفاعياً مفاده أن نجاته من الحادث المروري السابق تلقحه ضد خطر حادث لاحق). كما تربط بعض الدراسات بين التفاؤلية الدفاعية وبين العلاقة بين الكفاءة الذاتية وتوقع النتائج. وهي العلاقة التي درسها باندورا في مؤلفاته على مدى السنوات ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٢. وما تضيفه دراستنا الحالية إلى هذه الدراسات ،وإلى مفهوم التفاؤلية الدفاعية، هو تحويلها من مفهوم إعاقة الوقاية من الأمراض إلى مفهوم الوقاية من مجمل الأخطار المهددة للحياة. ومنها الأخطار الناجمة عن حوادث السير.

تطبيق التفاؤلية الدفاعية في حالات حوادث السير.

منذ البداية نشير إلى أن حوادث السير هي نموذج لمختلف الحوادث التي يمكنها أن تؤدي إلى الوفاة بفعل إهمال المباديء الوقائية. ومن هذه الحوادث حوادث العمل ومجمل الحوادث الناشئة عن أخطاء التعامل مع الوضعيات الحرجة. سواء بسبب الجهل الوقائي أو التهور أو الرغبة اللاواعية بإختبار مواجهة الخطر.

ويحدد شفارتسر درجات نقص المعلومات مستعيناً بمثال الإيدز. فيجد في المرتبة الأولى إجابة: (لا أعرف الإيدز ولم أسمع عنه في حياتي). وفي المرتبة الثانية إجابة: (عدد المصابين بالإيدز والذين سيصابون به ضئيل جداً). وهي توحي بمعرفة افضل وإدراك للخطر مع التقليل من شأنه. أما المرتبة الثالثة فهي إجابة: (لا أعتقد أنني سأصاب يوماً ما بالإيدز). وهي إجابة توحي بدرجة من التفاؤل تكون موضوعية لو أن الشخص يتخذ فعلاً الاحتياطات الواقية من الإصابة. لكنها تكون تفاؤلية مؤذية في حال العكس.

لكن بلوغ هذه المرتبة الثالثة يفترض ملكية الحد الأدنى للمعرفة حول الخطر. وملكية هذه الحدود الدنيا هي الهدف الأقرب لحملات التوعية والوقاية. حيث إدراك وجود خطر حقيقي مهدد هو الخطوة الأولى نحو رصد مؤشرات الخطر والتنبه لها بعيداً عن الإهمال.

بالانتقال إلى حوادث المرور فإن المرتبة الأولى تتمثل بجهل أثر السرعة ودورها في التسبب بحوادث السير. أما المرتبة الثانية فتتمثل بالقول أن السرعة نادراً ما تكون السبب في حوادث المرور. فأما المرتبة الثالثة فتتمثل بالقول أن الشخص لا يعتقد نفسه عرضة لحوادث المرور. هذا بالنسبة لعامل السرعة. إلا أنه من الواجب التذكير باحتمالات الأذى بسبب حوادث السير عامة وبغض النظر عن العوامل المسببة يشكل المرتبة الأولى. يليها التعريف بالشرائح الأكثر عرضة للأذى (بحسب السن والجنس ووسيلة النقل ودور السرعة والعوامل المشوشة للتركيز ...الخ) أما المرتبة الثالثة فهي إدراك واقعة أن خطر الحوادث المرورية يمكنه تهديد الجميع. كون الحادث ممكن النشوء عن أخطاء الغير وليس عن أخطاء السائق فقط. إذ يلاحظ أن ردود فعل السائقين المتعرضين للحوادث هي من النوع الدفاعي. بمعنى محاولة إلقاء اللوم على الغير باعتباره سبب الحادث. وهذه الدفاعية مرتبطة بجملة مؤشرات نفسية متقاطعة. ومعرفة هذه المؤشرات ضرورة حيوية لرسم السياسات الوقائية. كما من أجل العلاج النفسي لضحايا حوادث المرور. سواء تضرروا جسدياً أم لا.

فالقاعدة الوقائية تنطلق من مبدأ أن تدعيم قدراتنا على وعي الأخطار المهددة للحياة. فهذا الوعي هو الذي يدعمنا ويدفعنا باتجاه تحمل الصعوبات التي يقتضيها السلوك الوقائي. من جهد لتغيير العادات غير السليمة والصبر ومجاهدة النفس لكبح اندفاعها في الاتجاهات الخاطئة وغيرها من مقتضيات السلوك الوقائي. من هنا يعتبر دارسو التفاؤلية الدفاعية أن الخطوة الأولى نحو الوقاية الجدية تكمن في وعي الشخص

لإمكانية تعرضه الذاتي للخطر. على ألا يتحول هذا الوعي إلى سلوك وسواسي. فالهدف من التوعية هو تشجيع اعتماده للخطوات الوقائية. بما يعني بلغة الاختصاص تحويل التفاؤلية من دفاعية تتجاهل الأخطار الواقعية إلى تفاؤلية وظيفية. وهي تفاؤلية تستند إلى التفاؤل بالنجاة المستند إلى اعتماد السلوك الوقائي السليم. ولقد ذكر نموذج القناعات الصحية ،الصادر في الخمسينيات، أن إدراك الشخص لاحتمال إصابته بمرض ما يؤخر إصابته بهذا المرض. إذ يؤدي هذا الإدراك إلى درجة أعلى من التنبه والعناية وجملة من الخطوات الوقائية. ويربط هذا النموذج بين إدراك التهديد و الرؤية الشخصية للثمن والفائدة المرجوة من الوقاية. حيث تبين أن الناس لايتبعون سلوكاً وقائياً سليماً إلا بعد أن يدركوا جدية الخطر الذي يهددهم. كما بعد أن يثقوا بفعالية الوقاية المقترحة. وهنا تتشابه الصعوبات إلى حد التطابق الكلي بين صعوبات نشر الوقاية الصحية وصعوبات التثقيف المروري. الأمر الذي يبرر الاستعانة بتجارب الوقاية الصحية لتوظيفها في خدمة التوعية والتثقيف للحد من ضحايا حوادث المرور. ولعل أولى هذه التجارب هو تجنب الهدر الناجم عن مخاطبة الشرائح غير المعنية وغير المتعرضة. مع التركيز على تلك المرشحة للإصابة. بما يساعد على تحديد أفضل لوسائل الاتصال بالشرائح المعنية بالتوعية الوقائية. مثال ذلك أن يوضع الإعلان المحذر من أخطار السرعة خلال البرامج التلفزيونية الشبابية. كي يصل التحذير إلى فئة الشباب كفئة هاوية للسرعة ومتبارية فيها.

هذا وترتبط فعالية التحذير بمستوى الجدية التي تظهرها الفئة المستهدفة. وهنا يجب تجنب محاولة دعم هذه الجدية بإيحاءات الانتشار الواسع. وهو خطأ يقع فيه العاملون في مجال الوقاية من الإدمان بصورة خاصة. حيث تلاحظ الدراسات أن الجمهور لا يتعامل بالجدية الكافية مع مرض خطير مثل مرض السكر بالدم. وذلك بسبب شيوع المرض وإرتفاع نسب الإصابة به. مما يتحول إلى نوع من العزاء المطمئن. وقس عليه بالنسبة

للانحرافات (ومنها الإدمان) التي يؤدي الإعلان عن تفشيها إلى إستسهالها خاصة من قبل الشباب الأكثر توقاً للتجربة ولمعايشة المخاطرة إستناداً إلى تفاؤلية دفاعية تستبعد موت الشباب.

معوقات الحملات الوقائية

في بحث أجريناه في مدينة كرايوفا الرومانية العام ١٩٨٢ وأعدنا دراسته في طرابلس /لبنان. حول سلوك التدخين لدى المصابين بالذبحة القلبية. فتبين أن جميع المرضى تقريباً يقلعون عن التدخين خلال الشهرين الأولين التاليين للإصابة. لكن نسبة تتراوح بين الثلث والنصف تعود إلى التدخين بعد مضي ستة أشهر على الإصابة.

وهذا يطرح سؤالاً غامضاً هو : (لماذا لا يسعى كل الناس للعمل بشكل جدي وفعال لاستبعاد إمكانية تكرار تعرضهم للخطر. حيث الخبرة الشخصية في التعرض للخطر خير وسيلة لكسر جدران الجهل ؟). والجواب على هذا السؤال من شأنه تسهيل الجهود الوقائية من أي نوع كانت. إلا أنه وللأسف جواب غير متوافر. إلا أننا واستناداً إلى مبدأ التفاؤلية الدفاعية يمكننا الافتراض أن الخبرة الشخصية في مواجهة الخطر تقلل من مستوى التفاؤلية الدفاعية لكنها لا تلغي هذه التفاؤلية. وانطلاقاً من هذه الفرضية علينا تصنيف مستويات الوقاية بالتناسق مع درجات وعي الأخطار. حيث نميز الدرجات التالية:

- الجهل التام بوجود الخطر.
- وعي الخطر مع استبعاده عن الذات.
- معرفة سبل الوقاية مع عدم الالتزام بها.
- الالتزام بالخطوات الوقائية (يحول التفاؤلية من دفاعية غير واقعية إلى تفاؤلية وظيفية واقعية بعد تعزيز الكفاءة الذاتية وتحسينها).

ولكن ما هي العوامل المؤدية إلى الحوادث المرورية وأخطارها؟. وما هي احتمالات تقاطع هذه العوامل مع بعضها البعض؟. وما هي نسبة كل منها في الحوادث المرورية؟. حيث تحديد هذه العوامل شرط لمعرفة نوعية الخطر ومن ثم وعيه والاحتياط له؟.

عوامل الخطر المؤدية لحوادث المرور

منذ البداية علينا استبعاد الرؤية المعتمدة في قوانين المرور لاعتمادها مبادئ إحصائية بحتة تتجاهل قطاعات واسعة من السائقين. مثال ذلك أن يقود عجوز في السبعين سيارته القديمة في الحد الأقصى للسرعة المسموح بها قانوناً ولكن في طقس ماطر وعاصف. فإن قوانين السير لا تخالف هذا السائق. لكنها تخالف شاباً يقود سيارة جديدة في طقس مشمس إن هو تجاوز الحد الأقصى للسرعة ولو بـــ ١٠ كلم/ساعة فقط.

بطبيعة الحال فإن قوانين المرور لا يمكنها أن تحدد حدود السرعة المسموح بها قياساً للسن أو لقدرة الإبصار أو لغيرها من العوامل. بل أن مثل هذه النسبية تعتبر تمييزية. لكن المثال يدفعنا لفهم إحساس الشباب بقدرتهم على مواجهة أخطار تجاوز السرعة المحددة. وهنا يجب تنبيههم أن العجوز أو المخمور أو ضعيف البصر أو ناقص القدرة على التركيز هو السائق الآخر الذي قد ينقض قدرتهم وينتقص من توقعهم لكفاءتهم الذاتية في مجال القيادة.

وبالعودة إلى إحصائيات حوادث المرور نجد تقارباً في نسب الفئات المتعرضة لها والعوامل المؤدية لها. في حين نجد اختلافاً في نسب قتلى هذه الحوادث قياساً إلى عدد السكان. وفي ما يلي نورد العوامل المسببة لحوادث المرور بالتسلسل بحسب أهميتها:

١- تجاوز السرعة المسموحة.

٢- نقص الانتباه والتركيز (سواء لسبب عضوي أو بسبب مؤثرات على الوعي).

٣- نقص كفاءة السائق (تدني مستوى ارتكاساته لجهة تقدير المسافة/ الزمن).

٤- نقص كفاءة وتجهيز السيارة أو وسيلة النقل.

٥- القيادة في ظروف مناخية غير مناسبة.

٦- مخالفات قوانين المرور.

٧- القيادة في حالات نفسية انفعالية مبالغة.

هذه هي العوامل الرئيسية ،المحددة إحصائياً، التي يجب أن تركز عليها حملات الوقاية من حوادث السير وجهود التوعية المرورية.

التربية المرورية التقليدية

لقد كان بحثنا في موضوع التفاؤلية الدفاعية محاولة لتبين السيرورات المعرفية التي تجتازها التربية المرورية ، والصحية إجمالا، كي تقوم بتفعيل وتشجيع السلوك الصحي. حيث الصعوبات المعترضة لهذا التفعيل تدفعنا إلى تركيز أعمق على هذه السيرورات المعرفية. فالتجربة تبين طغيان بعض أشكال القيادة الجامحة المتسببة بالحوادث ومقاومتها لكل جهود التوعية والوقاية. ومراجعة استراتيجية حملات التوعية المرورية تبين لنا اعتمادها على محورين رئيسين. الأول هو تقديم المعارف والمعلومات (**Information**) والثاني هو إثارة الخوف (**Fear Appeal**). ولقد ثبت فشل هذه الإستراتيجية في حالات عديدة. من هنا كانت اقتراحاتنا لإستراتيجية توعية جديدة تركز على السيرورات المعرفية. التي تلخصها التفاؤلية الدفاعية. لكن هذا لا يعني انعدام فعالية المحورين المذكورين بل هو يعني حاجتهما

للمساندة. فهذين المحورين يساهمان بفعالية في تحريك وإثارة سيرورات دوافع السلوك المروري الصحي. وبخاصة عندما يتم الجمع بين المحورين معلومات/خوف. إذ يقوم هذا الجمع بمهمة الإبلاغ عن الخطر وتعميم المعرفة بوجوده. إلا أنه يبقى عاجزاً عن اختراق جدار الانتباه للخطر الذاتي (إحتمال تعرض الشخص نفسه للخطر). وهنا تطرح إشكالية تستوجب التوقف عندها. إذ أن بعض العصابيين الوسواسيين ومعهم فئة المتعرضين لحوادث شبيهة يمكنهم أن يبالغوا في الخوف. بحيث يؤدي التخويف الهادف لزيادة وعي الخطر الذاتي ، لدى الأشخاص العاديين، إلى تضخم هذا الوعي لدى هذه الفئة من الناس. بل أنه يتحول في بعض الأحيان إلى وسواس حقيقي. فلو أخذنا المثال في حملات التوعية ضد الإيدز لوجدنا أن هنالك فئة من الناس ممن يصل خوفهم من هذه الحملات والتخويف المصاحب لها حدود الامتناع عن الممارسة مع وسواس تحري طرق الإصابة الممكنة بالعدوى. وهذا يقودنا إلى النتيجة التي توصلت إليها غالبية الحملات الوقائية. وتقول هذه النتيجة بوجوب تجنب توريط الفئات غير المعنية وغير المستهدفة في الحملات الوقائية. بما يمنع إزعاج هذه الفئات وإثارة مخاوفهم ويوفر في الآن ذاته جهود الوقاية وتكاليفها.

وبالعودة إلى الدراسات المتوافرة نجد أن الإحصاءات تشير إلى إرتفاع نسب حوادث السير في دول الخليج العربي. إذ تبلغ هذه النسبة (لكل مئة آلاف مواطن) حدود ال ١٢٢٤ في السعودية و ١٧٩٩ في الكويت و ١٩٥٩ في قطر و ٩٦١ في الإمارات. في حين تبلغ ٤٩٤ في الأردن و ١٣٤ في سوريا و ١٠١ في العراق (عبد النبي، ١٩٨٨).

أما نسبة الحوادث قياساً إلى عدد السيارات فهي في السعودية (النافع والسيف، ١٩٨٨) كالتالي:

- ٧ حوادث لكل ألف سيارة (زادت النسبة بعد هذه الدراسة وهي من أعلى النسب العالمية)

- وفاة واحدة لكل ألف سيارة.
- ٥ إصابات لكل ألف سيارة.
- ٨٤ ٪ من الحوادث بسبب خطأ بشري.

ونأتي إلى توزيع الفئات الأكثر تعرضاً وقابلية للتعرض للحوادث المرورية. حيث يجد الصالح (١٤١٥ هـ) أن ٤٥،٤٪ من الحوادث يتسبب فيها أشخاص دون التاسعة والعشرين من العمر. أما الصياد (١٤١٠ هـ) فيجد أن ٦٥٪ من الحوادث تقع بسبب السرعة وأن ٧٢ ٪ من الحوادث تقع داخل المدن و٦٥٪ منها يحدث نهاراً.

وبمقارنة هذه الأرقام بالإحصاءات الأحدث نجد زيادة ملحوظة في نسب الحوادث المرورية في دول الخليج الأمر الذي يعني إنخفاض السلامة المرورية وضرورة اتخاذ خطوات وقائية في مواجهتها. كما تؤكد هذه الزيادة فشل محوري التعريف/ التخويف في الحد من الحوادث. ليبقى العمل على تحويل التفاؤلية الدفاعية (التي تصل إلى حدود الإعتقاد بإستحالة التعرض للحوادث) إلى دفاعية وظيفية تربط بين إستبعاد التعرض للحوادث وبين اعتماد الخطوات الكفيلة بتجنب هذه الحوادث. وهذا ينقلنا إلى متابعة المؤشرات المساهمة في التسبب بالحوادث. حيث ترى بانان (**Pannaio** ١٩٨٥) إمكانية توزيع الأشخاص المتسببين بحوادث السير على مجموعات ثلاث هي: ١. ذوي السوابق الجرمية و٢. ذوي السوابق النفسية و٣. المعانون من نقص الذكاء. وترى الباحثة أن هذه الفئات تشترك في ما بينها في جملة مؤشرات فيزيولوجية ونفسية وإجتماعية تؤدي لإفتقادهم لحكمة التصرف أثناء وقوع الحادث. ولدى محاولتنا تطبيق مبدأ التفاؤلية الدفاعية وإستخلاص هذه المؤشرات عن طريقه وجدنا تصدر المؤشرات التالية في قائمة الأسباب المؤدية للحوادث:

١- النشبة (**Raptus**) : أو الغضب المسعور. ويمكنه أن ينشأ عن ظروف ضاغطة أو عن الإنفعالات المرضية (إضطرابات نفسية مترافقة مع إنفعالات

متطرفة وتدني الحكمة في التصرف). إلا أنه غالباً ما ينشأ خلال التسابق بين شباب في العشرينات، بحيث يؤدي التنافس لوصولهم إلى حدود سرعة تمنع سيطرتهم على وسيلة النقل التي يقودونها. وغالباً ما تقع هذه الحوادث بين سائقي الموتوسيكلات في لبنان. وعموماً بين الشباب سائقي فئة سيارات السباق.

٢- **مضطربي المزاج**: وخاصة أصحاب السوابق أو الميول الإنتحارية من بينهم.

٣- **ذوي ميول معاداة المجتمع (Antisocial)** : وهؤلاء يجدون في مخالفة قوانين المرور شكلاً رمزياً من أشكال التمرد على المجتمع. وهم غالباً ما يتسببون بحوادث المرور عن طريق مخالفات من نوع : ١. تجاوز السرعة (٦٥٪ من مجمل أسباب الحوادث المرورية) و٢. التجاوز الممنوع / على اليمين أو في المنعطفات (١٢ ٪ من إجمال الحوادث) و٣. إجتياز الإشارات الحمراء وغيرها من المخالفات المرورية.

٤- **المدمنون**: والواقعون تحت آثار مثبطات عصبية عامة. فبالإضافة لإدمان المواد والمهدئات توجد حالات يكون فقد الإنتباه فيها ناجماً عن إضطرابات فيزيولوجية (اضطراب النوم مثلاً) أو عصبية أو تناول أدوية مؤثرة على الوعي مثل مضادات السعال والحساسية وغيرها.

٥- **فقد المودة (Apathia)** : ومن مظاهراتها إهمال صيانة السيارة ووسائل الأمان فيها (حزام الأمان، إشارات، فوانيس، فرامل ...الخ).

اكتساب السلوك المروري السليم

إضافة إلى محوري التخويف والتعريف توجد محاور إضافية يمكنها تقديم الإجابة على السؤال حول أسباب عدم اعتماد الشخص لسلوك مروري آمن. وهذه المحاور ممكنة الإختصار بدينامية تحويل كل من المعرفة والخوف من مستوى النية إلى مستوى القرار.

وهنا يجب التمييز بين طور الدافع وطور الإرادة.

طور الدافع : في طور الدافع يحصل الإختيار بين السلوك السليم وبين الرغبة وبين إغراء السلوك المعاكس. حتى يمكن القول أن هذا الإختيار يكون نتيجة صراع داخلي. ولقد حظيت مسألة الإختيار هذه بمناقشة كبيرة. حيث طرح آجزن (**Ajzen**) نموذج السلوك المخطط. الذي يعتمد على ضبط السلوك الذاتي بإعتباره متغير تدخل آخر إلى جانب الإتجاه والتوقعات الإجتماعية. والمقصود بذلك إقتناع الشخص بملكيته لإمكانية تغيير الأشياء. وبذلك تلتقي نظرية السلوك المخطط مع نظريات العلاج الواقعي لجلاسر ونظرية التعامل مع الذات للرشيدي (١٩٩٥). خصوصاً بعد ما أثبتته المراقبة من كون إدراك الخطر مدخلاً لإستدعاء التأثير الدافعي. لكن هذا التأثير يبقى أقل من تأثير توقع الكفاءة الذاتية (إحساس السائق بقدرته على التحكم بأداة النقل التي يقودها كما بقدرته على تحسين سلوكه وأدائه في القيادة). من هنا القول أن للسيرورة المعرفية للقيادة السليمة ثلاث سمات أساسية هي : ١. إدراك الخطر و ٢. توقع الكفاءة الذاتية و٣. توقع النتائج. بحيث يؤدي إهمال احدى هذه السمات إلى تشويه هذه السيرورة. لكن التنظيم السببي لهذه السمات يبقى غامضاً ودون جواب لغاية الآن. لكننا نقع على نظرية لوك ولاثام (١٩٩٠) المسماة بـ " **تحديد الهدف** ". والتي تجد مقابلها في التعامل مع الذات بضرورة الإختيار والتغيير.

طور الإرادة : وهو طور تحول النوايا إلى أفعال. حيث تنطلق النية من مرحلة تحديد الهدف إلى مرحلة تنفيذه. هذا التنفيذ الذي لا يتم دون توظيف صحي للإرادة. هذا التوظيف الذي يدرجه الرشيدي /التعامل مع الذات في إطار التحكم. حيث يرى أن الخطوة الأساسية نحو الاختيار تكمن في القدرة على التحكم. فهذه القدرة كفيلة بتفعيل النوايا وتحويلها إلى أفعال تطور الذات والسلوك عامة.

ختاماً فقد بات من البديهي أن تلقين المعرفة والتربية حول المخاطر لا تشكل وحدها وسيلة صالحة لدعم السلوك الصحي (المروري وغيره). لذا فإنه من الواجب دعم هذه الوسيلة بوسائل أخرى. وربما البحث عن طرق أخرى. فإذا ما استعرضنا النظريات المتنافسة حول هذا المجال وجدناها تلتقي عند نقطة توقع الكفاءة أو القدرة على التحكم. كما نجدها تلتقي عند مبدأ أن مفهوم الخطر بحد ذاته غير كاف لاشتقاق تأثيرات تربوية. وهنا يتقدم مصطلح الموارد (**Resources**) حيث يبدو من الملح والضروري تعليم المعنيين أن لديهم أسباب التفاؤل كونهم يمتلكون بالفعل كفاءات التصرف (التحكم) من أجل اللجوء إلى إجراءات تقيهم من الأخطار. وهدف الحد من الأضرار (حوادث السير والإدمان والسلوك المؤذي للصحة وغيرها من الأضرار) في مجتمع ما هو هدف تربوي يستأهل بناء كفاءات خاصة. وبما أن نظرية التعامل مع الذات مكيفة وفق الواقع العربي عموماً والخليجي خصوصاً فإن هذه النظرية قد تشكل الداعم الأساسي لتعزيز الموارد ولتعليم الفئات المتعرضة للأخطار على بناء كفاءاتها الخاصة في تحويل النوايا الناشئة عن حملات التوعية إلى أفعال. بالانتقال بإدراك هذه الفئات للأخطار المهددة لها من طور الدافع إلى طور الإرادة.

المراجع العربية

١. **شفارتسر رالف (١٩٩٤)**: التفاؤلية الدفاعية ، مجلة الثقافة النفسية المتخصصة، المجلد الخامس العدد الثامن عشر، لبنان.

٢. **شفارتسر رالف (١٩٩٦)**: تربية السلوك الصحي، مجلة الثقافة النفسية المتخصصة، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون، لبنان.

٣. **الرشيدي بشير (١٩٩٥)**: التعامل مع الذات، مكتب الإنماء الإجتماعي، الكويت.

٤. **النافع عبد الله والسيف خالد (١٩٨٨)**: تحليل الخصائص النفسية والإجتماعية المتعلقة بسلوك قيادة السيارات في المملكة، جامعة الملك سعود بالرياض، السعودية.

٥. **الصالح ناصر عبد الله عثمان (١٤١٥ هـ)**: المستجدات والمتغيرات في حوادث المرور في مكة المكرمة ، مجلة الأمن، العدد التاسع.

٦. **الصياد جلال (١٤١٠ هـ)**: دراسة إحصائية لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، السعودية.

المراجع الأجنبية

١. Pannain .p (١٩٨٥): Criminological problems off traffic ccidents. CD National Criminal justice Refferences Service. Department F. Rockville.

٢. Schwarzer. R(١٩٩٤):Volitions Theorie der Gesundheitserziehung Z.F. Paed , ٤٠ jg ,no ٦.

٣. Schwarzer. R(١٩٩٣): Defensiver und Funktionaler ptimismusals Bedingungen Fur Gesundheitsverhalten Zeitsc hrift fur Gessundheit Psychologie, Band ١, Heft ١,S ٧-٣١.

الفصل الثامن

الحقوق بين الليبيرالية والفكر التقليدي

ملخص:

يرتبط مفهوم الأمن بكافة وجوه النشاط الإنساني. وهذا الارتباط يجعله على علاقة وثيقة بالسيكولوجيا والأنثروبولوجيا الثقافية. لذلك نرى ان ترسيخ العلاقة بين الإعلام الأمني وبين هذه العلوم ومعارفها هو الشرط الرئيسي للارتقاء بالإعلام الأمني.

فقد شجعت ثورة الاتصالات التبادلية بين هذه المعارف وتطبيقاتها وسهلت دخولها إلى كافة المجتمعات. هذا الدخول الجدير بالتحول إلى فوضى أمنية في غياب اعتماد الأمن على مرجعيات النظم الرمزية للمجتمع (انثروبولوجيا ثقافية) واقامته لعلاقات وثيقة مع هذه المرجعيات. فالأمن لايمكنه ان يعم الا عبر حمايته للمعتقدات الضمنية للأفراد. حيث تشير التجربة إلى ان تجاهل الأمن لهذه المعتقدات يؤدي إلى اختلاله.

في هذه الورقة سنعمد إلى مناقشة دور الإعلام الأمني في تقنين ظاهرة المجتمع المدني وما يتفرع عنه من قوانين حقوق. حيث يطرح هذا التقنين كضرورة ملحة لملامسة الموضوع لجوانب فائقة الحساسية في نظمنا الرمزية. وسيتركز مثالنا على مسألة حقوق الإنسان التي لا يستطيع مجتمعنا قبولها بوجهها الوضعي. حيث مهمة جديدة وشرط للارتقاء يواجهان الإعلام الأمني ويتعلقان بضرورة تقنين هذه المفاهيم الوضعية على ضوء الشريعة الإسلامية وقبول منها فقط ما يتناسب ومبادئ الشريعة. ومن هنا كانت الفعالية الاجرائية لكتاب حقوق الإنسان في الإسلام. الذي سيكون

نموذجنا عن دور الأمن في حماية المعتقدات الضمنية للأفراد. ذلك ان الفرد المسلم متعفف عن قبول أي إغراء بالحقوق متعارض وتعاليم الدين الحنيف. بل ان هذا الإغراء يمكنه ان يتحول إلى تهديد لانتماء الفرد وأمنه وحريته. خاصة عندما تستخدم قوانين الحقوق بشكل تأديبي ذي طابع اغوائي. يشكل تحدياً للأمن وللثوابت التي يقوم عليها.

لقد كان المجتمع المدني ومتفرعاته افرازاً طبيعياً لهيكلية المجتمعات التي نشأ فيها. مما يسمح بالاستنتاج والاعتقاد بانعدام فعاليته في المجتمعات القائمة على هيكليات وبنى مختلفة. وعدم مراعاة هذا الاختلاف ،الناجم عن الخصوصية، هو بحد ذاته اعتداء على حقوق الإنسان وحريته في معتقداته وفي اختياره لأساليب معايشته للحياة وتصوره للموت. وهذه اولى الحقوق الإنسانية وأهمها.

المقدمة

تعتبر ثقافة مجتمع ما تجسيداً ديناميا لهويته. فاذا كان التعريف الانثروبولوجي للثقافة هو أنها أسلوب الحياة الذي يميز مجتمعاً ما عن المجتمعات الأخرى فان ذلك لايعني بحال عجز الثقافة عن تطوير نفسها. فها هو المجتمع الغربي صاحب الثقافة البيضاء يطور ثقافته كي تتسع للمساواة بين البيض والملونين وذلك خلال أقل من قرن.

الا أن حفاظ الثقافة على دورها الحاضن والمجسد للهوية يشترط أن ترتبط عملية التطوير بمرجعيات الهوية. بما يستتبع ضرورة أن تتم حضانة التطور في رحم الثقافة نفسها وألا تستورد تطورات تمت حضانتها في رحم ثقافة أخرى. اذ أن أي تجاوز لهذه المرجعيات يتحول مساساً بالهوية وتالياً بأمن المجتمع. لأن تجاوز الثوابت الثقافية يمس المجتمع وأفراده بتهديد مثالياتهم ومقدساتهم ومستقبلهم. فمع اعتراف الانثروبولوجيا بتفرد الشخصية الفردية فهي تقرر وجود عناصر رئيسية مشتركة بين أفراد

المجتمع الواحد (الصيغة الكلية للشخصية الجماعية). بحيث يؤدي خلل هذه الصيغة إلى فوضى تهدد لحمة المجتمع ومستقبله وبالتالي فانها تهدد أمنه واستمراريته.

من هنا كان الحفاظ على الثوابت الثقافية أهم عناصر الأمن الاجتماعي وأول أهداف الإعلام الأمني. الذي أصبح مطالباً بجملة مسؤوليات جديدة تفرضها عليه ثورة الاتصالات التي تحمل معها عروضاً مغرية لاستبدال هذه الثوابت بأخرى تستجيب لغرائز الحياة وتستبعد التساميات. بل أن هذه العروض تترافق مع الدعوة لاسقاط كل أنواع الفكر الإنساني المنطوي على تساميات وتضحيات يقدمها الفرد لخدمة الجماعة. بما يشكل حرباً إعلامية معلنة ضد ما يسمى بالمجتمعات التقليدية.

ونظراً لتشعب الموضوع وتداخلاته المعقدة فاننا سنتخذ في هذه الورقة مؤشراً نرى قدرته على تلخيص الصراع على الهوية ودور الإعلام الأمني وضرورات تطويره واعداده لمواجهة هذا الصراع. ومؤشرنا هو موضوع حقوق الإنسان بين الإسلام والقوانين الوضعية. وهذا ما يدفعنا لاجراء المقارنة بين الفكر البراغماتي المولد لقوانين الحقوق وبين الفكر التقليدي.

القناعات الخاطئة

يرى الطب النفسي أن كل العوارض المرضية تنطلق من القناعات الخاطئة. وهو يؤكد على أن اصلاح هذه القناعات، واستبدالها بقناعات سليمة، من شأنه القضاء على الظواهر المرضية. وهذا يمتد من الصعيد الفردي إلى الصعيد الجماعي.

ولو نحن حاولنا تقصي القناعات والأفكار الخاطئة المترسخة في أذهان الآخر عن الإسلام لوجدنا أنفسنا أمام سيل عارم من هذه القناعات. ففي احصاء اجرته احدى المؤسسات الاميركية تبين أن ٨٠٪ من الأميركيين

يعتقدون أن ايران وباكستان هي دول عربية. وأن النسبة نفسها تعتقد أن المسلمون كلهم عرب وأن العرب كلهم مسلمون...الخ من القناعات التي يعامل الإسلام على أساسها انطلاقاً من مسلمات خاطئة ترتكز إلى مجموعة من الأفكار المسبقة التي يمكننا تصنيفها كالتالي:

١- امكانية تطبيق الرؤى والمنطلقات العلمانية على الإسلام. وهي فكرة تتضمن الغاء تاماً للآخر (المسلم في هذه الحالة) الذي تعلن العلمانية احترامها له. فالاسلام هو دين ينظم الحياة اليومية للمؤمن ويضع لها الضوابط والشروط.

٢- تجاهل التناقض الذي يمكنه أن ينشأ بين المباديء والقوانين الوضعية وبين الصيغة الكلية للشخصية الاسلامية. حيث تشكل محاولة فرض هذه المباديء الوضعية على مجتمعات مسلمة (أو ذات أكثرية مسلمة) اعتداءً على هذه الصيغة الكلية. وبالتالي على كافة الأفراد المنضوين تحتها.

٣- تجاهل فشل التجارب العلمانية العربية بسبب تعارضها مع هذه الصيغة الكلية. وهو تعارض قابل للحوار ضمن الثوابت واحترامها. ومتحول إلى الصراع مع تجاهل هذه الثوابت لارتباطها المباشر بالهوية.

٤- جهل متغيرات انظمة الحكم في الدول العربية والاسلامية.

٥- الجهل المعيب بحقائق الدين الاسلامي بتعاليمه وتاريخه وممارسته المتسامحة.

ولعلنا نجد في طرح صموئيل هنتنغتون لفرضية صراع الحضارات ،بما تضمنته من استعداء الإسلام، أفضل تجسيدات هذه الأفكار المسبقة والقناعات الخاطئة. والتي تتأكد من خلال القبول والانتشار الوبائي لهذه الفرضية إلى أن تم إسقاطها بتصريحات رسمية!.

وعبر استعراضنا لهذه القناعات الخاطئة نجد أن للإعلام الأمني دوره في توضيح المفارقات المؤدية إلى نشوء مثل هذه القناعات المدعومة بإيحاءات

مفروضة من مصادر متعددة. مما يقتضي تركيز الإعلام الأمني العربي على شرح وجهة نظره بالنسبة للموضوعات المطروحة والمسوقة كمؤشرات للتقدم الانساني. كمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وغيرها من قوائم الحقوق التي لم يمض على ولادتها أكثر من نصف قرن. في حين تصدى لها الإسلام وحدد مواقفه منها منذ ظهوره.

حقوق الإنسان

تأتي حقوق الإنسان في رأس قائمة الحقوق لتليها حقوق المرأة والطفل والأقليات وغيرها من الحقوق. التي يؤكد الباحثون الاجتماعيون والسياسيون على كونها حصان طروادة الخشبي الذي يسهل تسلل الفكر الغربي إلى المجتمعات الأخرى من أجل تغريبها ودفعها قسراً للتخلي عن قيمها ومعتقداتها وسائر مكونات هويتها. حتى تحولت تهمة انتهاك هذه الحقوق إلى تهمة جاهزة للتوظيف في خدمة المصالح الغربية.

ولقد أعفانا الدكتور عبد اللطيف بن سعيد الغامدي من مهمة شرح الموقف الإسلامي من حقوق الإنسان عبر كتابه القيم المعتبر من أحدث الدراسات حول هذه الحقوق وأكثرها علمية وموضوعية. الا أننا وقبل أن نعرض لهذه المنطلقات نود أن نعطي بعض النماذج والأمثلة عن عراقة هذه الحقوق وتاريخها في الغرب العلماني. فقد وضع الدستور الأميركي على يد الآباء الأوائل (ليعتبر بمنزلة الإنجيل الجديد وفق التعبير الأميركي) على يد البيض مالكي العبيد. وكانت المحكمة العليا الأميركية ترفض تمتع الملونين بالمساواة لغاية قيام الثورة الأميركية. التي لم تضع حدوداً نهائية للتمييز وان أعطت للسود بعض الحقوق الأساسية. حتى جاء مؤتمر الجمعية الأميركية لعلم النفس العام ١٩٩٧ ليتضمن بحوثاً تؤكد عجز البيض عن تخطي تمييز اللون مع تأكيد عدم ممانعتهم لحصول الملونين على كافة حقوقهم القانونية ولكن بعيداً عن أوساط وتجمعات البيض. ولعلنا نذكر حملة التوقيفات التي

رافقت انفجار أوكلاهوما الشهير لتتركز على العرب المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة بصفتهم المتهمين الجاهزين، بل شديدي الجهوزية، لتهمة الإرهاب. وكانت النتيجة أن الميليشيات الآرية هي وراء الانفجار. وننهي هذه الأمثلة بسؤال عن عدد الرؤساء الأميركيين من غير الطائفة البروتستانتية لنقدر مسألة حقوق الأقليات في المجتمع العلماني المثالي.

هذه الأمثلة هي غيض من فيض ونحن نسوقها لتحري عراقة هذه التقاليد الإنسانية وصدقيتها. وهو تحري يهدف للتذكير بحقنا في اعتماد تقاليد أكثر عراقة والتصاقاً بهويتنا وشخصيتنا الجماعية. وهو لا يهدف إلى التدخل في قيم الآخرين وقناعاتهم المشكلة لأمنهم والمؤسسة لأسلوبهم في معايشة حياتهم. فهل يكون من حقنا المطالبة بالحيادية عينها؟.

والواقع أن حداثة تجربة حقوق الإنسان في الغرب تجعل هذه التجربة مفتوحة على جملة ثغرات خطيرة تتعلق باهمال حقوق أساسية تتصدر الأولويات المطروحة في قائمة الحقوق الغربية. ولعل أهمها حق الإنسان في أن يموت وفق قناعاته الضميرية والدينية. ومن واجب الإعلام الأمني تكريس هذه المقارنات وتحديد الحقوق الأساسية وتقديمها في لائحة أولويات جديدة تعيد جدولة الحقوق. فأول حقوق المرأة هو ممارسة غريزة الأمومة وليس الحق في الانتخاب. وليست ظاهرة الأمهات العازبات في الغرب سوى تأكيداً على ذلك وايذاناً بضرورة مراجعة أولويات الحقوق.

حقوق الموت والحياة

تشير بحوث الطب النفسي إلى أن قلق الموت هو القلق الطاغي على الانسان. كما تشير هذه البحوث لاستعداد الفرد للتنازل عن ممتلكاته لمواجهة هذا القلق ولطلب الصحة واستمرارية الحياة. وفي دراستنا المقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للطب النفسي تحت عنوان: "رسم الزمن في أوضاع الكارثة" قدمنا عرضاً لحالة الاستسلام للموت لدى مرضى السرطان

الميؤوس من شفائهم. حيث بينت الدراسة أن المدنف على الموت يمر بمراحل ثلاث هي: ١. مرحلة عدم التصديق و٢. ردود الفعل الهيستيرية و٣. الاستسلام للواقع والتهيوء للموت. وهذه المرحلة الثالثة تمثل مرحلة في حياة الإنسان يكون فيها بأمس الحاجة للتمتع بحقوقه قبل مفارقته للحياة. ومن هذه الحقوق حق المحكومين بالاعدام في مقابلة رجل الدين قبل اعدامهم في محاولة لاستجلاب الأمان في رحلة الموت. فهل تغفر الانسانية حرمان الأفراد من حقهم في مفارقة الحياة مطمئنين؟. وماذا يبقى من حقوق الإنسان اذا تم تحريم هذا الحق أو تجاهله؟ وهل يمكن التمييز بين الاغتيال وبين الحرمان من هذا الحق؟.

ان ثورة الاتصالات تبقى عاجزة عن اجتياز جدار الموت. وعن الاتصال بالميت لحظة واحدة بعد وفاته. وعليه فانها عاجزة عن تقديم أية تصورات بخصوص حالة الموت ومع هذا العجز عليها التسليم بحرية كل انسان ليموت على طريقته الخاصة ووفق معتقداته الخاصة. بما يقودنا إلى عرض موجز لمفهوم الموت في الفكر الاسلامي. حيث تقبل التوبة لغاية لحظة طلوع الروح. وحيث البشر بنو آدم وسواسية وبالتالي فهم مقبولين في الإسلام ان هم ارادوا دخوله دون أي تمييز بين كائن وآخر. فاذا ما توفي الشخص فانه يصبح بين يدي خالقه وتسقط محاكماته الدنيوية. يستوي في ذلك المسلم وغير المسلم لأن الإسلام يعتبر الجميع عباداً لله عز وجل. وهنا تبرز مسؤولية الإعلام في التعريف بهذا النوع من المساواة الذي لم تصل اليه منظمات الحقوق الوضعية. التي تسعى إلى تغريب المجتمعات فتدفعها باتجاه نمط حياة معاكس لقيمها ولثوابتها بما يلغي حق الإنسان في الموت وفق هذه القيم والثوابت. ولعل التعبير الأكثر دلالة على هذه المحاولات هو ذلك القائل: **ان مشكلة الموت لايمكن حلها باقتراح تركيب مكيفات الهواء في الجحيم!**.

المرجعيات الفكرية لقوانين الحقوق

اذا كان من المعروف استناد قوانين الحقوق الاسلامية إلى الشريعة السمحاء يصبح من الواجب تحري المصادر والينابيع الفكرية لقوانين الحقوق المسوقة حديثاً تحت شعار "الليبيرالية" وترجمتها الحرفية "التحرر". الا أننا يجب الا نقع مجدداً في فخ المصطلح الظاهرة. وذلك ادراكاً لواقعة أن قبول مناقشة المصطلح يعني قبوله بغموضه ،وقبول الفكر الكامن خلفه والمنتج له ،حتى لوكانت المناقشة معارضة كلية للمصطلح.

لقد وقعنا في فخ هذه المصطلحات بصورة تكرارية مملة ولم يعد هذا التكرار مسموحاً. فقد عقدنا مؤتمرات لمناقشة هنتنغتون حول "صدام الحضارات" وسقط المصطلح بأوامر البيت الأبيض. وقس عليه بالنسبة لمصطلحات الحقوق على أنواعها وصولاً إلى مصطلح العولمة. وهنا نسأل هل تستمر الولايات المتحدة في تبنيها للعولمة ان هي أضرت بمصالحها؟. ويأتينا الجواب عبر المؤشرات التالية:

١- احياء كلينتون لحلف الناتو بتغيير اهدافه الاستراتيجية وتوسيعها خارج بلدانه وخارج القارة الأوروبية. بما يعادل عودة معلنة إلى سياسة الأحلاف وتخلياً عن النظام العالمي الجديد. كمقدمة لتجاهل العولمة.

٢- دعم الولايات المتحدة لصادراتها بميلغ ٤ مليارات دولار سنوياً في مخالفة صريحة وسابقة لقوانين منظمة التجارة العالمية (الغات).

٣- رفض الكونغرس في تصويتين متتاليين طلب كلينتون في تسريع سيرورة العولمة.

٤- امتناع بوش عن توقيع واحداً وثلاثين اتفاقاً عولمياً.

وبهذا نصل إلى السؤال هل نحن نعادي العولمة لأنها أميركية فنعتبرها مهددة لهويتنا ونستنفر للدفاع عن خصوصيتنا تجاهها؟. فماذا لو تخلت

اميركا عن العولمة واعلنت رفضها لها؟. هل نتمسك عندها بالعولمة ونقع في غرامها!؟.

وهذه الاسئلة تتستبع السؤال عن الجهود الإعلامية المهدورة في مواجهة هذه المصطلحات ،التي تشبه الفقاعات أو الشائعات التي تنتفخ ثم تختفي، فتذهب جهودنا هدراً. اننا بحاجة فعلية لفهم المنطلقات النظرية لليبيرالية كي نتمكن من اتخاذ المواقف الموضوعية حيال طروحاتها وتوجهاتها وخططها المستقبلية والآنية العابرة. وهذا يعيدنا إلى الفكر البراغماتي. الذي وصف بأنه نظرية في المعرفة وليس فكراً. ثم أعيد له بعض الاعتبار بعد تعديلات الفيلسوف شيللر على مبادئ واضع البراغماتية ويليام جايمس. وهي تعديلات انطوت تحت شعار 'البراغماتية الانسانية' وهو الأب الفكري والروحي لليبيرالية الراهنة. بما يحملنا على استعراض مبادئ نظرية شيللر.

١. براغماتية فرديناند سكوت شيللر

حافظ شيللر على مبدأ جايمس الأساسي الرابط بين قيمة المعرفة وبين منفعتها. فأعطى للنسان مكانة الصدارة في التفلسف بحيث يشارك فيه بعقله وحسه وادراكاته جميعها بل وأيضاً بوجدانه. مكرساً الإنسان كمركز للعالم الفكري بأكمله. جامعاً بذلك ما بين أكسيولوجية بروتاغوراس القائلة **'بأن الإنسان هو المرجع في كل الأمور'** وبين تشاؤمية نيتشيه القائلة **'بأن الإنسان هو حيوان لن نصل يوماً إلى فهمه'** - لذلك تجب متابعة دراسته_. وأعتبر شيللر أن هذه القيمة التي أعطاها للانسان تحول البراغماتية إلى الانسانية. ومن هنا تسمية 'البراغماتية الانسانية' فهو ينصب الإنسان حكماً على منفعة المعرفة وبالتالي على قيمتها. من هنا استبداله أحكام 'الوجود' بأحكام 'القيمة'. بحيث تتحول الحقيقة إلى مجرد أداة للعمل. بعد أن فقدت اطلاقيتها وتجريديتها. فلا تصبح واقعة الا بفعل الإنسان فيها.

ويعتقد شيللر أن نظرته النسبية للحقيقة تحرر الإنسان من التناقض الأزلي القائم بين طموحاته وبين بطش رأي الجماعة❖ الذي يشكل القوة والسلطان اللذان ينزعان عن الإنسان استقلاله الروحي. وهو يستبق الانتقادات التي يمكنها أن توجه إلى آرائه بالقول أن الفكر كان دائماً فكراً فردياً. ومن هنا معارضة هذا المذهب لكل اطلاقية وكذلك للواقعية (القريبة من المثالية المطلقة). والتصاقاً بصفة الانسانية يحتج شيللر على تجريد المنطق من المعاني الانسانية. مما نزع الطابع الإنساني عن الفكر. وهذا الانتزاع يبرر لشيللر السخرية من المذاهب التي تدعي بلوغ الحقيقة. وهو يطرح بديلاً عملياً (براغماتياً) لهذا البلوغ فيرى أن اختلاف مذهبين ،عبر التاريخ، على حقيقة واحدة مدعاة للتشكيك بوجود هذه الحقيقة❖. ويدعم رأيه بفردية الفكر. فما المذاهب الفلسفية الا انعكاسات لعقليات اصحابها ولحالاتهم المزاجية. وهي بالتالي "بدع فردية". وهنا يستشهد بقول فيخته: "ان مزاجي يفسر فلسفتي". بل أن شيللر يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن الفيلسوف هو انسان يرتاح إلى ما يلائم مزاجه الشخصي ويتصور أو يفتش عن عالم يلائم هذا المزاج. ويدعم رأيه هذا برسالة كتبها نيتشه في العام ١٨٧٠ يقول فيها "... من الأرجح أننا نختار من بين الفلسفات جميعها تلك القادرة على تفسير طبيعتنا فنؤثرها على غيرها...". ويتوج شيللر رؤيته بالفكرة التالية: "**ان كل نظرية أو فكرة غير قابلة للتطبيق في الحياة وفي البحوث العلمية هي غير صحيحة مهما بلغت درجة منطقيتها**".

وهذا المحك هو معيار النجاح وموجهه. فالحقيقة ،التي شغلت الفلسفة والأديان، يجب أن تكون مسألة عملية قبل كل شيء. والانسان الباحث عن التكيف مع بطش قوة الرأي ،كي يصل إلى النجاح، عليه أن يتعلم وأن يعرف دوماً كيف يكتشف الحقيقة (حقيقة نفسه والآخرين).❖

عند هذا الحد نجد أن المذهب الإنساني يطرح نفسه وسيطاً مفصلياً بين الفلسفة وعلم النفس. وهي وساطة تكرست بقيام شراكة نفعية متبادلة بينهما❖. بل وبقيام تيارات تدعو لمزجهما مزجاً تكاملياً❖. الا أن وساطة

المذهب لاتغطي الفلسفة وعلم النفس بمعانيهما التقليدية. فهي تقتصر على الربط بين النشاط الواعي للذات وبين الومضة العقلية المؤدية للمعرفة و/أو لنموها وتطورها. وعلى هذا الأساس يتحول المذهب الإنساني إلى نظرية نفسانية تلقى اليوم التأييد المتنامي❖. وتتلخص هذه النظرية بالقول أن الإنسان هو الذي يصنع الحقيقة. وعبرها فانه يصنع الواقع. وبذلك يصبح عدم رضانا عن واقعنا نتيجة لخطئنا في صنعه وصنع الحقيقة المؤدية اليه. فاذا ما اردنا تغيير واقعنا علينا أن نعيد النظر في رؤيتنا للحقيقة وفي تصنيعنا لها❖.

وعندما يفلسف شيللر هذه المعادلة فإنه يقول : بأن الحقيقة والواقع ليست بالأشياء الحتمية المبتوت في أمرها مسبقاً وبصورة نهائية. إذ لا توجد هنالك حقيقة ثابتة كل الثبات ولا واقع جامد فاقد للمرونة (فالواقع متحرك سيال ونحن نسيل معه ونسمي حقيقة كل تأكيد نصادفه خلال هذا التحرك وتمكننا السيطرة عليه والتحكم به لتحسين شروط العمل – برغسون).

ويتابع شيلر بأنه إذا كانت الحقيقة صناعة بشرية فإنه من الطبيعي أن تختلف باختلاف الأشخاص ومعتقداتهم ودرجات وعيهم وحالاتهم المزاجية. وإن نحن أردنا صناعة حقيقة ملائمة لنا فإن علينا أن نأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار.

وهنا يردنا شيلر إلى صميم علم النفس مرة أخرى. فكيف لنا أن نتحكم بهذه العوامل أو حتى ان نتعامل معها قبل أن نستوعبها؟. ويقدم لنا شيلر المساعدة في هذا المجال باقتراحه تصنيفاً للمعتقدات (ومتغيراتها). فيقول بأن الاعتقاد ضروري للإنسان حتى يستمر في الحياة وفي التفكير. وبين قطبي 'اللااعتقاد' و'الاعتقاد' يصنف شيلر الاعتقادات على النحو التالي:

١-الاعتقادات الضمنية – التي لا نجاهر بها ولا نناقشها.

٢-الاعتقادات الجدالية – وهي غير مستقرة لكننا نسلم بها عن بينة.

٣-أنصاف الاعتقادات❖ – وهي غير ثابتة (غالباً دينية برأي شيلر).

٤-الاعتقادات الخائنة❖ - نتيجة خطأ في نشاط الذات الواعية (غالباً سياسية).

٥-الاعتقادات الموهمة - وهي إيحائية الطابع.

وعبر هذا التصنيف يبين لنا المذهب الإنساني لا إطلاقية المعتقدات وعدم اضطرارنا للاستسلام لها كأداة بطش اجتماعية أو سلطوية. وتالياً فإننا لسنا عبيداً لمعتقداتنا. فنحن أحرار في اختيارها وتعديلها بما يتناسب مع طموحاتنا الفردية ورغبتنا في تعديل البيئة (الواقع) وفق غاياتنا.

ولكن هل يعني ذلك حرية العيش الإنساني؟. فلو نحن سلّمنا أن الإنسان يصنع واقعه بنفسه فإننا نقع في إشكاليتين ميتافيزيقيتين وهما : ١- عدم كمال الواقع و ٢- حرية الفعل الإنساني هل هي مطلقة؟.

من جهته يتجاهل شيلر في إجابته هاتين الإشكاليتين فيرى أن حرية الإنسان هي أمر واقع لأنها غير محدودة بواقع ثابت (لأن العالم غير تام لذلك فهو يتغير ويتطور باستمرار مفيراً معه الواقع).

في المقابل نجد أن شيلر لا ينكر "الحتمية" ولكنه يجد البينة على محدوديتها في نتائج أبحاث الفيزياء الكوانتية. التي أثرت الفلسفة وقدمت لها أداة ثمينة لاستيعاب منهج العلم وطبيعة المعرفة.

مما تقدم نجد إغراقاً في النظري يحجب عن البعض علاقة هذا المذهب بفلسفة نهاية القرن (وعولمة أنماط السلوك واحدة من تجلياتها). لكن الخلاصة التالية توضح لنا بجلاء هذه العلاقة. وهي اختصاراً:

أن عدم تمام العالم وحاجته للتطور تحولان الواقع إلى عدم الثبات وإلى إمكانية التحكم وتشكيله. بحيث يمكننا أن نصنع منه ما نشاء. بل إننا نبدل فيه ونبتدع منه على الدوام وبدون توقف. وبما أن عالمنا مستمر في نموه وتطوره فإن عملية ابتداعنا للواقع غير قابلة للتوقف أو للانتهاء. وبذلك فإن المستقبل هو عبارة عن مجموعة ممكنات (أو احتمالات) يمكننا ان نحول بعضها إلى واقع وبعضها الآخر إلى مستحيل (المستقبليات من تجليات هذا

المذهب أيضاً). أما عن اتجاه هذا التحويل فهو يتعلق بعوالمنا الفردية (ومنها الاعتقادات المشار لها أعلاه).

فإذا ما راجعنا تعددية الاعتقادات واختلافاتها وضرورة قبولها والتعامل معها (وهو ما سبق ذكره أعلاه) أدركنا نصيحة شيللر أو جملة نصائحه وهي:

أ-يجب احترام جميع المعتقدات حتى ما يبدو منها باطلاً. شرط أن يكون أصحابها صادقين مخلصين لها.

ب-يجب الابتعاد عن مواقف التشيع.

ج-يجب الابتعاد عن المواقف الحزبية.

د-يجب الابتعاد عن مواقف العنصرية والتمييز ونجنبها.

ه-يجب اعتماد قيم التسامح والشمولية الإنسانية.

فإذا ما التزم الفرد بهذه التعاليم فإنه يفقد أية خصوصية ويتحول إلى مواطن عالمي وهذه هي 'العولمة' (بوجوهها الاقتصادية ونظيرة الايديولوجية) التي أرسى شيللر مبادئها مطلع الثلاثينات من هذا القرن وتوفي عام ١٩٣٧ قبل أن يشهد فصولاً من تطبيقاتها.

مناقشة المرجعيات الفكرية لقوانين الحقوق

بعد هذا العرض، المختصر قدر الإمكان، للمذهب الإنساني البراغماتي نجد إمكانية الارتقاء في مستوى الخطاب بعيداً عن التيه في المتفرعات الدقيقة (الشعرية) للتفاصيل إلى مناقشة فكرية للعولمة قابلة لتحديد أطرها ومراميها. ونبدأ هذه المناقشة منطلقين من المبادئ الملخصة للمذهب فنرى:

١- **احترام معتقدات الغير شرط أن يكون صادقاً في اعتناقه لها.**

وهنا يطرح السؤال: من يحدد هذا الصدق ومقداره؟ ومن يتولى مهمة توزيع هذه المعتقدات وتصنيفها إلى ضمنية وجدالية وخائنة وموهمة

وإنصاف اعتقادات؟. وهذا الغموض يكاد يساوي احتقار معتقدات الغير وإلغائها إن هي لم تتوافق مع معايير التصنيف وفق رؤية الأقوى لها[1].

بل إن سؤالاً أكثر جذرية يطرح نفسه وهو: هل تعني الحرية الإنسانية وجوب الحصول على الاعتراف بالمعتقدات؟ وإذا كان ذلك واجباً فمن هي الجهة المانحة لهذا الاعتراف. وما هي الإثباتات والقرائن الواجب على صاحب المعتقد تقديمها لنيل هذا الاعتراف؟.

وإذا كان هذا المذهب شريكاً للسيكولوجيا فإننا نطرح السؤال عن سبب إهماله للغرائز الإنسانية. وهي محرك أقوى فعالية من الاعتقادات. فماذا عن غرائز البقاء والاعتراف واستمرارية النوع لدى شعوب يأكلها المرض والمجاعات مع تعرضها لمساومات تهدف لاقناعها بتبديل اعتقاداتها حتى يسمح لها بالاستمرار في الحياة[2].

٢- **الابتعاد عن مواقف التشيع.**

ألا يتعارض هذا المبدأ مع أبسط المسلمات الإنسانية والسيكولوجية؟. ماذا فعلت البشرية عبر حربين عالميتين ومئات الحروب الصغيرة عبر هذا القرن؟ وماذا عن مبدأ الأحلاف (الاقتصادية والعسكرية والعرقية... إلخ)؟ ألا تندرج هذه جميعها في خانة التشيع؟

---

[1] - وهنا نكرر سؤلاً طرحناه في مناسبات عديدة وهو هل تقبل الولايات المتحدة (أو أية دولة قوية) بالعولمة لو كانت معاضرة لمصالحها؟.

[2] - وهنا نجد كاختصاصيين أن من واجبنا التذكير بأن الغرائز أكثر أصالة من المعتقدات. فالأخيرة تستوجب عملية تسامي (Sublimation) لا تتوافر شروطها دائماً. من هنا فإن الغلبة تكون للغرائز في حال تعارض المعتقدات معها. وهذه الحقيقة يمكنها توفير صراعات ونزاعات عديدة لو أخذتها السياسة بعين الاعتبار. ويمكننا التأكيد بأن تجاهل الخصوصيات الذي تمارسه العولمة الراهنة هو المسؤول عن العديد من الصراعات القائمة والمستقبلية والتي تتم على شكل حروب صغيرة ولكنها دموية أكثر من المألوف.

٣- الابتعاد عن الحزبية.

وهنا نذكر بأن الحزبية هي المصطلح السياسي لما تطلق عليه السيكولوجيا تسمية 'الانتماء'. والانتماء مرادف للحياة. هذا دون أن نتجاهل إشارة شيللر المحقة حول أعباء الانتماء وتبعاته وثقلها على طموحات الفرد. لكننا نرى في المقابل أن التخلي عن الانتماء ،أو فقدانه، يعني فقدان الاعتراف وهو أزمة وجدانية تهون أمامها إعاقة الطموحات.

٤- الابتعاد عن العنصرية والتمييز.

وهو ما يكتسب راهناً تسمية 'الحقوق المدنية' وهو شعار رائع إذا توصلت البشرية لوضع معايير عالمية (عابرة للمصالح والجماعات) له. لكن الواقع يشير إلى أن أغنياء المعلومات هم الذين يفرضون معاييره. في حين يدفع فقراء المعلومات فواتير هذا الخلل المعياري. وفي مجالنا الحالي يهمنا من فقر المعلومات فقر الإعلام وفقدان ،أو ضآلة، قدرة التأثير على الرأي العام العالمي.

٥- اعتماد قيم التسامح الإنساني.

وهنا نتساءل عما إذا كان السباق على امتلاك أسلحة الدمار الشامل والجهود المبذولة لاحتكارها وتطويرها هي من مظاهر هذا التسامح؟! أم تراها تلك الحروب الرمزية (استخدام قوة عسكرية بدون إعلان حرب وبدون تدخل بري وبدون احتمالات خسارة من أي نوع!) هي الرمز لقيم التسامح الإنساني الجديدة. بما يستتبع السؤال عن ايحاء افتقاد الايديولوجيات ، والاديان خاصة، لقيم التسامح. وذلك بوصفها آراء جماعية ضاغطة على الفرد؟!.

٦- من ماركس إلى شيللر

مع احترامنا للمسافة النظرية - الفلسفية الفاصلة بين المذهبين فإننا نرى اشتراكهما في هدف التعولم وكذلك في خطيئة مشتركة هي خطيئة تجاهل الغرائز الإنسانية. وكل نظرية تتجاهل هذه الغرائز أو تجمدها أو

تحاول إلغاءها هي نظرية آيلة للسقوط. وهذا يقودنا إلى سؤال تكرر كثيراً في العقد الأخير وهو لماذا سقطت الماركسية واستمرت البراغماتية (الرأسمالية)؟ وجوابنا الشخصي أن تفوق البراغماتية يأتي من احترامها لغريزة الربح (تحقيق المكاسب). لكن هذه الغريزة لوحدها لا تشكل إكسير الحياة الذي يضمن للنظرية الخلود والانتصار. فالبراغماتية تتجاهل وتقمع غرائز على مستوى عالٍ من الخطورة ومنها غريزة الموت والاعتراف. واستمرار النوع والحفاظ على الخصوصية الذاتية... إلخ من الغرائز المكبوتة التي تؤكد على بداية نهاية البراغماتية. ولكن هل يعني فشل النموذج السوفياتي للماركسية أو الأميركي للبراغماتية نهاية هذه النظريات؟

لحسن الحظ فإن نظريات الاستقراء التاريخي مجتمعة تؤكد أن فشل التطبيق لا يعني بحال فشل النظرية. بل إن الاستقرائيون يحددون مدة جيلين كفترة تحتاجها النظرية (التي فشل تطبيقها) من اجل إعادة تنظيم ذاتها (**Reorganisation**). إلا أن ما يجب التنبه له ليس فقط قرب الانهيار المدوي للرأسمالية بل قرب اكتمال فترة جيلين على سقوط الفاشية وبداية علائم انبعاثها بقوة حتى داخل معقل الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة). وعندها فقط قد يعتقد البعض أن كؤوس العولمة وصدام الحضارات ونهاية التاريخ هي أقل مرارة من كأس الفاشية القادم إلينا بسرعة خلال عقدٍ أو عقدين من الزمن الآتي. مع الالتفات إلى ملامح النقلة الفاشية عند البراغماتيين المعاصرين. وفي طليعتهم اسرائيل التي تكاد تعلن فاشيتها لكنها تنتظر التحولات التي تجعل الرأي العام أكثر تقبلاً لهذا الاعلان.

الإسلام وحقوق الإنسان

أسخف الحيل وأكثرها افتضاحاً هي حيلة **ادعاء الحكمة بمفعول رجعي**. اذ تطالعنا فجأة صرعة "قانون الحقوق الأميركي". وهي صرعة ايجابية عل أية حال. فنحن لانتمنى استمرار قوانين الرق والعبودية للسود

الأميركيين مثلاً. كما نقر باهمية وجود قانون يردع استخدام الاسلحة المحرمة دولياً. وباختصار فاننا نؤيد وجود مرجعيات أخلاقية-قانونية ضابطة للغرائز السلبية والعدوانية في مجتمعات عديمة التراث والضوابط الأخلاقية.

أما أن يبلغ ادعاء الحكمة جرأة الدعوة إلى تخلي مجتمعات ذات تراث أخلاقي متكامل وعريق عن هذا التراث لصالح هذه القوانين الوضعية فمسألة تتجاوز الوقاحة. اذ تنطوي على محاولة الغاء تقارب "الابادة المعنوية". وتتجسد هذه الوقاحة بدعوة المجتمعات الاسلامية "المجتمع السعودي مثلاً" لتطبيق هذه القوانين الوضعية على حساب القوانين المحددة في الشرع الاسلامي. وهذه النقطة استثارت أقلاماً كثيرة انتقينا منها الدراسة المميزة للدكتور عبد اللطيف بن سعيد الغامدي والمعنونة "حقوق الإنسان في الاسلام" والمنشورة في كتاب صادر عن اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية❖.

في هذه الدراسة يطرح الباحث أصل الحقوق والحريات. فيعود إلى المنظور الاسلامي للحقوق كي يقرر أن الإسلام ينظر لكافة البشر على أنهم أبناء آدم. ومن هنا شيوع مصطلح الأخوة البشرية في الإسلام. وهو يورد مخاطبة الباري عز وجل للبشر بلفظة بين آدم. بتكريس مطلق لهذه الأخوة. حيث التمايز لايتم على اسس دنيوية وانما على أساس التقوى ومخافة الله. وبذلك فان أبسط الحقوق البشرية هو حق الإنسان في أن يتخيل الحياة الأخرى ويؤمن بها وفق معتقده وأن يموت ويدفن وفق تعاليم دينه. وهذه التعاليم مستحيلة الفصل عن النظم الرمزية المحددة لأطر العلاقة داخل الجماعة وخارجها والناظمة للعلاقة مع الآخر. ويتنامى أثر هذه النظم الرمزية في الديانة الاسلامية التي تنظم الشؤون الحياتية للمؤمن. وهذه الحقوق هي الأساس أما الحقوق الوضعية فهي الفرع. فهذه الأخيرة تتحول إلى منتهكة لحقوق الإنسان ان هي تجاوزت الحقوق التي تحددها النظم

الرمزية للجماعة. فمثل هذا التجاوز انما يعني الغاء تراث الجماعة وتاريخها ومنعها من معايشة الحياة وفق قناعاتها. فهل يمكن لقانون وضعي ،مهما بلغ مستوى تسويقه، أن يدعي الحق بالغاء تراث جماعة ما وسحب الاعتراف بها؟. واذا ما حدث وأن سحب الاعتراف من جماعة ما وانتزع منها فماذا يبقى من الحقوق بعدها؟. وعن أية حقوق انسان نتكلم؟.

لاشك بأن المجتمع المعاصر يضم جماعات قامت بهجر نظمها الرمزية ،أو بعضها، تحت مسميات عديدة. وهذه الفئة تحديداً تحتاج الة قوانين حقوق وضعية لسد ثغرات الانتماء وهجران الهوية. وحاجة هذه الجماعات للقوانين التعويضية لاتبرر بحال محاولتها فرض قوانيننها على الجماعات المنتمية والملتزمة بجهاز قيمها وأنظمته الرمزية. اذ أن عولمة قوانين الحقوق مستحيلة بسبب اختلاف الثقافات. وهذا ما تبينه مختلف التجارب التاريخية. وتكفي الاشارة هنا إلى أن أياً من النظم الرمزية لن يتمكن من الغاء أي نظام رمزي آخر. ولو نحن أخذنا اللغة مثالاً على النظم الرمزية لوجدنا أن أياً من اللغات لم يتمكن من الغاء اللغات الأخرى بدليل تعددية اللغات المعاصرة. واذا كانت الانجليزية قد تكرست كلغة عولمة فان ذلك يعود للاضطرار إلى التعامل معها وليس إلى اسقاط اللغات الأخرى.

في هذا السياق يؤكد المؤلف على عدم صلاحية المنهج التبريري في التوفيق بين النظم الرمزية والقوانين الوضعية والاكتشافات العلمية ويرى : أن بعض المؤلفين في موضوع حقوق الإنسان في الإسلام قد تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد. فأضافوا اليه حقوقاً لم تعرف الا في هذا العصر الذي ننتمي اليه. ويضيف الغامدي: ... ان بعض التبريريين يقيمون تبريراتهم انطلاقاً من فكرتي الأسبقية والاستيعاب اللتان تعتمدان الاسقاط المرتكن إلى التأويل المتعسف من خلال جعل الحاضر ماثلاً في النص القرآني بحجة أنه احتوى كل شيء...' .

والواقع أن هذه التأويلات التعسفية للنص القرآني تستحق دراسة ،بل دراسات، متعمقة. كونها ترتكب خطيئة ربط النص بمرجعيات جامدة وظرفية. وما مسألة حقوق الإنسان في الإسلام الا واحدة من هذه التأويلات. وهنا يؤكد الغامدي على أن عدم احتواء النص على التفاصيل الجزئية لايعني عدم اكتماله أو هو يعد نقيصة فيه. فالقرآن الكريم ليس كتاب تاريخ أو قانون حتى يؤخذ عليه سكوته عن بعض التفاصيل. فهو قد احتوى على الأفكار الرئيسية الأساسية والمهمة تاركا' حيثياتها وتفاصيل تطبيقها للأمة. وذلك وفق الأصول والضوابط الشرعية. وهنا يذكر المؤلف قولا' لاسحق الشاطبي اذ يقول: '... ان كثيرا' من الناس قد تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد. فأضافوا اليه كل علم يذكر للمتقدمين والمتأخرين، من علوم الطبيعيات والتعاليم والمنطق وعلم الحروف وأشباهها...'.

ويخلص المؤلف إلى التقرير بأن الإسلام قد أصل لحقوق الإنسان انطلاقا' من احترام الذات البشرية وتكريمها. برهان ذلك في قوله تعالى:❖ **ولقد كرمنا بني آدم** ❖ وهو بذلك حائز قصب السبق على الأديان الأخرى وحتى على القوانين الوضعية. حيث التكريم القرآني للانسان هو تكريم لايشوبه تمييز أو تحديد لزمان أو لنوع. وهذا التأسيس المبني على وحدة النشأة والطبيعة والعقيدة والمصير استبعادا' لكل تمييز بين البشر. وهكذا فان تأسيس حقوق الإنسان على الدين فيه تأمين لها وصيانة من كل تفرقة أو تمييز.

والواقع أن توقفنا عند هذا الكتاب وموضوعه كان بهدف اعطاء مثال عملي على محركات تطوير اعلامنا الأمني والارتقاء به. اذ يستحيل الفصل بين أمن الجماعة وبين اطمئنانها لصيانة نظمها الرمزية واحترام قيمها. فالحقائق التي يعرضها الكتاب واجبة التعميم في ثقافتنا لدعم أصالة قوانين الحقوق في جهاز قيمنا ودحض الافتراءات المعنونة بقوانين الحقوق

منجهة. وهو واجب التعميم والنشر في الثقافات الأخرى لتبيان المسعى الاسلامي ،المتأصل منذ ١٥ قرناً، لتحقيق العدل في العلاقات الانسانية. فقانون الحقوق الاسلامية لا يقتصر على المؤمنين بل هو يمتد إلى المخالفين. والأمثلة على تسامح الإسلام ورعايته لحقوق غير المسلمين كثيرة ومعترف بها. لذا لابد من تعميم خلاصة الغامدي ،حول موضوع الحقوق، والقائلة بأن الإسلام ينظر لجميع الناس على امتداد الزمان والمكان على أنهم أخوة لكونهم جميعاً أبناء آدم. وهذه المساواة لاتحتمل النسبية وتعدد الدلالات الذي تنطوي عليه تطبيقات منظمات الحقوق المسيسة. التي ترمي الآخرين بدائها ثم تنسل!؟.

الإعلام الأمني مسؤوليات إضافية

ان المواضيع المشار لها أعلاه تبين لنا أن التهديد الذي يحيق بجهاز قيمنا لايقتصر على ميدان بعينه. فلو عدنا إلى المرحلة التاريخية المفصلية ،المتمثلة بسقوط جدار برلين، لوجدنا أن الآحادية القطبية لم تكتف بالسيطرة العسكرية-الاقتصادية. بل هي تجاوزتها إلى طموح السيطرة الفكرية وهي الأخطر. فكان الاعلان عن سقوط الايديولوجيات. حيث العودة إلى مبادئ شيللر البراغماتية تشير إلى كون هذا الاعلان يتضمن في طياته الاعتقاد بسقوط الفكر التقليدي وليس فقط الفكر السياسي الايديولوجي. وبمراجعة السلوك الغربي تجاه الفكر التقليدي نجد أنه ينحو باتجاه الاعلان عن سقوط هذا الفكر. وما طرح هنتنغتون لصدام الحضارات ،وتصدير الإسلام كمصادم رئيسي فيه، سوى مقدمة للاعلان عن هذا التوجه. وبالرغم من سحب هذه الفرضية من التداول فاننا نجد أن الاصرار على عولمة نمط الحياة الأميركي هو خطوة مبطنة باتجاه تفعيل هذا الصراع وصولاً إلى تحويله إلى صدام بارد وغير معلن.

الفصل التاسع

قراءة في الكارثة الأميركية الجديدة وانعكاساتها

عندما تبلغ أمة ما هذا المستوى من القوة فانه من غير المستبعد أن تفقد حكمتها وعدالتها واتزانها لتصبح خطراً على البشرية. فتفقد قوتها لكنها قد تستعيدها لو هي عادت إلى هذه الفضائل.

جون آدامز ١٧٧٨

إن ما جرى صبيحة الثلاثاء ٢٠٠١/٩/١١ يقدم نموذجاً مميزاً للدراسات النفسية للكوارث. إذ تتوافر في هذه الكارثة كافة شروط الكارثة الصاعقة من وجهة طبنفسية. وأهم شروطها التالية:

- **انها غير متوقعة: حيث التوقع يتيح الوقت للاستعداد لمواجهة الكارثة ولتخيل أضرارها بما يساعد لاحقاً على سرعة تعقيلها واستيعاب أبعادها وبالتالي سرعة التعامل معها.**
- **انها غير ممكنة التجنب: وهنا تلعب سرعة التنفيذ وتسلسل الأحداث والتخدير الحسي أدوارها في العجز عن تقليص آثار الكارثة أو التخفيف من انعكاساتها المباشرة.**
- **جمعها بين التهديد الفردي والتهديد المعنوي: حيث طاولت الكارثة رموزاً ذات طابع معنوي ورمزي إضافة إلى تقدير ضحاياها بالآلاف وتهديدها التوقعي لكافة السكان في نيويورك و واشنطن.**
- **عجز ممثلي القانون والسلطة عن التدخل لمنع الكارثة أو الحد من آثارها.**

- **كونها اصطناعية:** حيث تتجه انفعالات الجمهور المتعرض للكارثة باتجاه صانعها. ويتحول هذا الاندفاع إلى الفوضى العارمة في حال عدم تحديد الفاعل.
- **كونها كارثة ذات طابع وطني عام:** بحيث يطاول التهديد الانتماء نفسه. ويطرح مشكلة اغتراب المواطن داخل مجتمعه. فيشجع احتمالات الانقسام والتفكك. بحيث تجتمع الانتماءات الضيقة (العرقية والدينية والعائلية ...الخ) لتحتمي بانتمائها. وأحياناً لتصادم الانتماءات الأخرى وتتبادل التهم معها. ويتعمق هذا التفكك بغياب معرفة العدو المتسبب بالكارثة.
- **احياء ذكريات الكوارث السابقة: لم تتعرض الولايات المتحدة في تاريخها لكارثة بهذا الحجم. الا انها تعرضت لكوارث متعددة من طبيعية (انهيار سد بوفالو كريك وزلزال سان فرنسيسكو والاعاصير الكثيرة ...الخ) واصطناعية كان آخرها تفجير أوكلاهوما (١٩٩٥). وفي مناسبة مثل الثلاثاء الأسود فان الذاكرة الجمعية الأميركية تتستجمع مجمل هذه الذكريات الصدمية وتعيد احياءها. مما يتسبب بمضاعفة الانفعالات.**

مهما يكن فان أحداث الثلاثاء الأسود ليست بالكارثة العابرة. فهي من نوع الكوارث التي تدخل في الذاكرة الجمعية للشعوب وتسطر في تاريخها. وذلك بغض النظر عن متغيرات الراهن السياسي والدوافع العابرة لتبريرها الرد فعلي ومحاور الصراع الآنية المرافقة لها.

من هنا فان دراسات هذه الكارثة ستتجاوز العلاج النفسي للضحايا إلى دراسة التحولات في سلوك الجماعات الأميركية. ومنها إلى المتغيرات السياسية والفكرية الأميركية عقب الكارثة. وعلى صعيد الطب النفسي فان مراجعة الدليل الأميركي لتشخيص الاضطرابات العقلية سوف تضم تعديلات أساسية على الآثار النفسية للكارثة وملحقاتها. بحيث لا يعود التشخيص الأميركي للحالات الكارثية سطحياً كما هو لغاية الآن (مما جعلنا نوجه النقد إلى سطحيته في مناسبات اختصاصية عديدة).

ولكن ماذا عن المراحل التي تمر بها ردود الفعل الكارثية؟.

يحدد الطب النفسي هذه المراحل بتقسيمها اصطناعياً إلى المراحل التالية:

١. **قبل الكارثة:** حين يتم تدريب الجمهور على السلوك تجاه الكارثة وانتقاء أعضاء فرق الإنقاذ والقوى الأمنية المسؤولة عن تقنين انفعالات الجمهور وتوجيهها بالاتجاهات الصحيحة منعاً للأخطاء التي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة أضرار الكارثة. وفي حالة الثلاثاء الأسود تلغى هذه المرحلة لكون الكارثة فجائية بدون إنذار مسبق (للجمهور على الأقل).

٢. **أثناء الكارثة:** ويتم خلالها توجيه الجمهور واتخاذ جملة الخطوات الآيلة إلى الحد من أضرار الكارثة قدر الإمكان. مع العمل على تقنين الانفعالات والسيطرة عليها من قبل ممثلي الأمن.

٣. **ما بعد الكارثة: وتقسم بدورها إلى أربعة مراحل هي:**

- **مباشرة بعد الكارثة:** حيث يجري تقنين انفعالات الجمهور ورغباته الانتقامية من المتسببين بالكارثة بحيث يتولى ممثلو السلطة مسؤوليات اعادة مشاعر الأمان للجمهور وإظهار قدرتهم على السيطرة على الوضع ومنع تكرار الكارثة واتساع ضررها كما القدرة على الانتقام من المتسببين بها. مع تقديم العلاج للحالات المتضررة جسدياً ونفسياً من الكارثة.

- **في الأسابيع التالية:** بعد أن يتم التحكم بالانفعالات وتقنينها في السبل السليمة يبقى على مسؤولي الأمن تأكيد سيطرتهم على احتمالات تكرار الكارثة وطمأنة الجمهور إلى وجود خطوات أمنية كافية للحماية. مع القدرة على اصلاح آثار الكارثة وتعقب المتسببين بها واخضاعهم للقانون.

- **في الشهور التالية:** وهي فترة كافية ليستوعب الجمهور أحداث الكارثة ونتائجها وأضرارها بحيث تتحول معايشتها من قبل الجمهور إلى معايشة فردية (معاناة الناجين من الكارثة). في مقابل تحول الكارثة إلى

حدث تتحمل السلطة مسؤولية متابعته وازالة عواقبه. مع استمرار تقديم العلاج للحالات المتضررة.

هذا من الناحية الاختصاصية النظرية أما عن تطبيقها في حالة الثلاثاء الأسود فانه يثير العديد من الأسئلة ويطرح ضرورة مناقشة التفاصيل وأهمها:

- المسارعة لاتهام العرب بالكارثة (الجمهور الأميركي يعتقد أن كل العرب مسلمون وأن كل المسلمين عرب. وعليه فانه لا يفرق بين العربي وبين المسلم) مع استبدال كلمة عربي بمصطلح الشرق أوسطي. وذلك على غرار ما جرى في حادثة أوكلاهوما (١٩٩٥). بما يدفعنا للسؤال عن أسباب بقاء العرب المتهم الجاهز في لاوعي الجمهور الأميركي.

- كانت السلطات الأميركية مضطرة لقبول اتهام الجمهور للشرق أوسطيين بسبب انعدام إمكانية توفير معلومات مضادة بالسرعة اللازمة. والجمهور يحتاج إلى تعريف للعدو. فبقاؤه مجهولاً يضاعف ذعر الجمهور. وهنا استغلت السلطات الحملات الإعلامية للإدارة السابقة (كان كلينتون يصنع الأعداء ويخترعهم لتبرير سياساته) ضد بن لادن فوجهت الأنظار باتجاهه.

- نتيجة لهول الكارثة والذعر المرافق لها وعدت السلطات بتبني رغبة الانتقام عند الجمهور واتخذت خطوات دبلوماسية وأجرت تحركات عسكرية في هذا الاتجاه. لغاية تنفيذ الحرب الأفغانية مع ارتفاع صوت بول وولفويتز بضرورة شن الحرب على العراق. وهو ما حدث فعلاً في ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣.

- جاءت الكارثة لتعزز العديد من توجهات الإدارة الجمهورية الجديدة. التي كانت تهيأ نفسها لمواجهات من نوع آخر. لذلك فهي استقبلت الكارثة بالجهوزية اللازمة لمواجهة احتمالاتها. بما يستتبع السؤال عن توظيف إدارة بوش للكارثة لدعم توجهات الإدارة. وتصوراتها لتعزيز موقع الولايات المتحدة في العالم عن طريق القوة العسكرية.

- شكل الاقتصاد نقطة الضعف الأولى في مشروع إدارة بوش الجديدة. بحيث مالت التوقعات الاقتصادية إلى التشاؤم. ولاشك أن الكارثة قد ألحقت أضراراً بليغة في الاقتصاد الأميركي. لكن التعاطف المصاحب للكارثة بدا قادراً على إصلاح هذه الأضرار. وهذا ما أثبتته تعليقات المسؤولين الاقتصاديين العالميين من رسميين ومصرفيين. لكن تجربة قطع التيار (إيقاف التعامل في بورصة وول ستريت) لغاية الاثنين في ٢٠٠١/٩/١٧ كانت الحكم. إذ تم ضخ مبالغ خيالية في السوق الأميركية. وكانت مصادر هذه المبالغ متنوعة بتنوع المستثمرين في السوق الأميركية كما بتنوع الدول التي تربط اقتصادها ومدخراتها بتلك السوق. وبذلك تمنت السوق من استعادة مؤشراتها بصورة وهمية. وهي نجت بذلك من احتمال استمرار تدني المؤشرات بشكل يستدعي إعادة توقيف البورصة. ولو حدث ذلك لكان عائقاً في وجه التحرك العسكري وربما مانعاً له ودافعاً لاعتماد خطة طوارىء اقتصادية. وكان من الطبيعي أن تحظى وول ستريت بدعم الأصدقاء وأصحاب المصالح في البداية. إلا أن هذا الدعم لا يمكنه أن يكون مستمراً في ما لو عجزت البورصة عن استعادة قدرتها على ضبط مؤشراتها. وهنا يطرح السؤال عن إمكانية جعل البورصة بمنزلة الضربة الثانية بعد ضربات الثلاثاء الأسود. وهي إمكانية طرحت في حينه العديد من الأسئلة ومنها:

- هل تستمر الولايات المتحدة في قرع طبول الحرب بسبب استمرار تعثر بورصتها؟.

- هل تستغل الإدارة الجمهورية حركة الجمهور وردة فعله تجاه حوادث ١١ أيلول لدفعه باتجاه سياساتها غير الشعبية؟.

- هل يحمل الجمهوريون مسؤولية ثغرات النظام الأمني لكلينتون؟. بسبب إهماله للناحية المخابراتية وبسبب تهربه من المواجهات العسكرية المباشرة؟.

- هل كانت الولايات المتحدة لتصنف اسرائيل دولة ارهابية لو كان منفذو الهجوم يهوداً ؟. وقد يكون من المجدي التذكير هنا بحكاية الملياردير اليهودي مارك ريتش (اصدر كلينتون عفواً خاصاً عنه).

- ان الحجم المعلن عنه اميركياً للضربة لايحتمل أخطاءً شبيهة بخطأ ضرب مصنع الأدوية السوداني.

واليوم نجد الأجوبة الحاسمة على هذه التساؤلات. حيث الإنقاذ الشكلي لحركة السوق الأميركية وبورصتها لم يمنع إنهيار الشركات الأميركية الكبرى والفاسدة. وهي إنهيارات تمخضت عن كوارث إقتصادية فاقمت أزمات الاقتصاد الأميركي فزادت من حاجة الإدارة للهيجان العسكري ولإصطناع الأزمات وشن الحروب على أساسها. إذ شنت أميركا حربها على أفغانستان دون أن تقدم أي دليل على تورط طالبان والقاعدة في ثلاثاء ١١ أيلول. بل أنها لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أي عارف بشؤون الإرهاب بقدرة القاعدة على تحقيق عمليات بمثل هذا المستوى من الدقة والتقنية. لذلك بدأت أصابع الاتهام تتوجه نحو صناع آخرين محتملين لهذه الحوادث بمن فيهم المسؤولين المخابراتيين الأميركيين أنفسهم. أي أن هنالك اليوم من يؤكد على كون حوادث ١١ أيلول صناعة أميركية رسمية!؟. بل أن أزمة الاقتصاد الأميركي تبدو متجاوزة للتصورات بحيث استتبعت التعجيل في مغامرة حرب العراق بدون تأمين تغطية دبلوماسية في حدودها الدنيا لهذه الحرب.

أما عن استغلال الإدارة ومخابراتها للجمهور الأميركي المذعور فقد بلغت أوجها في مخالفة قواعد الحريات في الدستور الأميركي وفي الإنفاق الجنوني على النواحي العسكرية والأمنية. حيث تم تأسيس وزارة للأمن الداخلي (للمخابرات) بتكلفة ٧٣ مليار دولار وتم رصد مبلغ ١٦ مليار دولار لدعم التدابير الأمنية في مواجهة الإرهاب داخل أميركا. هذا بالإضافة إلى ٥٠ مليار دولار كتكلفة للحرب العراقية و٢٠ ملياراً للأفغانية. هذا عداك عن زيادة موازنة مكاتب الاستخبارات الأميركية والسماح لها بتلقي موارد غير

قانونية (سوداء وقذرة بحسب القانون الأميركي) وعن تكلفة بداية تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا. وغيرها من المصاريف الأمنية والعسكرية السرية. التي أوصلت عجز الميزانية الأميركية في العام ٢٠٠٣ إلى حدود ال٤٥٥ مليار دولار. مع التنبيه إلى تشكيك العديد من الاقتصاديين الأميركيين بصحة الأرقام والتصنيفات المالية التي تعلنها حكومة بوش. ولتأكيد سوء استغلال الإدارة لرعب جمهورها يكفينا الإطلاع على نسبة تأييد الجمهور الأميركي لبوش وهي ارتفعت من ٤٣٪ عند دخوله إلى البيت الأبيض إلى ٧١٪ عند عزمه على محاربة العراق بدون سند دبلوماسي دولي كافي.

أما عن تحمل إدارة بوش لأخطاء جهاز كلينتون المخابراتي فقد بدا واضحاً تمسك بوش بهذا الجهاز وبرئيسه جورج تينيت (وهو ديمقراطي عينه كلينتون في هذا المنصب وإستبقاه بوش). حيث يتردد ان تينيت وضع تقريره حول ضربة ارهابية كبرى على مكتب بوش صباح الاثنين في ٢٠٠١/٩/١٠ لكن الرئيس أهملها. كما تتردد أخبار عن تحوير الرئيس ومستشاريه لمعلومات جهاز تينيت عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. بما يوحي بأن إدارة بوش أجلت تفجير إدانتها لاسلوب كلينتون في تنظيم المخابرات إلى ما بعد ممارساتها العسكرية الاستعمارية. مع الاحتفاظ بتينيت بوصه كبش محرقة جاهز لتحمل أخطاء هذه الممارسات.

أما عن موقف إدارة بوش من صناع ١١ أيلول لو كانوا يهوداً أو مرتبطين بإسرائيل فقد بات واضحاً أن مثل هذا التورط لا يحصل بدون سند أميركي رسمي. وهو احتمال قد يشكل مفاجأة القرن الواحد والعشرين لو تم التأكد منه. فلو كان المبدأ الذهبي، للتحقيق في جريمة ما، هو البحث عن المستفيدين من هذه الجريمة فإننا نجد أن إدارة بوش وإسرائيل هما المستفيدان الوحيدان من حوادث ١١ ايلول. فهل تراهما فاعلين؟!.

أما عن ضرورة التريث والتأكد من الأدلة قبل شن الحروب فقد تجاهلت أدارة بوش هذه الضرورة. فوقعت بما هو أسوأ من ضرب معمل الشفاء السوداني البريء إذ ضربت شعوباً بريئة وأوقعت عشرات آلاف القتلى ومئات آلاف المعاقين والمرضى بناء على معلومات مفبركة وغير موثوقة. بما يكفي لإعتبار حروبها جرائم حرب ناجزة. وإن رفضت هذه الإدارة التوقيع على كل الاتفاقات العالمية العولمية ومنها المحكمة الجنائية الدولية. وللذكرى فإن الولايات المتحدة الانسانية والمتحضرة لن تجد ضرورة للإعتذار عن قنابلها النووية في اليابان لغاية اليوم. ومع التذكير أيضاً بأن التقارير العسكرية الاميركية قدرت القوة التدميرية للقنابل الملقاة على العراق بما يعادل ١٥ قنبلة نووية من قنابل هيروشيما.

١. المحور السياسي

- محاولة تسخير الحدث لتحقيق استراتيجية الادارة الجمهورية.
- دعم ميل الجمهوريين لدعم المخابرات وتفعيلها.
- تثبيت القواعد في اليابان والعودة إلى الفيليبين وغيرها من استراتيجيات الشرق الاقصى.
- الأخطار المحيقة بالاقتصاد منذ أبريل ٢٠٠٠ تمنع تورط اميركي واسع.
- تثبيت استراتيجية النفط العربي والتحكم بأسعاره.
- مراجعة عامة للسياسات الأميركية وحجم التورط في المناطق الساخنة.

٢. المحور الاقتصادي

- الجمع بين تخفيض الضرائب والتسلح (الدرع الصاروخي) أصبح صعباً. لا يؤمن الحماية.

- على المدى القريب خوف على أسعار الدولار والأسهم الأميركية (يمكن قطع التيار).

- على المدى المتوسط يخشى من السحب التدريجي للأرصدة المودعة بالدولار.

- على المدى البعيد ستحاول الولايات المتحدة تعويض خسائرها برفع النفط أو على طريقة كوسوفو.

٣. المحور الديموغرافي

- تنامي قوة الميليشيات البيضاء./ مرشحها بوكانان تحولت اصواته لبوش بسبب اليهودي ليبرمان.

- تفعيل دور العرب الاميركيين لحماية انفسهم من تهم لاحقة.

- اضطرار الحكومة الفيديرالية للتساهل في دمج اللاعراق وفي السماح بثقافاتهم.

- تنامي احتمالات التجسس من قبل المجنسين لصالح بلدانهم الاصلية/ اليهود بادئون.

مسؤولية الثلاثاء الاسود

١. القطب الثاني الخفي

- بقايا الشيوعيون والانظمة الشيوعية واصدقاءهم السابقون.
- الجريمة المنظمة بفروعها المتعددة.
- مجموعة الدول المارقة.
- الأصوليات الدينية اليهودية والمسيحية والاسلامية.

- القوميات المنبعثة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي/ منها النمسا وصربيا.

٢. هل هو بن لادن؟

- جائزته ٥ ملايين مقابل ٦٠٠٠ مليون للارهاب الداخلي./ اذا صح فانه سوء تقدير قاتل.

- السلطة الاميركية تعرف تحديدا' قدراته لكنها تريد استيعاب صدمة الجمهور.

- السلطة تستغل السيطرة الاعلامية لتقنين غضب الجمهور وصرفه عن احتمال التكرار.

- وجود دلائل عربية لايعني شيئا'. فالتزوير ابسط التخطيط.

- عجز بن لادن عن تخطيط الثلاثاء الاسود لا يعني عجزه عن الرد داخل اميركا بطرق اقل تعقيدا' في حال ضربه.

- اخطاء التقدير السابقة في ضرب معمل الادوية السوداني وفي حوادث مثل لوكربي...

٣. الأطراف غير المتوقعة.

احتمالات التصرف الاميركي

١. نمط حرب المخدرات الكولومبية/ خسرتها الولايات المتحدة.

٢. نمط حرب الخليج / يفتقد للتبريرات اللازمة لتوريط اصدقاء الاميركيين.

٣. نمط اختطاف نوريغا/ غير قابل للتطبيق. بسبب وعورة الجبال الافغانية/هزمت روسيا وبريطانيا.

٤. نمط ضربات كلينتون/ ضربات تستوعب غضبة الرأي العام ولكن بدون ثمن استراتيجي. وهي تتعارض مع شخصية بوش ورغبته. لكن الفاعلين في الادارة سيقنعونه بها.

بين بيرل هاربر والثلاثاء الاسود / فروق

١. كانت اميركا مطمئنة لملكيتها للضربة القاضية.

٢. كانت الضربة القاضية مسموحة/ استعمال القنابل النووية الجديدة في ظل حرب عالمية.

٣. كان العدو محددا ومعروفا بدقة.

٤. الولايات المتحدة براغماتية ولا تنتقم لمجرد الانتقام. ولا تدع رغبة الانتقام تهدد مصالحها.